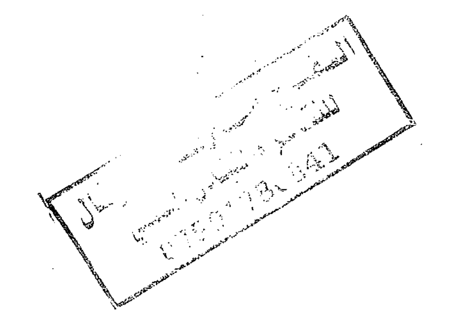


الدكتور إبراهيم العمه

التنمية البشرية والنمو الاقتصادي

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

نسخة / عطوفة مدير عام دائرة المطبوعات والنشر

نسخة / مركز الإيداع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٢ / ١ / ١٠٩)

مأمون ثروت التلهوني

٣٣٨,٩٥٦٥

دعم الدعمة ، إبراهيم مراد

التنمية البشرية والنمو الاقتصادي / إبراهيم مراد الدعمة .-

عمان : المؤلف ، ٢٠٠٢

(...)ص

ر.أ : ٢٠٠٢/١/١٠٩

الواصفات: /التنمية الاقتصادية//الطاقة البشرية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

تلفون: ٤٦١٠٣١١ (٦-٩٦٢) فاكس: ٤٦١٦٨٣٢ (٦-٩٦٢) ص.ب. (٦٠٧٠) الرمز البريدي (١١١٨) عمان - الأردن
P.O.Box: (6070) Code No. 1118 (Amman - JORDAN) Fax: (962-6) 4616832 Tel: (962-6) 4610311

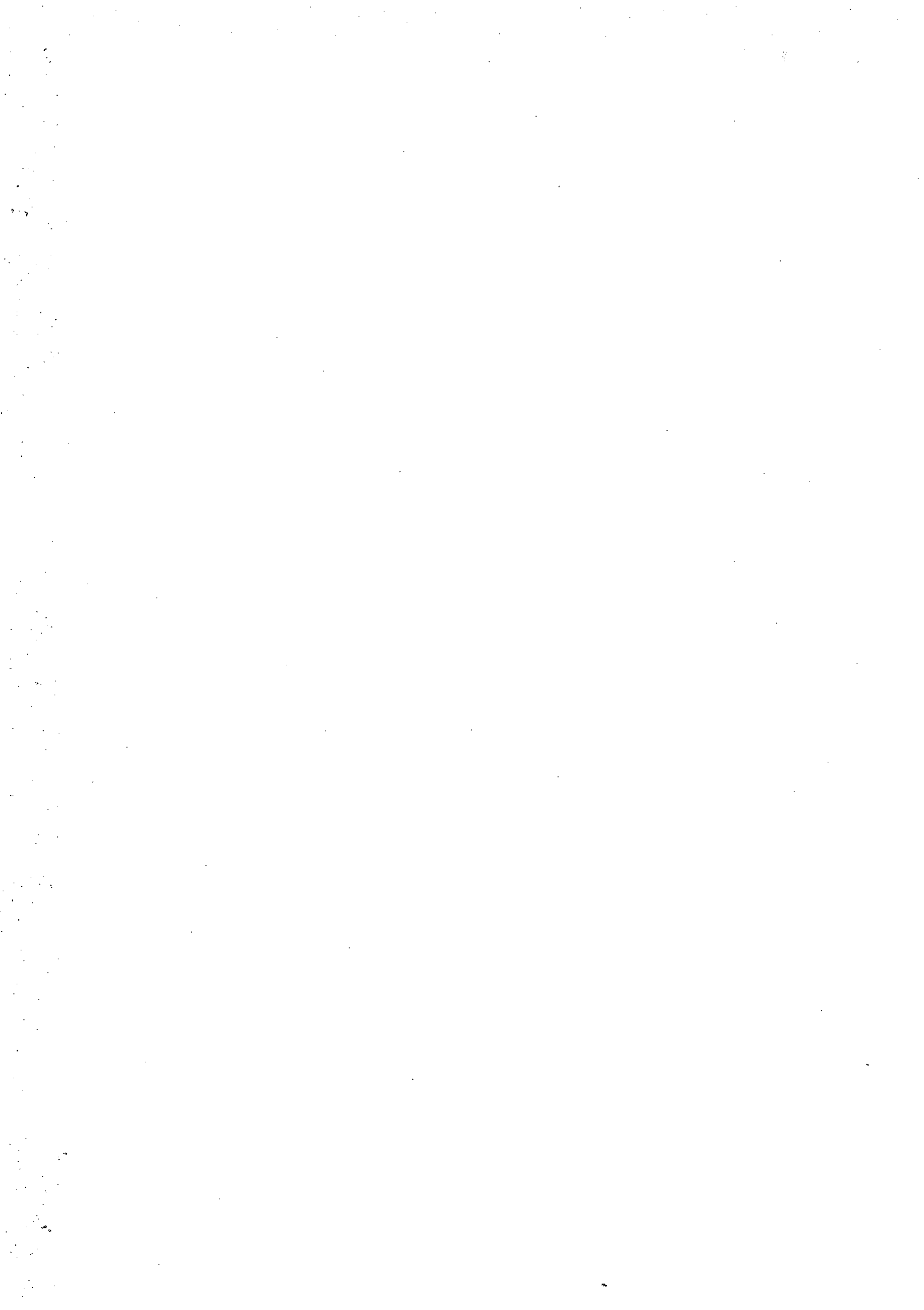
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾

صدق الله العظيم

سورة طه

الآيـــات (١-٤)



قائمة المحتويات

مقدمـــة

يعد النمو الاقتصادي شرط من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. ولاشك في أن النمو الاقتصادي هو نتاج للنشاط الاقتصادي بشكل عام ويتمثل بزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة تزيد عن معدل النمو السكاني اذا كان من اهدافه ان يكون له أثر ايجابي على الوضع الاقتصادي للمجتمع بشكل عام ولافراده بشكل خاص.

والنشاط الاقتصادي عبارة عن عملية التفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة حيث تشكل (الموارد البشرية، ورأس المال، والموارد الطبيعية) العناصر الثلاثة الرئيسة المتفق عليها بين المدارس الاقتصادية المختلفة، هذه العناصر الثلاثة تعتمد أساساً على حسن استخدام العنصر الاول (الموارد البشرية) لكلا العنصرين الآخرين، وحسن الاستفادة منهما وذلك لتحقيق أعلى انتاجية ممكنة بأقل التكاليف، فضلاً عن تطويرها وتحسين وسائل استخدامها للارتقاء بنوعية الانتاج وزيادة الكفاءة الاقتصادية لمجموعة العوامل تلك على العموم.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من الاهتمام بهذا المورد المهم تعليماً وتدريباً وتأهيلاً، والاهتمام أيضاً بصحته البدنية وتوفير ما يحتاجه من غذاء ليكون قادراً على اداء هذا الدور، وحتى يساهم مساهمة فاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وبالتالي ضمان استمرارية كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لتحقيق التوازن الانمائي والتنمية البشرية المستدامة على المدى القصير والطويل، وبخاصة في ضوء ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح في رأس المال والموارد الطبيعية فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة في كثير من الوظائف وبعض القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن انخفاض انتاجية كل من عنصري العمل ورأس المال بشكل عام.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان برامج التنمية الاقتصادية التي اتبعتها الدول النامية والتي هي في الغالب مقتبسة من نماذج وبرامج التنمية الاقتصادية المعتمدة في الدول المتقدمة اقتصاديا رغم اختلاف الظروف والبيئات في كل من الدول النامية والدول المتقدمة قد عمقت من حالة التشوه وفاقمت مشكلة التبعية الاقتصادية، فضلا عن اهمالها للتنمية البشرية التي تعتبر اساس عملية التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية التنمية البشرية من حيث كونها المفهوم الجديد الذي يجعل أفراد المجتمع محور التنمية وهدفها الاول والاساس، فهي تهتم بتطويرهم وتنميتهم من خلال النظر اليهم واعتبارهم مورداً اقتصادياً مهماً تعزى اليه النسبة الكبيرة من النمو الاقتصادي الذي تحقق في الدول المتقدمة كما أشارت الى ذلك الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال، وبالوقت نفسه ضرورة استفادة البشر من ثمار النمو الاقتصادي المتحقق بتحسين أحوالهم ورفع مستوى معيشتهم.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة مفهوم التنمية البشرية والتعرف على مؤشراتها ومتضمناتها من حيث ضرورة الاهتمام بتكوين القدرات البشرية للمجتمع عن طريق تعليمها وتدريبها بهدف تزويدها بالمهارات والقدرات اللازمة لاستخدامها في العملية الانتاجية، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية والغذاء اللازم لها لدعم هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وفي الوقت نفسه الاستفادة من النمو الاقتصادي المتحقق بتوسيع خيارات المجتمع وتحسين قدراته البشرية بعملية متكررة ومستمرة.

فرضية البحث:

يفترض البحث:

١. أن مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة في الدليل الرسمي للمؤسسات الدولية تتسم بقدر من التشوه لما ينتابها من قصور في نمط مكوناتها وأسلوب احتسابها مما يتطلب ايجاد مقاييس أكثر دلالة في اتجاهات التنمية البشرية من حيث تأثيراتها التنموية.

٢. أن التحسن المطرد في متضمنات التنمية البشرية من الناحية النوعية وليس الكمية يؤدي الى تسارع في معدلات النمو الاقتصادي وبخاصة في الاقتصاديات النامية ومنخفضة الدخل.

منهج البحث:

سيتم استخدام الاسلوب الوصفي في هذا البحث وذلك للتعرف على مفهوم التنمية البشرية وتطوره، ومتضمنات التنمية البشرية الاساسية وهي التعليم والصحة والامن الغذائي وأهميتها في تحسين القدرات البشرية وذلك للاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي في تحقيق مزيد من التنمية البشرية ومحاولة بناء دليل جديد للتنمية البشرية يضم في أحد جانبيه متضمنات التنمية البشرية (التعليم والصحة والغذاء)، وفي الجانب الآخر (الدخل)، فضلاً عن استخدام الاسلوب التحليلي للتعرف على واقع التنمية البشرية في مناطق العالم المختلفة، واختبار الدليل المقترح والتعرف على واقع التنمية البشرية في دول مختارة تضم كل من (الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، قبرص، تركيا، اليونان) مع التركيز على حالة الأردن، وتجدر الإشارة إلى أن أصل هذا الكتاب هو أطروحة دكتوراة، ويتضمن البحث خمسة فصول، سيتضمن:

الفصل الأول: دراسة مفهوم التنمية البشرية وتطوره ومؤشرات التنمية البشرية والانتقادات الموجهة للمفهوم والمؤشرات.أما **الفصل الثاني:** فسيتم من خلاله التعرف على أثر أهم المتغيرات والظواهر الاقتصادية على التنمية البشرية وأهمها دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية وفشل السوق في هذا الجانب وتمويل التنمية البشرية، فضلا عن أثر الاصلاح الاقتصادي والعولمة والفقر على التنمية البشرية.وفي **الفصل الثالث:** سيتم التعرف على متضمنات التنمية البشرية الاساسية والمتمثلة في التعليم والصحة والتغذية وأهميتها في تكوين القدرات البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية بعملية متكررة ومستمرة، بالاضافة إلى اقتراح طريقة بديلة لقياس التنمية البشرية يعبر عنها بفجوة التنمية البشرية الداخلية والخارجية.وفي **الفصل الرابع:** سيتم دراسة واقع التنمية البشرية في مناطق العالم المختلفة للمتضمنات الثلاث الاساسية (التعليم والصحة والتغذية) واختبار العلاقة بين مكونات الدليل الجديد باستخدام بيانات مقطع عرضي Cross - Sectional للدول المتوفر عنها بيانات لكافة المؤشرات.أما الفصل الخامس: فسيخصص لدراسة واقع التنمية البشرية في الأردن وبعض الدول المختارة (سوريا، لبنان، تونس، المغرب، قبرص، تركيا، اليونان) مع التركيز على حالة الأردن.

الفصل الاول

التنمية البشرية:الاطار النظري

١:١- التنمية البشرية: النشأة والمفهوم

١:٢- أدلة التنمية البشرية

١:٣- مبررات اختيار مؤشرات التنمية البشرية

١:٤- الانتقادات الموجهة للمفهوم والمؤشرات

١ـ الفصل الاول: الاطار النظري

١:١ـ التنمية البشرية: (النشأة والمفهوم)

١:١:١ـ النشأة

شهدت البدايات الاولى لصياغة الافكار والنظريات الاقتصادية تركيزاً كبيراً على أهمية رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، وانصب الاهتمام على الثروة المادية بدلاً من الانسان وتعظيم الدخل بدلاً من توسيع الفرص أمام الناس([١])، ولكن مع تطور النظرية الاقتصادية تبين أن تعظيم الناتج القومي ليس إلا هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية، وأن هناك أهدافاً أخرى مثل: تخفيض معدلات البطالة، وتحسين التعليم وزيادة المعرفة، والسعي إلى تحقيق مستوى صحي أفضل، وما يتعلق بالنمو السكاني، والتحسينات البيئية، تعد مساوية أو ربما أكثر أهمية أحياناً من تعظيم النــاتــج القومي([٢]).

وهكذا بدأ النظر إلى الانسان بوصفه موردا هاما من الموارد الاقتصادية، وأن تراكم رأس المال البشري كما هو المادي يعتبر القوة المحركة للنمو الاقتصادي، فلا بد من تحسينه والاستثمار به من خلال الصحة والتعليم وتحسين المهارات، وذلك بهدف زيادة انتاجيته وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المنشود([٣]).

([١]) محمد عابد الجابري و محمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٢)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، ص١٠٠.

([٢]) Frederick H. Harbison (1973) *Human resources as the wealth of nations*. Oxford University Press, London. U.K, P.5.

([٣]) Putting a value on people (1995). Economist: 335 (7920), P.69.

وأخيراً تطور الفكر التنموي حيث أعاد الانسان الى وضعه الصحيح في بؤرة الجهود التي تسعى الى النهوض بوسائل تحقيق العملية التنموية، بعد فشل المناهج الاقتصادية السابقة في مواصلة ما تكون قد حققته من نجاحات([١]).

١:١:٢- مفهوم التنمية البشرية:

منذ مطلع التسعينات من هذا القرن أصبح مصطلح التنمية البشرية "Human Development" يتردد كثيراً في الادبيات الاقتصادية، وظهرت اجتهادات ومحاولات شتى لتوصيفه، بناءاً على التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية، والذي جعل الانسان الغاية الاساسية للنشاط الاقتصادي ابتداءاً وانتهاءاً ([٢])، خاصة وأن الافكار الاقتصادية التي كانت سائدة قبل هذا الوقت، أثبتت عدم نجاعتها في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ولم تستطع أن توصل الكثير من المجتمعات الى مراحل التطور والتحديث، فضلاً عن تحسين رفاهيتها وتحقيق العدالة في توزيع الدخل سواءاً بين المجتمعات أو بين أفراد المجتمع نفسه([٣]).

فقد اقتضى هذا الامر أن يكون مفهوم التنمية البشرية أكثر شمولاً من المصطلحات السابقة التي كانت تعالج البشر بوصفه موردا من الموارد الاقتصادية لا بد من تأهيله وتدريبه لزيادة اجمالي الناتج القومي كغاية أساسية للتنمية([٤]).

([١])محمد عابد الجابري ومحمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص٩٣.

([٢]) Paul Streeten (1994) *Human development: means and ends*. The American Economic Review: 84 (2), P.232.

([٣]) محبوب الحق (١٩٧٧) *ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث* ؛ ترجمة أحمد فؤاد بلبع. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٦٤.

([٤]) مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية*. مجلة العمل العربي: ع٦٨، ص١١٩، و الحق، محبوب (١٩٩٤) مفاهيم التنمية البشرية في: منتدى الفكر العربي: التنمية البشرية في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (عمان: ١٠-١١ نيسان / أبريل ١٩٩٣)؛ تحرير علي أومليل. منتدى الفكر العربي. عمان، ص٢٢.

فمفهوم التنمية البشرية كما يرى بول ستريتن (Paul Streeten, ١٩٩٤) [١] يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر الى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها، ووسائل انتاج أيضاَ، أما محبوب الحق [٢] فيصفه بأنه زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحداً من هذه الفرص وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الانسانية، فهو يعني تنمية الناس مـــن أجـــل النـــاس ومـــن النـــاس أنفسهـــم، أمـــا عثمان هاشم [٣] فيرى أن التنمية البشرية تقوم على أساس الاستخدام الافضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو ....، ومن مظاهرها المهمة العناية بالامن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الاساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوفير فرص العمل المنتج.

أما اسماعيل صبري [٤] فمفهومه عن التنمية البشرية يتكون من شطرين، شطر اقتصادي يتمثل في انتاجية العمل، وعمادها القوي لبشرية عالية لتأهيل، والشطر الآخر سياسي اجتماعي يتعلق بتوفير الغذاء الكافي ولبس المناسب ولسكن الائق والرعاية الحمية السياسية واكتساب المعارف والمهارات وتبين قيم العقل والعمل والحرية والكرامة الخ.

أما مكتب العمل العربي [٥] فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب، وطرق وأساليب

---

(١) Streeten, Paul (1994) *Human development: means and ends*, Op. Cit., P.232.

(٢) محبوب الحق (١٩٩٤) مفاهيم التنمية البشرية، مصدر سابق، ص٢٢.

(٣) عثمان هاشم (١٩٩٤) ورقة برنامج الامم المتحدة الانمائي – عمان في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (عمان: ١٠-١١ نيسان / أبريل ١٩٩٣). منتدى الفكر العربي، عمان، ص٢٢٢.

(٤) نجيب عيسى(١٩٩٣) تقدير عن مؤتمر التنمية البشرية في الوطن العربي:الواقع والمستقبل (بروت:٧-٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٢)، المستقبل العربي: ١٥ (كانون الثاني) ، ص ١٥٧.

(٥) مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية*، مصدر سابق، ص ص١١٩-١٢٠.

العمل والانتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم، ويشير برنامج الامم المتحدة الانمائي ([1]) الى أن مفهوم التنمية البشرية يعني تنمية الناس من أجل الناس، بوساطة الناس، فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواءاً في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، والتنمية من أجل الناس أي اعطاء كل أمرىء فرصة المشاركة فيها.

وقد تطور هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج وذلك بتفصيل المعنى السابق واضافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة([*]).

مما سبق يمكننا صياغة المفهوم بالقول: إن التنمية البشرية هي عملية تنموية مستدامة تهدف الى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع على نحوعادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية في اطار الموارد الاقتصادية المتاحة وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن.

١:١:٣- تطور مفهوم التنمية البشرية:

برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم تنموي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وقد جاء بديلاً وموسعاً لمصطلحات متعددة أطلقت على عملية جعل البشر هدفاً للتنمية مثل: (تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص٣.

([*]) يعرف البرنامج الانمائي التنمية البشرية القابلة للاستدامة بأنها التنمية التي تعمل على تحقيق الانصاف داخل الاجيال وكذلك الانصاف فيما بين الاجيال. مما يمكن جميع الاجيال الحاضرة والمستقبلة من تحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة [تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، ص١٢].

البشري ... الـــخ)([1])، وعند مراجعة الجذور الأولى لهذه المصطلحات نجد أنها كانت تعني رفع قدرة الموارد البشرية وتنميتها من خلال الاستثمار بها عن طريق التعليم والعناية الصحية وانتقال القوى العاملة والتدريب لرفع انتاجيتها وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي([2]).

أما الولادة الاولى لنظرية رأس المال البشري فقد تم الاعلان عنها في بداية الستينيات مـــن القـــرن الماضي مـــن قبـــل ثيـــودور شولتـــز (Theodore W. Schultz, ١٩٦١) ([3]) حيث أوضح شولتز في دراسته أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في الانتاجية المرتفعة للاقطار التكنولوجية المتقدمة، ويضيف بأن الموارد البشرية لها بعدان: بعد كمي يعبر عنه بعدد الافراد والنسبة التي تمارس أعمالا مفيدة، وساعات العمل، وبعد نوعي يتمثل في المهارات والمعرفة والاشياء التي لها خواص مشابهة بحيث تؤثر بشكل عملي على القدرات البشرية للقيام بعمل منتج.

ويفرق شولتز بين أنواع الانفاق، حيث يبين أن هناك ثلاثة أنواع من الانفاق وهي:

١. انفاق على الاستثمارات الرأسمالية مثل شراء الآلات والمعدات وغيرها.
٢. انفاق استهلاكي مثل الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة.

([1]) جورج القصيفي (١٩٩٥) التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القـــاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٨، و مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية*، مصدر سابق، ص١١٩.

([2]) B. F. Kiker (1966) *The historical roots of the concept of human capital*. Journal of political economy: 74 (oct.), P.481.

([3]) Mark Blaug (1976) *The empirical status of human Capital theory: a slightly jaundiced survey*. Journal of economic Literature: September, P.827.

٣. انفاق له وجهان: استثماري واستهلاكي ويضم: الانفاق على الخدمات الصحية والتعليم الرسمي والتدريب خلال العمل وبرامج تعليم الكبار وهجرة الافراد والعائلات للحصول على فرص وظيفية أفضل.

وهذا الانفاق الاخير هو الذي يحسن القدرات البشرية، ويقرر أخيراً أن الاستثمار البشري يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، وبدون تنمية رأس المال البشري سيكون الوضع صعباً، وسيسود العمل اليدوي، ويزداد معدل الفقر ما عدا هؤلاء الذين لديهم دخل خاص بهم.

وتطورت الدراسات بعد ذلك إلا أنها بقيت تعالج نفس الابعاد تحت عناوين مختلفة، ولكن في السبعينيات من القرن الماضي حدث تحول حاد في تحديد أهداف التنمية، فبعد أن كان جل التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كهدف للنمو الاقتصادي، تزايدت الدعوات لتبني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على التخفيف من حدة الفقر مثل تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، زيادة التوظف، اشباع الحاجات الاساسية وغيرها([1]).

أما الثمانينيات فقد كانت سنوات الازمات الاقتصادية، حيث كان الاهتمام بالاصلاح والنمو الاقتصادي على سلم الاوليات، ولم يعط الاقتصاديون (واضعوا السياسة) اهتماماً يذكر للآثار السلبية المحتملة التي تتركها هذه الاصلاحات والسياسات على الناس([2])، مما حدا بالامم المتحدة ومن خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) الى تبني ولادة مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية ينظر من خلاله الى الناس كغايات ووسائل للتنمية (Ends and Means)

([1]) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١١٠.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٧.

أكثر من النظر اليهم كوسائل للتنمية فقط، وأصـــدرت تقريرهــا الاول عــام ١٩٩٠ بعنــوان تقريــر التنميــة البشريــة Human Development report([1]).

وتعد دراسة بول ستريتن (Pual Streeten, ١٩٩٤) من أكثر الدراسات توضيحاً لهذا المفهوم حيث يقول: إن تنمية الممكنات البشرية واستئصال الفقر غاية بنفسها ووسيلة لزيادة الانتاجية، وتؤثر على الزيادة السكانية وعلى البيئة أيضاً، ولها فوائد سياسية حيث تؤدي الى الاستقرار السياسي، وقد أطلق على الوسائل التي تزيد الانتاجية مثل: التعليم، والتغذية الصحية، والمهارات، وتنشيط قوة العمل، وتنظيم حجم العائلة بـــ (منميات الموارد الانسانية Human resources developers)، وأطلق على الابعاد الاخرى المتمثلة في تحسين البيئة، وخفض معدلات الفقر، والفوائد السياسية بـــ (المحسنات الانسانية Humanitarians).

ويقرر ستريتن أن هناك ترابطاً في الغالب بين الانتاج الذي يتم قياسه بدخل الفرد وأبعاد التنمية البشرية، ويبين ضرورة التفريق بين منميات الموارد الانسانية والمحسنات الانسانية، ويؤكد أن مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من امكانية قياسه.

وأخيراً أضيف بعد آخر للتنمية البشرية لا يقتصر على مفهوم التنمية البشرية وإنما يجمع بين محورين من محاور التنمية وهو: "تلبية احتياجات الاجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة، دون الاضرار بحاجات الاجيال اللاحقة، أطلق عليه "التنمية البشرية المستدامة"([2]).

([1]) T. N. Srinivason (1994) *Human development: a new paradigm or reinvention of the wheel ?*. The American Economic Review: 84 (2), P.238.

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (١٩٩٦) التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم الى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية: ورقة للمناقشة من برنامج الامم المتحدة الانمائي (سلسلة دراسات التنمية البشرية : *). اللجنة الاقتصادية والاجتماعيـة لغـربي آسـيا (الاسكوا)، نيويورك، ص (ح، ١١).

١:١:٤- مؤشرات التنمية البشرية ومبرراتها:

ما من نظرية من النظريات إلا وتستلزم وسيلة ما لقياسها، أو طريقة لتقديرها أو تحليلها أو استجلاء أثرها، ولقد رافق تطور الاهتمام بالبشر باعتبارهم رأسمال – لا يقل الاستثمار فيه أهمية عن أهمية الاستثمار في رأس المال المادي – اعتماد مؤشرات مختلفة لتقدير هذه الاهمية، إلا أن المؤشر الاهم الذي أستخدم هو مساهمة هذا الاستثمار في زيادة الدخل القومي([١]).

ومع صياغة مفهوم التنمية البشرية واعتبارها تعنى بأكثر من الاستثمار بالبشر وتشكيل قدراتهم، وذلك باضافة أبعاد أخرى مثل الانتفاع بنتائج هذا الاستثمار والتمتع بوقت الفراغ وممارسة النشاط السياسي والثقافي في ظل أجواء من الحرية، كان لا بد من اعتماد مؤشرات اضافية لقياس التقدم أو الحرمان في تحقيق هذه الاهداف، وبالفعل اعتمد برنامج الامم المتحدة الانمائي ثلاثة مؤشرات للدلالة على حالة التنمية البشرية في بلدان العالم، هذه المؤشـــرات هي: الدخل والتعليم والصحة([٢])، وقد كون من هذه المؤشرات دليلاً سمي بدليل التنمية البشرية Human Development Index يعطي تدرجاً نسبياً للبلدان، ويبين المدى الذي وصل إليه كل بلد وفق هذا الدليل والذي تقع قيمه بين الصفر والواحد صحيح، بحيث يعطي دلالة عما حققه القطر من تنمية بشرية، ومقايسة أحوال التنمية البشرية فيه مع باقي أقطار العالم([٣]).

وقد تم ادخال تعديلات على المفاهيم وتوسيع بعضها واعتماد أدلة لقياس التقدم في تحقيق التنمية البشرية وأدلة أخرى لقياس الحرمان في مجال التنمية البشرية أيضاً([٤]).

([١]) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية*، مصدر سابق، ص١١٠.

([٢]) محبوب الحق (١٩٩٤) *مفاهيم التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص٢٤.

([٣]) المصدر نفسه، ص٢٥.

([٤]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٤.

١:٢- أدلة التنمية البشرية:

وتقسم الادلة المعتمدة لقياس التنمية البشرية الى قسمين:

١. دليل التنمية البشرية. ٢. دليل الحرمان البشري.

١:٢:١- دليل التنمية البشرية Human Development Index:

تم تركيب هذا الدليل في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠، حيث ضم ثلاثة مؤشرات هي: العمر المرتقب **(كمؤشر للصحة)**، ومستوى الالمام بالقراءة والكتابة **(كمؤشر للتعليم)**، والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة **(كمؤشر للدخل)**([١])، ويبرر التقرير التركيز على عدد مختار من المتغيرات بسبب الافتقار للاحصاءات القابلة للمقارنة من جهة، ولعدم تعقيد الدليل وجعله مثيراً للحيرة من جهة أخرى([٢])، وتمثل القيم الدنيا والقيم العليا المتحققة للمؤشرات نقطتين على طرفي مقياس مدرج من الواحد الى الصفر، لكل مقياس من مقاييس الحرمان، ثم يتم حساب متوسط المقاييس الثلاثة فيتم الحصول على متوسط دليل الحرمان البشري، ومن ثم يطرح الرقم الناتج من الرقم واحد، فنحصل على قيمة دليل التنمية البشرية للبلد المعني([٣]).

وفي العام ١٩٩١ تم ادخال بعض التعديلات على الدليل ووسعت بعض المفاهيم، حيث تم اضافة متوسط عدد سنوات الدراسة، فضلا عن مستوى الالمام بالقراءة والكتابة وأعتبرا مؤشراً للتعليم، وأعطي وزن للدخل وراء مستوى خط الفقر بدلاً من الوزن صفر([٤]).

([١]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص١٢.

([٢]) المصدر نفسه، ص ص٢٢-٢٣.

([٣]) المصدر نفسه، (الإطار ١-٤)، ص٢٤.

([٤]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص٢.

أما دليل عام ١٩٩٢ فقد استحدث تعديلات لتفصيل دليل التنمية البشرية وفقاً لمجموعات السكان (الذكور والاناث، أو فئات الدخل، أو المناطق)([1])، وتغيرت طريقة احتساب مؤشر

الدخل، بحيث افترض تناقص العائد من دخل التنمية البشرية باستخدام معادلة أتكنسون (Atkinson ١٩٨٣) لاستغلال الدخل بالصيغة:

$$W(y) = \frac{1}{1-\in} * y^{1-\in} \qquad ....(1)$$

حيث W(y) هو استغلال الدخل أو الرفاه الناتج عن الدخل و E هي مرونة الاستغلال الهامشي للدخل، وتقيس الدلالات مدى تناقص العائد، فإذا كانت E = صفر فليس هناك تناقص في العائد، وكلما اقتربت E من الواحد تصبح المعادلة بالشكل التالي([2]):

$$W(y) = Log\ y \qquad ....(2)$$

ولا زالت تقارير التنمية البشرية تعتمد المؤشرات نفسها في بناء الدليل، إلا أنها استعاضت عن متوسط سنوات الدراسة بنسب القيد الاجمالية*، واستعاضت عن حساب قيمة مؤشر الدخل من خلال معادلة أتكنسون السابقة الى طريقة جديدة حيث أصبحت المعادلة بالشكل التالي:

$$W(y) = \frac{Log\ y - Log\ y_{min}}{Log\ y_{max} - Log\ y_{min}} \qquad ....(3)$$

حيث تعبر W(y) عن مؤشر الدخل المستخدم في الدليل منذ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، و Y هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٢١.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٦١.

(*) نسب القيد الاجمالية تعني عدد الطلبة المسجلين في المراحل التعليمية الثلاث (الاساسي والثانوي والتعليم العالي)

حسب القوة الشرائية للدولار، وتغيرت أيضاً طريقة بناء الدليل حيث أصبحت بالشكل التالي([1]):

تم تحديد قيمة دنيا وقيمة قصوى ثابتتين لكل مؤشر من المؤشرات:

- العمر المتوقع عند الولادة: ٢٥ عاماً قيمة دنيا و٨٥ عاماً قيمة قصوى.
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: صفر% قيمة دنيا و ١٠٠% قيمة قصوى.
- نسبة القيد الاجمالية: صفر% قيمة دنيا و ١٠٠% قيمة قصوى.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (دولار حسب تعادل القوة الشرائية):

١٠٠ دولار قيمة دنيا و ٤٠,٠٠٠ دولار قيمة قصوى.

ثم يتم حساب قيمة الدليل لكل مؤشر منفرد من خلال المعادلة التالية:

$$Index = \frac{actual\ X_i Value - \min X_i Value}{\max X_i Value - \min X_i Value} \qquad ....(4)$$

حيث Xi قيمة المؤشر المنفرد، حيث يأخذ العمر المتوقع عند الولادة المتحصل من المعادلة قيمة مؤشر الصحة، أما مؤشر التعليم فيحسب بالطريقة التالية:

بعد الحصول على القيمة لمعرفة القراءة والكتابة تضرب بالرقم اثنين، والقيمة المتحصلة لنسبة القيد الاجمالية تضرب في واحد، ثم تجمع القيمتان المتحصلتان وتقسم على ثلاثة فنحصل على قيمة مؤشر التعليم.

أما قيمة مؤشر الدخل فيتم حسابه من خلال المعادلة (٣) التي سبق ذكرها.

ومن خلال القيم المتحصلة الثلاث السابقة لكل من الصحة والتعليم والدخل يتم الحصول على دليل التنمية البشرية للبلد المعني وذلك بجمعها ثم قسمتها على ثلاثة.

ولقد تفرع عن هذا الدليل أدلة أخرى منها: دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، ودليل التنمية البشرية المعدل حسب توزيع الدخل، ودليل قياس التقدم في التنمية

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص ص١٣٤-١٣٥، و
United Nations Development Program (2000) *Human development report (2000)*, P.269.

البشرية بمرور الوقت([1])، ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس لقياس التمكين النسبـــي للرجـــل والمـــرأة في مجـــال النشاطـــات السياسيـــة والاقتصاديـــة([2]).

١:٢:١:١- دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس:

برزت فكرة هذا الدليل نتيجة التفاوت الحاصل بين الجنسين في مجال التنمية البشرية، سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة أو النمط المتميز من التفرقة في الاجور، فمن خلال هذا الدليل للتنمية البشرية المحسوب لكلا الجنسين يظهـــر هـــذا التفـــاوت([3]) حيث يتم حسابه بنفس الطريقة التي يحسب بها دليل التنمية البشرية، ومن ثم يتم إيجاد نسبة دليل الاناث إلى دليل الذكور، بعدها يضرب دليل التنمية البشرية لأي دولة مع دليل التنمية البشرية لنسبة الاناث إلى الذكور، فإذا كان لدى الدولة مساواة كاملة فلن يتأثر دليل التنمية البشرية الشامل لها، وينعكس التفاوت في الفرق بين دليل التنمية البشرية الشامل، ودليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس([4])، ويتضح من تقديرات هذا الدليل أن هناك فروقاً بسيطة جداً بين الجنسين فيما يخص التعليم، لكن التفاوتات ما زالت واسعة فيما يخص مستويات التشغيل والاجور حيث تحصل المرأة على نصيب منخفض نسبياً من الدخل([5]) وهذا يعني أنه ما من مجتمع يعامل نساءه كما يعامل رجاله تماماً([6]).

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٩٢.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٣٢.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص ص٩٢-٩٣ و برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٣٢.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٩٣.

([5]) المصدر نفسه، ص٢٢.

([6])برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص٢.

١:٢:١:٢- دليل التنمية البشرية المعدل حسب توزيع الدخل:

يحاول هذا الدليل اظهار حساسية الدليل الشامل تجاه العدالة في توزيع الدخل، حيث يعتبر مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أكثر تضليلاً من المؤشرين الآخرين **(الصحة والتعليم)**، وذلك لأن نسبة تفاوت العمر تقل عن ٢:١، بينما نسبة كبار السن الملمين بالقراءة والكتابة أقل من ٦:١ بين أعلى دولة وأدنى دولة، ولكن نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد فيبلغ ٥٥:١، ومثل هذا التفاوت في الدخل يتكرر بالحدة نفسها داخل الدولة، وحتى يكون الدليل حساساً لتوزيع الدخل يتم ضرب مؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي للدولة بمعامل يشير الى عدم المساواة في التوزيع من خلال الصيغة الاتية:

$$W(y)[1-G] \qquad ....(5)$$

حيث (G) هو معامل جيني لتوزيع الدخل(*)، و W (y) هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل، ويتم استخدام هذا المؤشر W (y) [١ - G] كمؤشر ثالث مع العمر المتوقع والتحصيل العلمي([1]).

١:٢:١:٣- مقياس التقدم في التنمية البشرية بمرور الوقت:

دليل التنمية البشرية الشامل يقيس حالة التنمية البشرية عند نقطة معينة من الزمن، ولا يعطي اشارة الى التقدم المحرز على مر الزمن، فإذا ما كان العمر المتوقع لسكان دولة ما في السنة الاولى (٤٠ سنة) مثلاً وهو منتصف المسافة بين الحد الادنى (٢٠ سنة) والحد الاقصى (٦٠ سنة)، وبعد عشر سنوات تحسن مستوى العمر المتوقع الى خمسين سنة وهو منتصف المسافة بين (٣٠ سنة) والحد الاقصى

(*) يعتبر معامل جيني من أوسع المعايير استخداماً في حساب التباين في الدخل [البرنامج، تقرير ١٩٩٠، ص٢٤].

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص ص٩٣-٩٥.

(٨٠ سنة) مثلاً، فإن هذا التحسن ينعكس سلباً على قيمة الدليل الرقمية، فلحساب التقدم في الدليل بمرور الوقت يتم تثبيت الحد الادنى في السنة الاولى ويحسب نسبة للحد الاقصى في السنة العاشرة.

فمن هنا جاءت فكرة هذا التعديل ليصبح دليل التنمية البشرية قابلاً للمقارنة على فترة زمنية وفي كل البلدان، ويكون فرق القيمة في دليل التنمية البشرية بمرور الوقت يعادل المجموع المرجح لمعدلات النمو في المؤشرات الثلاثة، ويحسب الترجيح عن طريق نسبة القيمة المبدئية للمتغير الى الحد الاقصى وذلك من خلال المعادلة:

$$Z_{ijt} = \frac{X_{ijt} - \min X_{ijt}}{\max X_{ijt} - \min X_{ijt}} \qquad ....(٦)$$

حيث (j) البلد المعني، (t) الفترة الزمنية، (Xi) المتغير المستخدم في الدليل، ويحسب دليل التنمية البشرية بمرور الوقت كما ياتي:

$$MHDI_{jt} = \frac{1}{3}\left[Z_{ijt}\right. \qquad ....(٧)$$

حيث (Zijt) هو المجموع المرجح لمعدلات النمو بمرور الوقت للمؤشرات الثلاثة وترتب الدول حسب الفرق في القيم بين السنة الاولى والسنة العاشرة في دليل التنمية البشرية المعدل بمرور الوقت([١]).

١:٢:١:٤- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس:

استخدم هذا المقياس متغيرات تهدف الى قياس التمكين المبني للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية ، حيث تم اختيار ثلاثة متغيرات يعبر الاول عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية ويتمثل لحصة كل من الرجل والمرأة من المناصب الادارية والتنظيمية والنسبة المئوية لحصتهما من الاعمال المهنية والفنية ، اما المتغير الثاني فيعبر عنه بالنسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة من المقاعد النيابية ، والمتغير الثالث تم اختياره للتعبير عن السيطرة على

([١]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٩٥.

الموارد الاقتصادية حيث يتمثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) والخطوة الاخيرة يقسم مجموع المتغيرات الثلاث على ثلاثة ، فنحصل على مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس [1]

١:٢:٢- دليل الحرمان البشري:

يعكس دليل التنمية البشرية السابق المنظور الاندماجي لتقييم التنمية البشرية، حيث يركز على أوجه التقدم التي تحققها البلدان بكل فئاتها من أغنياء وفقراء، بينما يتم من خلال هذا الدليل الحكم على التنمية البشرية من المنظور الحرماني، أي الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في كل مجتمع محلي.

وتأتي أهمية هذا الدليل لاظهار أن أوجه التقدم الكبير الذي يحققه الاغنياء لا يلغي أوجه الحرمان التي تتعرض له الفئات المحرومة[2] ويقسم هذا الدليل الى قسمين:

أ. دليل الفقر البشري – ١. **ب. دليل الفقر البشري – ٢.**

١:٢:٢:١- دليل الفقر البشري – ١:

قدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ رقماً قياسياً للفقر البشري بدلاً من قياس الفقر البشري على أساس الدخل فقط، حيث يقيس الفقر من منظور التنمية البشرية والذي يعني الحرمان من خيارات وفرص العيش حياة مقبولة، ويستخدم هذا الدليل مؤشرات تتعلق بأهم الابعاد الاساسية للحرمان وهي: قصر العمر، وعدم توفر التعليم الاساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة والخاصة[3].

---

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٣٢-١٣٣.

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص١٥.

[3] المصدر نفسه، ص٤.

والمتغيرات المستخدمة في هذا الدليل هي: النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الاربعين، والنسبة المئوية للامية بين البالغين، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة، والنسبة المئوية للاطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة([1])، ويبنى هذا الدليل وفق الطريقة التي يبنى بها دليل التنمية البشرية السابق.

١:٢:٢:٢- دليل الفقر البشري – ٢:

أستحدث هذا الدليل المنفصل من أجل البلدان الصناعية، واستخدم للمرة الاولى في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، وذلك بسبب تباين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الصناعية والنامية، ويستفيد هذا الدليل من توافر البيانات في الدول الصناعية، ويركز على الحرمان البشري من حيث الابعاد الثلاثة ذاتها التي يركز عليها دليل الفقر البشري – ١، إلا أنه يضيف بعداً اضافياً آخر ألا وهو الاستبعاد الاجتماعي([*]) والمتغيرات هي: النسبة المئوية للافراد الذين يرجح أن يموتوا قبل بلوغ سن الستين، والنسبة المئوية للافراد الذين تعتبر قدرتهم على القراءة والكتابة أبعد ما تكون عما هو كافي (وهذا يعني الدرجة الكافية لتلبية أبسط مطالب المجتمع الحديث، كقراءة تعليمات على زجاجة دواء أو قراءة قصص الاطفال)، ونسبة الافراد الذين يقل دخلهم الذي يلبي حاجاتهم الاقتصادية مقيساً بنسبة الناس الذين يقل دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه عن (٥٠%) من الدخل المتوسط([2]).

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص١٣.

([*]) أستخدم هذا البعد مقاساً بأحد اهم جوانبه وهو النسبة المئوية للعاطلين عن العمل لمدة طويلة تصل الى أثني عشر شهراً أو أكثر [البرنامج، تقرير ١٩٩٨، ص٢٧].

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص١٥، ٢٧.

والسبب في استخدام هذا الدليل لفقر الدخل بدلاً من مستوى المعيشة اللائق والمستخدم في دليل الفقر البشري - ١ كما يبين التقرير هو أن[1]:

١. الغذاء ليس العنصر الاساسي الذي يلتهم الدخل في البلدان الصناعية.
٢. يمثل الدخل مقياساً للحرمان في البلدان الصناعية لتباين مفهوم السلع الاساسية.
٣. توافر البيانات.

حاولت بعض التقارير اضافة مؤشر آخر للادلة السابقة وهو بعد الحرية، إلا أنه تم ارجاء هذا الامر لاجراء مزيد من البحث للمفهوم والعمل المنهجي فضلاً عن الحاجة لجمع البيانات حول هذا البعد ليمكن قياسه كمياً[2].

الادلة السابقة تم بناؤها لقياس حال التنمية البشرية بين البلدان، وفي حالة بناء دليل خاص ببلد ما، يتم استخدام بيانات مكونات الدليل لكل فئة أو منطقة داخل البلد، بحيث تعامل كل فئة أو منطقة كبلد مستقل، حيث يتم حساب قيمة مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في تلك المنطقة أو لتلك الفئة، بالطريقة نفسها التي تحتسب بها في دليل التنمية البشرية، وكذلك يتم حساب قيمة مؤشر التعليم وقيمة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل منطقة أو لكل فئة وبنفس طريقة دليل التنمية البشرية أيضاً، ومن خلال قيمة المؤشرات الثلاثة نحصل على دليل التنمية البشرية لتلك المنطقة من البلد.

---

(1) المصدر نفسه، ص ص٢٧-٢٨.

(2) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٢٧، و برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٣.

ثم يعدل دليل البلد الذي يتم الحصول عليه بهذه الطريقة ليعادل قيمة دليل التنمية البشرية القومي الموجود في دليل التنمية البشرية الشامل، ومن ثم تعدل جميع أدلة الفئات أو المناطق تناسبياً لتصبح أدلة التنمية البشرية المفصلة قابلة للمقارنة بأدلة التنمية البشرية القومية الواردة في تقرير التنمية البشرية الشامل([1]).

وتجدر الاشارة الى أن دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري عند تفصيلهما حسب المناطق الريفية والمناطق الحضرية يبرزان أيضاً التفاوت بين الريف والحضر في التقدم والحرمان البشريين([2]).

وفي حين يركز دليل التنمية البشرية على التقدم المحرز في مجتمع ما ككل، فإن دليل الحرمان البشري يركز على حالة وتقدم معظم الفئات المحرومة في أي مجتمع([3]).

١:٣- مبررات اختيار مؤشرات التنمية البشرية:

دليل التنمية البشرية لا يقدم سوى صورة خاطفة لحالة التنمية البشرية في مجالات مختارة. ومن ثم فهو ليس مقياساً شاملاً للتنمية البشرية، فلكي يعطي صورة أوفى للتنمية البشرية في أي بلد يجب أن يستكمل بمؤشرات أخرى مهمة تبين وتعكس حالة التنمية البشرية([4])، وأساس اختيار الابعاد الحيوية والمؤشرات التي يتكون منها دليل التنمية البشرية هو تحديد القدرات الاساسية التي يتعين أن تتوافر لدى الناس لكي يشاركوا في المجتمع ويسهموا في تطوره([5])، وجاء التركيز على عدد مختار من المؤشرات بسبب الافتقار للاحصاءات القابلة للمقارنة، ولعدم تعقيد الصورة وجعلها

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص١٠٣.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص٢٩.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٢٠.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢.

([5]) المصدر نفسه، ص١٥.

مثيرة للجدل([1])، والمؤشرات المختارة لقياس التنمية البشرية هي: مؤشر الدخل، مؤشر التعليم، مؤشر الصحة.

١:٣:١- مؤشر الدخل:

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أهمية تطوير القدرات الانسانية واستخدام هذه القدرات في الانتاج، ويتطلب تطوير هذه القدرات الاستثمار في الناس، بينما يتطلب الاخير مساهمة الناس في نمو الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل، فالتنمية البشرية تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بالتوزيع([2]) لأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يتحققان في المدى الطويل عندما تلبي الفرص الاقتصادية حاجات الناس([3])، وتعد أن الاستثمار في الانسان من خلال التعليم الاساسي والرعاية الصحية من أشد القوى الدافعة للنمو، كما أظهرت الدراسات مراراً ارتفاع العائد لهذين المؤشرين([4])، وترى أنه إذا أريد للتنمية البشرية أن تدوم فإنه يجب تغذيتها باستمرار بوساطة النمو الاقتصادي، والتشديد كثيراً على النمو الاقتصادي دون الاهتمام بالتنمية البشرية أو العكس من شأنه أن يؤدي الى اختلالات في التنمية البشرية تؤدي الى اعاقة تحقيق مزيد من التقدم في وقت ما([5])، وقد تم اختيار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بحسب القيمة الشرائية (وهي عبارة عن تقديرات وضعها المشروع الدولي لمقارنة

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص ص٢٢-٢٣.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٢.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص٤.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٧.

([5]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢٣.

الاسعار) ليعكس حالة التقدم في النمو الاقتصادي([١])، والدخل هنا يعامل ككناية عن الاشباع الذي يستمد من مجموعة السلع والخدمات الاساسية([٢]).

وقد حدد دليل التنمية البشرية عتبة للدخل تعد كافية لمستوى معيشة معقول، وهذه العتبة هي المتوسط الحالي للقيمة العالمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية([٣]). وأخيراً تم استبدال الطريقة التي يتم بها حساب مؤشر الدخل وذلك عن طريق حساب لوغريتم الدخل حسب المعادلة رقم (٣) السابقة كمـــا يلي:

$$I = \frac{\text{Log } y_i - \text{Log } y_{i\ min}}{\text{Log } y_{i\,max} - \text{Log } y_{i\ min}}$$

ويضـاف الى المؤشريـــن الآخريـــن **(التعليم والصحة)** ثـــم يقسم المجمـــوع علـــى ثلاثـــة([٤]).

١:٣:٢- مؤشر التعليم:

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل اليها المجتمع، وتم اختيار مؤشر بسيط ألا وهو الالمام بالقراءة والكتابة حيث يضاف الى كل من الدخل والصحة لبناء دليل التنمية البشرية، وهذا المؤشر ليس انعكاساً تاماً لامكانية الحصول على التعليم، ولا سيما التعليم الجيد الذي هو من الضرورات المهمة للحياة، ولكن الالمام بالقراءة والكتابة ليس إلا الخطوة الاولى لاكتساب المعرفة([٥])، وقد تم تحسين هذا المؤشر لاحقاً حيث أعطي وزن لمعدل الالمام بالقراءة والكتابة

([١]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ الاطار (١-٤)*؛ ص٢٤.

([٢]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص١٩.

([٣]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٨.

([٤]) United Nations Development Program (1999) *Human development report 1999*, P.160.

([٥]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٢٣.

ووزن آخر لنسبة المسجلين في الدراسة الاساسية والثانوية والتعليم العالي، ومن الوزنين تحسب قيمة مؤشر التعليم كما مر سابقاً.

١:٣:٣- مؤشر الصحة:

أختير العمر المرتقب عند الولادة كمؤشر للصحة وذلك لعدة اعتبارات أهمها: أن الحياة الطويلة قيمة بحد ذاتها، وان الفوائد والمنافع العديدة غير المباشرة (مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة والتعليم) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستوى العمر المرتقب عند الولادة، وأيضاً بسبب عدم توافر معلومات شاملة في الوقت الحاضر عن صحة الناس ومستوى تغذيتهم([١]).

والجدير بالذكر أن دليل التنمية البشرية لا يزال يستخدم نفس المتغيرات المختارة الآنفة الذكر([٢]).

١ : ٤- الانتقادات الموجهة للمفهوم والمؤشرات

١ : ٤ : ١- انتقادات مفهوم التنمية البشرية:

لا زال مفهوم التنمية البشرية يعاني من القصور في توصيف حال التنمية البشرية الحقيقية([٣])، حيث نجد أن التقارير الدولية التي اعتمدت هذا المفهوم لا توضح نقاط البدء الواجب على الدول النامية الانطلاق منها والسياسات التي لا بد منها لمعالجة تخلفها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توافرها لمساعدة هذه الدول للولوج

([١]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٢٣.

([٢]) United Nations Development Program (2000) *Human development report 2000, P.*269.

([٣]) علي نصار (١٩٩٧) التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٤). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، ص١٥.

في طريق التقدم، ولا تبين كيفية المقارنة بين أحوال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة والنامية بشكل يتفق عليه.

والبعض يرى أن المفهوم هو اختيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر، وهو مرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات([١])، وهو تصور آت من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية([٢])، ومن الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية تحليلاً أصيلاً ومبدعاً لفهمها فهماً عملياً يوفر الاساس العقلاني لرسم السياسات التي تلائمها([٣])، وعدم اخضاعها لمفاهيم تنموية وأنظمة للقيم صيغت الى حد كبير في الخارج([٤])، وهذه المفاهيم والنظريات قائمة في الاصل على ما هو موجود في الدول المتقدمة وتستمر في الدفاع عن استنساخ أو تقليد الممارسات المرسخة في أطر مؤسسية في البلدان المتقدمة([٥])، لا تناسب الدول النامية لاختلاف أنماطها ومحدداتها، فضلاً عن أن استبدال المفاهيم التنموية السابقة بمفهوم أكثر اتساعاً لا يعني أن المفهوم الجديد أصبح قادراً على معالجة مشاكل التنمية في العالم النامي أو أنه يحوي جميع جوانب التنمية والتقدم فيها([٦]).

والواقع أن الاهتمام بالانسان ليس بجديد فهذا المصطلح أستخدم كمصطلح في تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم منذ نهاية السبعينيات، حيث جاء في تقرير ١٩٨٠ "ولاتكتسي التنمية البشرية – التربية والتعليم والتدريب مستوى أفضل من الصحة والتغذية، التقليل من التكاثر – أهمية للتخفيف من الفقر فحسب، بل أيضاً في

([١]) محمد الامين فارس (١٩٩٥) *تعقيباً على ورقة جورج القصيفي: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*، مصدر سابق، ص١٠٢.

([٢]) علي نصار (١٩٩٧) التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس، مصدر سابق، ص١٠١.

([٣]) اسماعيل صبري عبدالله في تقديمه لكتاب الحق، محبوب (١٩٧٧) *ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث*، مصدر سابق، ص ص٧-٨.

([٤]) المصدر نفسه، ص١٨٨.

([٥]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (١٩٩٦) *التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم الى التطبيق*، مصدر سابق، ص١١.

([٦]) محمد العوض جلال الدين (١٩٩٣) التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص٢١.

زيادة مداخيل الفقراء، ونمو اجمالي الناتج القومي ... وإن بعض التدابير أعترف بصلاحيتها الاخلاقية منذ مدة طويلة ... وإن كان هنالك اليوم اعتراف متزايد بأن النمو لا يلغي الحاجة الى التنمية البشرية وخطوات أخرى ترمي الى التخفيف من الفقر، فينبغي التشديد على أن العكس صحيح أيضاً، أي أن التدابير المباشرة للتخفيف من الفقر لا تلغي الحاجة الى النمو"(1).

وقد أشار فريدريك هاربسون (Fredrick Harbison) أيضاً الى ذلك بتساؤله "ألا يوجد هناك أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية الوطنية عدا عن تعظيم الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج القومي الاجمالي؟، على سبيل المثال: تخفيض البطالة، تحسين مستوى التعليم والمعرفة، تنظيم النمو السكاني، السعي الى صحة أفضل، أو التحسينات البيئية كأهداف مساوية أو أكثر أهمية"(2)، وقدم مقياساً للتنمية والتطور (الحداثة) من خلال ترتيب الدول حسب تقدمها في ضوء أربعة مؤشرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر للتعليم، ومؤشر للتغذية، ومؤشر للصحة(3).

والحقيقة التي لا بد من تأكيدها هي أن التنمية عموماً والتنمية البشرية بصفة خاصة تعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج الى المزيد من العمل الفكري الجاد ليكون قادراً على توصيفها ووضع الحلول لها، وذلك لفشل الدول النامية من تجاوزها على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية والتعدينية في أغلبها(4)، وفي حين أن الميزة البارزة للانظمة الاقتصادية المتقدمة هي النمو في رأس المال البشري، والتراكم الرأسمالي، وفائض ميزانها التجاري، وقدرتها على فرض أسعارها الاحتكارية في الاسواق العالمية وخاصة للسلع الاستراتيجية، فضلا عن حصولها على الموارد بأسعار زهيدة الى غير ذلك، في المقابل فإن الدول النامية تعاني من مشاكل

---

(1) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*. البنك الدولي، واشنطن، التمهيد.

(2) Frederick H. Harbison (1973) *Human resources as the wealth of nations*, P.5.

(3) Ibid., PP.5-9.

(4) مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية*، مصدر سابق، ص١٢١.

اقتصادية هي العكس تماماً لمشكلات الدول المتقدمة، فمن هنا نجد أن هذه المشكلات أكبر من أن يتم قياسها وتحديدها من خلال متغيرات سطحية بحجة عدم تعقيد الصورة، ومشكلات التنمية بشكل عام أو التنمية البشرية بشكل خاص أصبحت مشاكل مزمنة وآثارها الجانبية انعكست على كل من الانسان والبيئة وبخاصة في الدول النامية حيث المديونية والفقر والبطالة والاستخدام الجائر للمصادر البيئية بل وتلوثها أيضاً من قبل الدول المتقدمة، فقضايا التنمية البشرية والاهتمام بها ما زالت بحاجة الى المزيد من الجهد([١]) ولا بد من التعامل معها ضمن المنظور الخاص للمجتمعات ووفقاً لخصوصيتها، وفي ضوء ما تعانيه من اختلالات كما في الجدول (١-١)، والذي يبين أن الدول النامية قد حسنت من مؤشر العمر المتوقع عند الولادة حيث ارتفع من ٦٧% مما حققته الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ الى ٨٥% عام ١٩٩٥ وارتفع مؤشر الالمام بالقراءة والكتابة من ٤٣% مما حققته الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ الى ٨١% عام ١٩٩٧ لكن وبشكل معاكس فقد كان نصيب الدول النامية ١٨,٦% من الناتج القومي الاجمالي العالمي عام ١٩٨٠ مقابل ٨١,٤% للدول المتقدمة انخفض نصيبها الى ١٤% مقابل ٨٦% للدول المتقدمة عام ١٩٩٩، وارتفعت المديونية للدول النامية أيضاً من ١٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٨٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٣. وازدادت فجوة الدخل بين خمس السكان العالمي الاعلى دخلا في الاقطار الغنية مقابل الخمس الادنى دخلا في الدول الفقيرة من ١:٣٠ عام ١٩٦٠ الى ١:٧٤ عام ١٩٩٧.

([١]) مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية*، مصدر سابق، ص١٢٣.

جدول (١-١)

بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول النامية نسبة للدول المتقدمة للفترة ١٩٦٠-١٩٩٩

المؤشر الاقتصادي	السنة	النسبة في الدول المتقدمة	نسبة الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة	النسبة العامة	الاتجاه
العمر المتوقع عند الولادة	١٩٦٠	%١٠٠	%٦٧	١:١،٤٩	--
	١٩٩٠	%١٠٠	%٨٤	١:١،١٩	٠,٣٠ -
	١٩٩٥	%١٠٠	%٨٥	١:١،١٨	٠,٠١ -
الالمام بالقراءة والكتابة	١٩٦٠	%١٠٠	%٤٣	١:٢،٣٣	-
	١٩٩٠	%١٠٠	%٦٤	١:١،٥٦	٠,٧٧ -
	١٩٩٥	%١٠٠	%٧٦	١:١،٣٢	٠,٢٤ -
	١٩٩٧	%١٠٠	%٨١	١:١،٢٣	٠,٠٩ -
الناتج القومي الاجمالي (كنسبة من الناتج القومي الاجمالي العالمي)	١٩٨٠	%٨١,٤ *	%١٨,٦ *	١:٤،٣٨	-
	١٩٩٠	%٨٣,٢	%١٦,٨	١:٤،٩٥	٠,٥٧ +
	١٩٩٩	%٨٦	%١٤	١:٦،١٤	١,١٩ +
فجوة الدخل لأعلى ٢٠% من السكان مقابل أفقر ٢٠%	١٩٦٠			١:٣٠	-
	١٩٧٠			١:٣٢	٢+
	١٩٨٠			١:٤٥	١٣+
	١٩٩٠			١:٦٠	٣٠+
	١٩٩٧			١:٧٤	١٤+
المديونية للدول النامية	١٩٧٠		١٠٠ بليون دولار		-
	١٩٨٠		٦٥٠ بليون دولار		٥٥٠+ بليون
	١٩٩٠		١٣٥٠ بليون دولار		٧٠٠+ بليون
	١٩٩٨		٢٠٥١ بليون دولار		٧٠١+ بليون
دليل التنمية البشرية	١٩٩٥	٠,٩١٦	٠,٥٧	١:١،٦	
	١٩٩٩	٠,٩١٩	٠,٦٣٧	١:١،٤٤	

* النسبة من الناتج القومي الاجمالي العالمي.

المصدر: تقارير التنمية البشرية لأعوام مختلفة وصفحات مختلفة.

١ : ٤ : ٢- انتقادات مؤشرات التنمية البشرية:

"مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من أن نستطيع قياسه بأي مقياس أو حصره بمؤشرات، ولكن مثل هذه المؤشرات مفيدة في تركيز الانتباه، وتبسيط المشكلة، والسبب الاقوى لاستخدامها هو عدم كفاية المؤشرات الاخرى مثل الناتج المحلي الاجمالي"(١).

بهذه الرؤية تبرر الطريقة التي يتم من خلالها بناء دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك فقد تعرضت المؤشرات المعتمدة الى كثير من الانتقادات، ولا يزال هناك تباين واضح في مسألة تحديد أبعاد التنمية البشرية، والعناصر المكونة لها(٢)، منها مسألة الاختزال الذي يمثله اختيار هذه المؤشرات لتعبر عن مفردات التنمية البشرية بطريقة كمية وليست كيفية(٣)، والبعض يرى أن الدليل بمفهومه ضعيف، وبشكل عملي لا يعبر عن شيء، فهو يتناول مشاكل خطيرة لا تقارن على مدار الوقت والمكان، ويعاني من أخطاء قياس وانحرافات(٤)، والبعض يرى أن العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضع اعتراض على ادخالها معاً في مؤشر تركيبي واحد، فبعضها قد يلغي أثر الآخر(٥)، فضلاً عن أن درجة الترابط بين المؤشرات عالية، مما يعني أنه إذا حذف واحد أو أكثر فإنه لا يترك تأثيراً مهماً على قيمة الدليل، وباستثناء مؤشر الدخل فالمؤشرات الاخرى طويلة الامد، وتأثيرها في الاجل

(١) Paul Streeten (1994) *Human development: means and ends*, Op. Cit., P.235.

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون (١٩٩٥) التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩.

(٤) T. N. Srinivason (1994) *Human development: a new paradigm or reinvention of the wheel ?*, OP. Cit., P.241.

(٥) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١٢٠.

القصير قليل([1]). والبعض يرى أنها تفتقد الى عنصر مهم وهو الهدر في تنمية الموارد البشرية والمتمثل خصوصاً في ظاهرة البطالة وفئات من المهاجرين، وأنها تقدم عناصر على المستوى الدولي، على أنها تتصف بنفس الاهمية على مستوى بلدان العالم، والتطور فيها يتبع النســـق نفسه([2]).

والبعض قد نظر إلى الناحية القياسية فمنهم من يؤكد على أن المؤشرات المتوسطة محدودة الدلالة، وربما تكون خادعة بسبب الفروق الصارخة في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة والتي تؤدي بدورها إلى فروق مماثلة في نصيب الفرد الفعلي من تلك المؤشرات بسبب انتمائه الاجتماعي([3])، والبعض يرى أن التقييم يفترض أن يكون للتغيرات النسبية في المؤشرات وليس للقيم المطلقة فقط، فضلا عن أن التجميع في دليل اجمالي لا بد أن يشير إلى وجود تفاعلات مؤكدة بين المؤشرات التفصيلية([4])، والبعض يؤكد على أن الدليل يقيس "الرصيد" أي مستوى التنمية البشرية في لحظة معينة، حيث يشتمل الرصيد على المخرجات ويستبعد المدخلات([5])، ويتساءل سن (Sen) عن السبب في الاصرار على استخدام هذه المؤشرات فقط في بناء الدليل على الرغم من عدم نجاعة قياسه، ويرى ضرورة البحث عن بديل، خصوصاً أن مؤشرات التنمية البشرية التي يتضمنها تقرير التنمية البشرية تضم معلومات قيمة([6])، والبعض يرى أن نماذج الاقطار المقطعية لا

([1]) محمد حسين باقر (١٩٩٧) *قياس التنمية البشرية مع اشارة خاصة الى الدول العربية (سلسلة دراسات التنمية البشرية ٤ ٥)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، ص١٩.

([2]) محمد الامين فارس (١٩٩٥) *تعقيباً على ورقة جورج القصيفي: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*، مصدر سابق، ص١٠٤.

([3]) رمزي زكي (١٩٩٥) أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٠٥.

([4]) علي نصار (١٩٩٧) *التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس*، مصدر سابق، ص١٠٢.

([5]) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص ص ١٢٧-١٢٨.

([6]) United Nations Development Program (1999) *Human development report 1999*, P.23.

تكشف العلاقة السببية بين المتغيرات وتعاني من مشاكل مختلفة، ويقترح طرقاً أخرى للقياس بديلة عن الطريقة التي يبنى بها الدليل الحالي([1]).

ولقد تبنى تقرير ١٩٩٥ الرد على بعض هذا الجدل، وأكد على أن دليل التنمية البشرية يعد مقياساً جزئياً للتقدم البشري يستلزم استكماله بدراسات أخرى([2])، ومن السابق لأوانه كثيراً استخدام الدليل لتقويم أداء بلد من البلدان ويجب الانتظار لحين ادخال المزيد من التعديلات عليه([3])، وعلى الرغم من ذلك فإن الانتقادات السابقة تبقى جديرة بالاهتمام عند التعامل مع دليل التنمية البشرية كمقياس للتنمية، فضلاً عن أن التعديلات التي أدخلت الى الدليل لا زالت غير مبررة، أما الانتقادات التفصيلية للمؤشرات فكانت كما يلي:

١:٢:٤:١ – مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

لتحقيق تقدم في التنمية البشرية لا بد من تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى رفع دخل المواطن وانتاجيته معاً، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس دليلاً على حدوث تنمية بشرية حقيقية فيه([4])، حيث يجب أن يترجم هذا الدخل الى تحسن في حياة الشعوب([5])، وبدون توزيع ملائم وسياسة عامة ملائمة قد يفشل النمو الاقتصادي في التحول الى تحسينات في حياة

([1]) Harsha Aturupane and Paul Glewwe and Paul Isenman (1994) *Poverty, Human development, and growth ; an emerging consensus ?*. The American Economic Review: 84 (2). PP.245-248.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص ص١٢٠-١٢١.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص١٨.

([4]) عثمان هاشم (١٩٩٤) ورقة برنامج الامم المتحدة الانمائي – عمان في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٢٢.

([5]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص١١.

البشر([1])، فميزة النمو الاقتصادي ليس في زيادة الثروة وإنما في توسيع دائرة خيارات البشر([2]).

وعلى الرغم من أن الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة متناغمان([3]) فقد كان هناك عدة اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية، فمن الناقدين من يرى أن الدخل لا ينبغي أن يكون ضمن الدليل، نظراً لأنه مجرد وسيلة وليس غاية([4])، والبعض يرى أنه من السابق لأوانه في عصر الاستثمار في العقل وتصاعد توقعات المستهلكين وتنويع المنتج تقبل نفس الفكرة (والمعنى والقياس والترجيح) التي تقول أن العائد الحدي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل يتناقص عند المستويات الاعلى، خاصة إذا ما طبق ذلك التصحيح على امتداد دول العالم([5])، وأشار البعض الى أن الدراسات الكمية الجادة أشارت الى أن الدخل المتوسط للفرد لا يوفر مقياساً بديلاً كافياً للتعبير عن مدى اشباع الحاجات الاساسية([6])، والعائق الكبير لاستخدام متوسط دخل الفرد هو اخفاؤه لعدم المساواة([7])، وكونه متوسطاً فهو يخفي أيضاً التناقض بين الغني والفقير ولا يهتم بمشكلات الموارد البشرية([8])، ورغم استبدال الطريقة التي يتم من خلالها حساب مؤشر الدخل فلا زالت تخفي التباين الكبير بين الدول من الناحية العملية، فنسبة أعلى دولة على هذا المؤشر

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص١٥.

([2]) W. Arthur Lewis (1963) *The theory of economic growth*. George Allen and Unwin Ltd., London, U.K, PP.420-422.

([3]) Barbara Parker (1998) Globalization and business practice: managing across boundaries. Sage publications, London, U.K, P.254.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢٢.

([5]) علي نصار (١٩٩٧) *التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس*، مصدر سابق، ص٧٩.

([6]) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١١٥.

([7]) Paul Streeten (1994) *Human development: means and ends*, Op. Cit., P.236.

([8]) Frederick H. Harbison (1973) *Human resources as the wealth of nations*, Op. Cit., P.114.

الى أقل دولة تبلغ ١:٤ في الوقت الذي تبلغ قيمة التباين في الدخل بينهما نسبة ١:٧٥ ([1]).

١:٤:٢:٢- مؤشر التعليم:

شكل الانتشار السريع للتعليم عنصراً أساسياً في زيادة قدرة الدول المتقدمة على استخدام المخزون المتوافر لديها من المعارف النافعة والمتميزة وبالتالي الاسهام في زيادة انتشاره أيضاً ([2]) ورغم الاهمية الكبيرة للتعليم فإن استخدام معدلات محو الامية في بناء الدليل ليس مرضياً من الناحية العملية – كما يرى البعض – لأن تعريف الامية أمر غير متفق عليه ([3])، ولا تعبر نسبة القيد الاجمالية تعبيراً صادقاً عن محتوى التعليم أو مستواه ([4])، ففي ظل التغيير التكنولوجي المتسارع لا بد أن تعكس البرامج التعليمية هذه التأثيرات، فضلاً عن اتاحة السياسة التعليمية للظروف والشروط المناسبة لتشجيع القائمين على العملية التعليمية لكي يكونوا مبدعين ومخترعين ومتميزين ولديهم القدرة على التعامل والاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، ونسبة القيد الاجمالية أيضاً لا تراعي نسبة القيد في كل مستوى من مستويات التعليم الاساسي والثانوي والعالي ليمكن المقارنة بين الدول المختلفة من جهة وبين الدول النامية والمتقدمة من جهة أخرى، فضلاً عن ذلك فإن اعطاء وزن مرجح قدره ثلث لنسبة القيد الاجمالية مقابل وزن مرجح قدره ثلثان لمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ([5]) أمر غير مبرر أيضاً، إذا ما علمنا أن الوقت الذي يستغرقه الطالب يزيد عن عشر سنوات في المراحل التعليمية المختلفة مما يكلف الدولة مبالغ باهظة لتمويله

([1]) United Nations Development Program (1999) *Human development report 1999*, PP.134-137.

([2]) سيمون كوزنتس (١٩٦٦) *النمو الاقتصادي الحديث ترجمة مجموعة من الباحثين*. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص١٦٣.

([3]) Putting a value on people (1995), Op. Cit., P.69.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص٢٤.

([5]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٩.

في حين أن ما تحتاجه برامج محو الامية من وقت وتمويل يعد قليلاً جداً مقارنة بالمراحل التعليمية الاخرى.

١:٤:٢:٣- مؤشر الصحة:

لقد تعرض هذا المؤشر أيضاً لبعض الانتقادات، فعلى الرغم من أن توقع الحياة عند الولادة يعد تلخيصاً لاتجاه الوفيات ويتمتع بقبول عام إلا أن له بعض المثالب، فحسابه ليس بالامـــر اليسير، والمعلومات الضرورية لحسابه ليست دائماً متوفرة، وليست بالدقة المطلوبة في حال توفرها، وهو مؤشر تنبؤي افتراضي([١])، فضلاً عن أنه لا يعكس بعضاً من أمراض التحضر والتوترات التي تفرزها همـــوم الحيـــاة المعاصـــرة([٢])، وإذا كان مؤشر الدخل مستخدماً فيمكن اضافة معدل وفيات الاطفال الرضع بدلاً منه، لأنه مؤشر كاف للتنمية حيث يعكس مستوى الدخل ومعدل وفيات الاطفال الرضع([٣]).

* * *

يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مفهوم التنمية البشرية مفهوم مطور لمفاهيم تنموية سابقة عدت أن الاستثمار في تحسين قدرات الانسان للمساهمة في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي، ولكنه مختلف عنها، حيث يجعل هذا المفهوم البشر هم محور التنمية والمشاركين بها أيضاً، ويعيد الانسان الى مكانه الصحيح بعد أن مرت عقود متعددة كان التركيز فيها على الكيفية التي يتم

([١]) ابراهيم العيسوي (١٩٨٤) مؤشرات قطرية للتنمية العربية في: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل (سلسلة كتب المستقبل العربي ٤ ٦). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٣٦.

([٢]) حامد عمار (١٩٩٨) *مقالات في التنمية البشرية: الاحوال والبيئة الثقافية*. مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ص٢٣٦.

([٣])عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مصدر سابق*، ص١٢٠.

من خلالها زيادة التراكم الرأسمالي لزيادة الانتاج والثروة، واتخذت من زيادة الدخل القومي معياراً للنمو الاقتصادي.

وتركز التنمية البشرية على افادة البشر من النمو الاقتصادي بطريقة أكثر عدالة، وبنفس الوقت استخدام ثمراته في تحسين قدراتهم للمساهمة في ادامة هذا النمو بطريقة مستمرة ومتكررة، وتستخدم مؤشرات مختارة لقياس المدى الذي وصل اليه حال التنمية البشرية في المجتمع، تشتمل على: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمقياس للقدرة الشرائية كمؤشر للدخل، ومعدل محو الامية ونسب القيد الاجمالية في المراحل التعليمية المختلفة كمؤشر للتعليم، وتوقعات العمر عند الولادة كمؤشر للصحة، ويتم بناء دليل للتنمية البشرية من المؤشرات الثلاثة، قيمته بين الصفر والواحد صحيح، واستنادا الى القيمة التي حققها القطر وفق هذا الدليل يتم ترتيب أقطار العالم تنازلياً ابتداءً من أعلى قيمة قريبة للواحد صحيح حيث يتم المقايسة بينها لمعرفة درجة تحقيقها للتنمية البشرية.

وقد تعرض مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها لانتقادات كثيرة، فضلا عن انتقادات للطريقة التي يبنى بها الدليل، حيث أجمعت على أنه لا بد من التفكير بطريقة أخرى لبناء الدليل يمكن من خلالها التعرف على حال التنمية البشرية داخل البلد نفسه ومقايسته بدول العالم أيضاً.

وتتأثر التنمية البشرية عادة بالسياسات الاقتصادية للبلدان، ويدور جدل عام حول الوسيلة الافضل إلى تحقيقها، هل يكون ذلك من خلال تدخل الدولة لضمان العدالة الاجتماعية، أم من خلال آلية السوق لأنها الافضل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، أم من خلال التنسيق بين السياستين، هذا ما سيتم مناقشته في الفصل الثاني إن شاء الله.

* * *



الفصل الثاني

أثر السياسات الاقتصادية على التنمية البشرية

٢ : ١ - دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية

٢ : ٢ - دور السوق في تحقيق التنمية البشرية

٢ : ٣ - تمويل التنمية البشرية

٢ : ٤ - الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية

٢ : ٥ - العولمة والتنمية البشرية

٢ : ٦ - الفقر والتنمية البشرية

٢ـ الفصل الثاني: أثر السياسات الاقتصادية على التنمية البشرية

تتأثر التنمية البشرية بكثير من السياسات والظواهر الاقتصادية سلباً أو ايجاباً لأن البشر هم محور أي نشاط من النشاطات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك، وعند تقويم الاوضاع البشرية التي سادت خلال نصف القرن الماضي نجد أن هناكئ تقدماً بشرياً مذهلاً في العالم المتقدم، يقابله بؤس بشري لا يوصف في غالبية الدول النامية[1]، هذا الواقع المتباين يحتم علينا التعرف على الوسيلة الانجع اللازمة لتحقيق التنمية البشرية، هل تكون بتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق تأكيد دور الدولة من خلال وضع السياسات اللازمة لهذا الأمر وتوفير التمويل اللازم للانفاق على مستلزماتها ومكافحة الفقر خاصة في البلدان النامية التي يعيش ثلث سكانها في حالة فقر مدقع[2]، وكيف يتحقق ذلك في ظل المديونية التي أخضعت غالبية الدول النامية لسياسات التثبيت والاصلاح الاقتصادي التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز.

أو بتحقيق الكفاءة الاقتصادية التي يفترض أن يوفرها السوق، وهل يمكن ذلك في ظل مبادىء العولمة التي يتم تصويرها على أنها ظاهرة دولية ايجابية تهدف الى تحرير الاسواق الوطنية والعالمية وفتحها أمام تدفقات التجارة والمال والمعلومات[3]، وحقيقة الامر غير ذلك فهذه الاسواق في الواقع تشهد تحيزاً ضد الدول النامية يساوي (٦) أضعاف ما تنفقه هذه الدول على أولويات التنمية البشرية، ويساوي (١٠) أضعاف ما تتلقاه من مساعدات أجنبية[4]، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة هذه السياسات والظواهر الاقتصادية وذلك للتعرف على آثارها على التنمية البشرية.

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢.

(٣) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٨٢.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص ص٥-٦.

٢:١ـ دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية:

اتضح لنا من العرض السابق لمفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها أنها تعنى بكل من النمو الاقتصادي من خلال تحسين القدرات البشرية لتحقيق النمو المنشود، واستفادة البشر من هذا النمو لتوسيع خياراتهم، فضلا عن مشاركة الناس في هذه العملية، والواقع أن الصلة بين النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية ليست تلقائية، ففي حالات كثيرة فشل ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان كثيرة في افادة شعوب تلك البلدان[1]، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق التنمية البشرية، لأن التنمية البشرية مفهوم يشمل مؤشرات تتعلق بالتعليم والتدريب والصحة وغير ذلك، فضلاً عن اهتمامه بالنمو الاقتصادي بوصفه وسيلة مغذية لاستمراريتها، والاهتمام المفرط بأحدهما يؤدي الى اختلال في عملية التوازن الانمائي مما يحول دون تحقيق مزيد من التقدم[2]. فمن الخطأ الافتراض أن هدف التنمية البشرية هو زيادة الانتاج من السلع والخدمات الى أقصى حد ممكن فقط، أو أن وسائل التنمية البشرية يجب أن تعتبر حقوقاً انسانية بغض النظر عن اسهامها في انتاج السلع والخدمات النافعة، فأهداف المجتمع متعددة ولا بد من الربط بين هذه الاهداف كشرط ضروري لتحقيق هذه التنمية[3].

هذا المفهوم للتنمية يتطلب استراتيجية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الاستراتيجية تستلزم تهيئة البنى الاساسية المادية والبشرية والاجتماعية اللازمة لها، وهذه المرافق الحيوية تحتاج الى تدخل مباشر من الدولة لتوفيرها[4] لأسباب كثيرة منها أنها لا تخضع لمبدأ العوائد والتكاليف، وبعضها يحتاج الى رأس مال

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص٢٣.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٦١.

(٣) المعهد العربي للتخطيط (١٩٩١) *التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي: القمة النقاشية الثانية عشرة، نوفمبر ١٩٨٨ - أبريل ١٩٨٩*، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ص٦٣.

(٤) باسل البستاني (١٩٩٦) *تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي (سلسلة دراسات التنمية البشرية ٤ ٣)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، ص٥٥.

مادي ضخم لا يتوفر إلا لدى الحكومة، ونسبة المخاطرة في بعضها مرتفعة، وبعضها لا تظهر فوائدها إلا بعد فترة طويلة.

أمـــا متضمنات التنمية البشرية فهي في الغالب حاجات عامة، تقسم الى قسمين رئيسين:

١. حاجـــات عامة صرفة وهي تلك الحاجات التي يتم اشباعها عن طريق سلع وخدمــات يــتاح الانـــتفاع بها لجميع أفراد المجتمع دون مقابل مباشر، ولا تخضـــع لمــبدأ الاستبعاد، ولا مبدأ المنافسة في الاستهلاك، ويقع على عاتق الدولة مسؤولية توفيرها لأفراد المجتمع مثل الامن([1]).

٢. حاجات مستحقة أو جديرة بالاشباع، وهي تلك الحاجات التي يتم اشباعها عن طريق سلع وخدمات تخضع لمبدأ الاستبعاد([2])، ويطلق عليها أيضاً سلع شبه ســوقية مـــثل التعليم والصحة([3])، حيث يقوم السوق باشباع ما يسجله الطلب على هذه السلع والخدمات من تفضيلات أفـــراد المجتمع، إذ يعتمد السوق في تحديد نقطة التوازن لهذا النمط من السلع على مبدأ المنافع والتكاليف للمنشأة، وغالـــباً هـــذا القـــدر من السلع والخدمات لا يعد كافياً في إطار نمط توزيع الدخول، مما يحقق تبايناً في مقدار الاشباع عند الفئات مرتفعة الدخل مقارنة بمثيلتها منخفضة الدخل، لذلك يتم توفير القدر المكمل لباقي أفراد المجتمع عن طـــريق السياسات الحكومية، وتتوقف درجة تحديد هذه الحاجات على درجة التقدم الاقتصادي والثقافي في المجتمع، ومستوى التقدم التكنولوجي، وغيرها من العوامل([٤])

([١]) كيث هارتلي و كلم تيسدل (١٩٨٨) *السياسة الاقتصادية الجزئية* ؛ ترجمة عبدالمنعم السيد علي. الجامعة المستنصرية، بغداد، ص٧٠.

([٢])حامد عبدالمجيد دارز (١٩٨٩) *مبادىء الاقتصاد العام*. الدار الجامعيـــة، الاسكندرية، ص ص٣٨٠-٣٨٣.

([٣]) Stephen C. R. Munday (1996) *Current development in economics*. Macmillan Press Ltd. , London , U.K, P.114.

([٤]) حامد عبدالمجيد دراز (١٩٨٩) *مبادىء الاقتصاد العام*، مصدر سابق، ص٣٨٥.

هــذه السلع والخدمات العامة تحتاج في العادة الى سياسات حكومية لتوفيرها، إما من خلال سياسات انتقائية شاملة بطريقة لا تميز بين الفئات الاجتماعية أو المناطق المخـتلفة مـثل بـرامج التعلـيم الاساسي وبرامج الحملات القومية للتحصين ضد الامـراض، وإما من خلال سياسات انتقائية موجهة لفئات معينة من فئات المجتمع كـذوي الحاجات الخاصة وفئات المجتمع عند خط الفقر أو دونه مثلاً([1])، حيث تأخذ هـذه السياسات عدة أشكال منها القرار السياسي الاقتصادي أو الانفاق على البرامج الاجتماعية، أو اعطاء دعم للفئات المحرومـة([2]).

وتأكيد دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية يأتي أيضاً من عدة جوانب أخرى تتمثل في الحاجة الـى اعـادة توزيـع الدخـل لمصلحـة الطبقـات ذات الدخـل المنخفض([3]) وذلك لتجنب الصدمات الاجتماعية وتحقيق عدالة أفضل في هذا المجال، فضـلاً عـن قدرة الدولة على اداء دور ايجابي لمساعدة الاقاليم الفقيرة للتقارب مع الاقاليم الغنية عن طريق توفير الدعم اللازم والضروري لتشكيل رأس المال البشري والمـادي والاجتماعي([4])، ولا بد من التفرقة بين نوعين من الاهتمام باعادة التوزيع من حيث: الاهتمام بعدالة التوزيع وهي الحالة التي لا يكون فيها تباين واسع في الدخل بين أفراد المجتمع بحيث يمكنهم تغطية الحاجات الاساسـية، وكذلك الاهتمام بالفقر سـواء مـن حيث أهميته النسـبية أو شـدته، وحيث أن كلا الامرين مهمين لتحقيق التنمية البشرية مـن قبـيل أن الجوع غالباً ما ينشـأ عن انخفـاض القوة الشرائيـة فلا بـد من الاهتمام بعدالـة الـتوزيع وخاصـة التوزيع الشخصـي حيث يؤخذ الجانب الاجتماعي بعين الاعتبـار من وقت لآخر، خصوصاً عندما يكـون هناك ركـود اقتصـادي، إذ أن

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٦٢.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص٤.

(٣) سعيد النجار (١٩٨٨) التخصيصية والتصحيحات الهيكلية: القضايا الاساسية في: ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية (أبو ظبي: ٥-٧ كانون أول / ديسمبر، ١٩٨٨)، ص٣٠.

(٤) Aysit Tansel and Nil Damet Gungor (1997) Economic growth and Convergence: an application to the provinces of Turkey 1975-1995 (Working paper ; 9908). Economic research forum , Cairo , Eygept, P.12.

الحصـــول على الاجور أو زيادتها يعد من الامور الصعبة([1])، وفي حالة عدم توفر الغذاء لا بد من الاهتمام بتوفير السلع والخدمات الاساسية اللازمة للبقاء وذلك بتحقيق السبل الكفيلة بالتخفيف من الفقر في الحاجات الاساسية.

ودور الدولـــة في تحقيق التنمية البشرية يأتي أيضاً من طبيعة المسؤولية الملقاة علـــيها فاضافة الى كل من القطاع العام والقطاع الخاص هناك القطاع غير الرسمي (الاســـري او العائلـــي) حيـــث يحتاج هذا القطاع الى الاهتمام والعناية، ويتأتى هذا الاهـــتمام من عدة جوانب أهمها: أنه يشكل رافداً لزيادة الانتاج، وتطويره يؤدي الى زيـــادة الـــناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي المساهمة الايجابية في النمو الاقتصادي، وتحســـين قدرات القوى العاملة فيه وزيادة كفاءتها يؤدي الى زيادة انتاجيته، والسبب الآخـــر أن نسبة كبيرة من الفقراء يعيشون على انتاجه، وزيادة هذا الانتاج يؤدي الى المســـاهمة في انخفاض معدلات الفقر، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل بين العاملين فيه وباقي فئات المجتمع، وهذان الامران من الامور المهمة التي يجب أن توجه اليهما العناية في تحقيق التنمية البشرية([2]).

فضـــلاً عـــن ما سبق لا بد من تدخل حكومي لتحقيق تقدم في النمو الاقتصادي أيضاً([3])، فالنمو الاقتصادي يتحقق بوسيلتين يمكن أن يكون لنفوذ الحكومة تأثير كبير على كل منهما، الوسيلة الاولى: عن طريق تجميع مخزون كبير من الاصول المنتجة والمهارات البشرية، والثانية: زيادة انتاجية هذه الاصول والمهارات والموارد الطبيعية للـــبلاد، ويـــنطوي هذا على حركة كل من رأس المال والقوى العاملة بين القطاعات الاقتصـــادية المختلفة، وانشاء مؤسسات جديدة، وابتداع تقنيات جديدة واستخدامها في

([1]) Harry G. Johnson (1973) *The theory of income distribution*. Gray – mills publishing Ltd. , London , U.K, P.206.

([2]) Paul Streeten (1989) Mobilizing human potential: the challenge of unemployment. UNDP , New York , U.S.A, P.53.

([3]) Harsha Aturupane and Paul Glewwe and Paul Isenman (1994) *Poverty, Human development, and growth ; an emerging consensus ?*, Op. Cit., P.244.

الإنــتاج([1])، وتأثــير الحكومـــة على هاتين الوسيلتين يكـــون مباشراً، حيث تسعى الحكومـــة من خلاله إلى تنسيق مواقف القطاع الخاص في اتجاه توجيه الاستثمارات نحو اختيارات تنموية استراتيجية([2]).

ودور الدولة اللازم لتحقيق التنمية البشرية المنشودة ليس على اطلاقه، فكثيراً ما تـــزيد السياسات القومية من معدلات الفقر والحرمان([3])، ويعتبر تحويل الموارد من الفقـــراء الـــى الأغنـــياء والذين يملكون الوسائل اللازمة للحصول على الامتيازات الحكومـــية او استصدار القرارات التي تدعم المؤسسات التي تعتمد على كثافة رأس المال على حساب الأنشطة المستخدمة للقوى العاملة والتي يرجح أن تعود بالنفع على الفقـــراء أحـــد الأمثلة الواضحة على هذا الأمر ([4])، لذلك لا بد أن يكون هناك تقويم لسياســـات الدولة الاقتصادية بين الحين والآخر لمعالجة أية آثار جانبية غير مرغوبة بهـــدف تحقـــيق الاهـــداف المـــرغوبة بفعالية([5])، وهناك شواهد كثيرة تدلل على أن السياســـات الحكومـــية الرشيدة تؤدي الى تحسين رفاهية المجتمع، فضلاً عن تحقيق التنمية البشرية، اضافة الى أن التخطيط بالتعاون مع المشروعات الخاصة يعد شكلاً متطوراً من أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الغرض منه تحقيق الاستخدام الكفـــؤ للموارد الاقتصادية وعدم تعريض المنظمين للمخاطر التي يمكن توقعها، مع الاحتفاظ بالوقـــت نفســـه لكـــل مشـــروع بحريتـــه فـــي صنـــع القـــرار([6])، ونمط

([1]) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*، ص٤٨.

([2]) طارق عبدالله (١٩٩٩) *حول الازمة الآسيوية: الخلفيات والابعاد*. المستقبل العربي: ع٢٤٠ (شباط)، ص٣٩.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص١.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص١٠١ (الإطار ٥-٨).

([5]) Sudipto Mundle 1998) *Financing Human development: some Lessons from advanced Asian countries*. World development: 26 (4), P.671.

([6]) فؤاد مرسي (١٩٩٠) *الرأسمالية تجدد نفسها (سلسلة عالم المعرفة ؛ ١٤٧)*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص١٨٧.

الرفاهـــية في الدول الاسكندنافية مثلاً فيه قدر كبير من تدخل الدولة يغطي بشكل عام قسماً كبيراً من حياة الناس مقارنة بأنظمة الرفاهية في بلدان متقدمة أخرى([1]).

٢:٢- دور السوق في تحقيق التنمية البشرية:

التأكيد على دور الدولة المهم في تحقيق التنمية البشرية هو نتيجة للاختلاف في الاهـــداف التـــي تســـعى الـــيها كل من الدولة والسوق من خلال ممارستها للنشاط الاقتصــــادي، وهـــذا لا يعني بالضرورة الاقتصار على القطاع العام في هذا المجال، وإنمـــا يعني أنه لكي تكون الاسواق وسيلة لتحقيق التنمية البشرية وتتمتع بالانصاف بـــدلاً من الكفاءة لا بد لها من تحولات جذرية أهمها: الاستثمار في الموارد البشرية، وايجاد السبل الكفيلة بتوزيع الاصول الاقتصادية توزيعاً عادلاً، وايجاد بنية اقتصادية أساســـية، وتوفـــير الاستقرار الاقتصادي، وضمان المنافسة التامة، فضلاً عن توفير شبكات للامن الاجتماعي وخاصة للفئات المحرومة([2]).

فهـــدف التنمـــية البشرية هو تحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة، وهذا يعني أن التشـــغيل الـــذي يؤدي الى الانتاج ورفع الانتاجية يجب أن يكون في جانب، وتوفير فرص دخلية وذلك لاشباع الحاجات المطلوبة لأفراد المجتمع في الجانب الآخر وهي غاية بحد ذاتها([3]).

والواقـــع أن الشـــروط الســـابقة لا تتوفر في غالبية الاسواق سواء الوطنية أو العالمية حيث تعاني معظم الاسواق من ثلاثة تشوهات هي([4]):

---

(١) Stein Kuhnle (1995) *Human development: the Scandinavian experience* In: *selected proceeding of the expert group meeting on human development in the Arab world*, Op. Cit., P.104.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، (الإطار ٣-١)، ص٣١.

(٣) Paul Streeten (1989) *Mobilizing human potential: the challenge of unemployment* , Op. Cit., P.20.

(٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص ص٣٠-٣١.

أولاً – تشوهات في هيكل السوق وسيادة الانماط اللاتنافسية فيه: فعلى الرغم من أن السوق يجب أن تؤدي الى انسجام اجتماعي – لكون العلاقات الاقتصادية علاقات بين البشر – تكون فيه قوى العرض والطلب لصالح الجميع، إلا أن طبيعة وواقع السوق يؤدي الى تضارب بين مصلحة البائع الذي يريد سعراً مرتفعاً لمنتجاته وبين مصلحة المشتري الذي يريد قدرة شرائية مرتفعة لدخله([1])، هذا التضارب في العادة يؤدي الى غلبة المنتجين من خلال امتلاكهم لرؤوس الاموال ولأدوات الانتاج وسعيهم وراء الربح مهما كان مصدره، الامر الذي يؤدي في النهاية الى ظهور قدر من التكتلات السوقية([2]).

ثانياً – تشوهات في معارف وقدرات الافراد المتعاملين في هذه الاسواق والذي يعود الى تباين مستويات التعليم والمهارات لديهم مما يخفض من قدرتهم التنافسية، الأمر الذي يؤدي الى تفاوت في الاجور وبالتالي سوء توزيع الدخل ([3]).

ثالثاً – عدم الاخذ بعين الاعتبار التكاليف والعوائد الخارجية من قبل المنتجين مثل (التلوث والامراض السارية وغيرها)، هذه الآثار الخارجية يمكن أن ينتج عنها خسارة في الرفاهية الاجتماعية حتى تحت ظروف تنافسية تامة، حيث قدرت مثل هذه الآثار التي تتحملها الامم الفقيرة بـ ٥% من الناتج المحلي الاجمالي للدول الغنية على المستوى العالمي([4]).

والجدل حول قدرة السوق على توفير السلع والخدمات بدون تدخل حكومي يمكن تلخيصه بما يأتي([5]):

([1]) جوان روبنسون و جون ايتويل (١٩٨٠) *مقدمة في علم الاقتصاد الحديث* ؛ تعريب فاضل عباس مهدي. دار الطليعة، بيروت، ص٢١٣.

([2]) محمد حامد عبدالله (١٤٠٧/١٩٨٧) *النظم الاقتصادية المعاصرة: عرض وتحليـل ونقد.* جامعة الملك سعود، الريـاض، ص٢٩.

([3]) جوان روبنسون و جون ايتويل (١٩٨٠) *مقدمة في علم الاقتصاد الحديث*، مصدر سابق، ص١٣١.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص١٩.

([5]) Stephen C. R. Munday (1996) *Current development in economics*, Op. Cit., P.97.

أولاً – جدل حول هدف النشاط الاقتصادي.

ثانياً – جدل حول قدرة السوق في أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف يتم التخطيط لها مسبقاً من خلال آلياته المختلفة لوحدها.

فالجدل الاول: مصدره أن نظام السوق يتميز عادة بنشاط المشروع الخاص وآلية جهاز الثمن، وضمن هذا النظام تختلف تكلفة المنتج الخاصة عن تكلفة المجتمع لانتاج السلعة[1]، فالمنتج في السوق يسعى إلى انتاج سلع وخدمات بأقل التكاليف الممكنة من خلال وفورات التشغيل بالحجم الكبير والتقدم الفني بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية، وهو يسعى إلى تحقيق الأرباح أيضاً بغض النظر عن الوفورات الخارجية للمشروع الاقتصادي[2]، فضلاً عن ذلك هناك سلع وخدمات يعجز السوق عن تقديمها لحاجتها إلى رأس مال ضخم لا يتوفر لدى الافراد، وسلع أخرى تبدأ أرباحها في الظهور بعد انقضاء سنوات طويلة، أو تتطلب مبالغ طائلة يصعب على أصحاب الاعمال المخاطرة بها، ومنها سلع وخدمات يوفرها السوق بقدر يقل كثيراً عما يتطلبه صالح المجتمع، فارتفاع تكلفة انتاجها تدفع بجهاز الثمن آلياً لتحديد أسعار مرتفعة لها، الامر الذي يؤدي الى عدم اتاحة هذه الخدمات إلا لطبقات دخلية معينة من أفراد المجتمع[3].

أما الجدل الثاني فيتضح من خلال هدف السوق، فالواقع يبين أن النمو الاقتصادي كهدف لم يحقق تحسينات في الاحوال الاجتماعية لكثير من المجتمعات وبخاصة النامية منها، فالبطالة نمت، والتضخم تسارع، وأعداد الاميين زادت ... إلى غير ذلك، وهذا يبين أن تعظيم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعد مفهوماً ضيقاً جداً كهدف، لذلك لا بد من أن يكون هناك أهداف أخرى تستدعي الاهتمام بها مثل: تحسين توزيع الدخل، وزيادة التشغيل، وتوفير الحاجات الاساسية

---

(1) حامد عبدالمجيد دراز (١٩٨٩) *مبادىء الاقتصاد العام*، مصدر سابق، ص٢٦.

(2) كيث هارتلي و كلم تيسدل (١٩٨٨) *السياسة الاقتصادية الجزئية*، مصدر سابق، ص٢٣١.

(3) حامد عبدالمجيد دراز (١٩٨٩) *مبادىء الاقتصاد العام*، مصدر سابق، ص ص٢٢-٢٥.

لأفــراد المجتمع، وهذه الأهداف لا بد لها من التخطيط المسبق لتحقيقها، والسوق لا يمكـــنـــه تحقــيقهـــا بمفـــــرده بالشكل الامثل([1])، فزيادة الدخل ليس الشيء الحاسم لتحقــيق الرفاهــية الاقتصـــادية، وإنما توظيف الدخل لتوسيع الخيارات البشرية هو الاساس الذي يجب أن يسعى النشاط الاقتصادي الى الوصول اليه([٢]).

والســـوق علـــى نحو عام لا يمكنه تحقيق التنمية البشرية من عدة جوانب أخرى: فآلـــيات الســـوق لا يعـــتمد عليها لتوزيع الموارد نحو تحقيق التنمية البشرية خاصة في الاقتصـــاديات النامية، فرغم أن اقتصاد السوق يميل في العادة الى مساواة الناتج الحدي في الاقتصاد ككل، فإن واقع الظروف الاقتصادية للدول النامية غير ذلك، فعدم التجانس بين عوامل الانتاج، واختلاف القوة التساومية بين الاطراف والسعي إلى تعظيم الارباح، وعدم ربط الاجر بالانتاجيـــة([3])، كل هذه الأمور تدلل على أن توزيع الموارد لن يكون توزيعاً أمثلاً، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال الشروط اللازمة لسيادة الاجواء التنافسية فيها ممـــا يـــؤدي إلى ظهور التكتلات المختلفة([4])، والذي يؤدي بالتالي الى سوء تخصيص المـــوارد الاقتصـــادية وهدرهـــا ويؤدي في الوقت نفسه الى تفاوت في الاجور وتشويه توزيع الدخل، وهذا كله ينعكس سلباً على التنمية البشرية، وليس بالضرورة أن تأخذ هذه المؤشرات نفس الاتجاه في الاقتصادات المتقدمة حيث يعد السوق فيها أكثر نضجاً.

وهـــناك الجانب الهام الآخر وهو أن تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشـــكل خـــاص يحتاج الى تكامل دور القطاع العام والخاص لتكوين ارادة مجتمعية قادرة على اطلاق عملية التنمية ورعايتها وحمايتها([5])، فرأس المال الاجتماعي يحتاج

([١]) Jay R. Mandle (1980) *Basic needs and economic systems*. Review of social economy: 38 (oct.), PP. 179-180.

([٢]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص١٥.

([٣]) جوان روبنسون و جون ايتويل (١٩٨٠) مقدمة في *علم الاقتصاد الحديث*، مصدر سابق، ص ص١٣٠-١٣١.

([٤]) محمد حامد عبدالله (١٤٠٧/١٩٨٧) *النظم الاقتصادية المعاصرة: عرض وتحليـــل ونقد*، مصدر سابق، ص٥٦.

([٥]) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٨)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، ص٩٩.

الـــى الكثـــير من الجهد والوقت والمال لتراكمه، وذلك أن الالتزامات الاخلاقية التـــي هـــي جوهـــر رأس المـــال الاجتماعي لا تتطور إلا فـــي سيـــاق التفاعـــل الانسانـــي الملـــيء بالقيـــم([1])، ومن وجهة النظر الاخلاقية ينبغي أن لا يكون الدفاع عن قضية التنمية البشرية مبني بالضرورة على أساس اقتصادي([2])، فقبل ظهور علم الاقتصاد كمجال مستقل للبحث في العوامل المحددة للنشاط الاقتصادي وتكون الاسعار وتغيرات الاسواق، كان الاقتصاد جزءاً لا يتجزأ من مجال دراسة الاخلاق([3])، وهذا الجانب المهم للتنمية البشرية لا يلقي السوق له بالاً، فضلاً عن أن تترك المساهمة له لوحده في تحقيقه.

وخلاصة القول أنه إذا أستخدمت الحكومات مواردها الاقتصادية بكفاءة وعملت علـــى زيادتها وتحسين انتاجيتها بمرور الزمن وحافظت على الحد الادنى من الانفاق الاجتماعي، ووفرت تساوياً في الفرص الاقتصادية المبنية على الانتاجية، فإن التوزيع الـــناتج عن ذلك سيكون أقرب الى العدالة([4])، وهو أفضل ضمان للتنمية البشرية([5])، ولقـــد حققـــت كـــل من كوريا الجنوبية وتايوان نمواً اقتصادياً وعدالة اجتماعية في الوقـــت نفسه مـــن خـــلال اتباعهـــا لهـــــذه السياســـة([6]).

٢:٣- تمويل التنمية البشرية:

التحليل المبني على منهج التنمية البشرية يهتم بقدرة البشر وعطائهم كمدخلات لعملية التنمية من خلال تطوير طاقاتهم الابداعية التـــي يجري اعـــدادها من خـــلال

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (١٩٩٦) *التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم الى التطبيق*، مصدر سابق، ص١٠.

([2]) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*، مصدر سابق، ص٤٤.

([3]) ناديـــة رمســـيس (١٩٨٤) الـــنظرية الغربية والتنمية العربية في: مركز دراسات الوحدة العربية: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٧٣.

([4]) كيث هارتلي و كلم تيسدل (١٩٨٨) *السياسة الاقتصادية الجزئية*، مصدر سابق، ص٣٩٩.

([5]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص(ج).

([6]) Jay R. Mandle (1980) *Basic needs and economic systems*, Op. Cit., P.188.

مخــرجات التنمية البشرية ذاتها تحقيقاً للصفة المتحركة الدائمة التي يتسم بها هــذا الــنموذج التنموي، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يسعى المجتمع إلى تطويــر مــوارده وبخاصـــة البشريـــة وتنميتها([1])، وهذا الامر يتطلب توفير الموارد المالية اللازمــة كشــرط ضروري لتوجيه النمو الاقتصادي وضمان كفاءة وفاعلية استخدام المــوارد الاقتصـــادية فضــلا عن تحقيق نمط أفضل لتوزيع المنافع وتوسيع قاعدة المشاركة فــي التنميـــة([2])، حيث أن الانفاق على تنمية الموارد البشرية بشكل مركز وهــادف مــن أهــم عناصـــر التنمية، وأن تحقيق الانصاف في توزيع فوائد التنمية والمســاهمة فــي النمو من قبل الجميع من أهم مرتكزات التنمية أيضاً([3])، وقد أثبتت الدراســات أن الانفاق الاجتماعي وخفض فقر الدخل يعدان القوى الرئيسة المحركة للتنمية البشرية([4]).

والاهتمام بتمويل التنمية البشرية يرجع أساساً الى ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح مواردها المالية([5])، فضلاً عما تعانيه من استنزاف لمواردها ورزوحها تحت وطأة الضائقة الاقتصاديـــة بســبــب المديونيـــة التـــي تثقــل كاهلهـــا([6]).

وهـــناك وسيلتان يمكن من خلالهما تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الدولي (الخارجي).

---

(١) محمد عابد الجابري و محمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٢) باسل البستاني (١٩٩٦) *تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص٤٣.

(٣) جـــورج قرم (١٩٩٧) التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٦). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، ص٩.

(٤) Sudhir Anand and Martin Ravallion (1993) *Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services*, Op. Cit., P.144.

(٥) باسل البستاني (١٩٩٦) *تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص٢٨.

(٦) محمد عابد الجابري ومحمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص٩٦.

٢:٣:١- التمويل المحلي (الداخلي):

لا بد لأي خطة تنموية من توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويتم الاعتماد أولاً وأخيراً على ما يتوفر لدى البلد من موارد مالية محلية، لأن مصادر التمويل الاخرى لا يمكن التعويل عليها في ضمان اطراد التنمية فهي ليست متوفرة دائماً[1]، وإن توفرت فكثيراً ما ترهق كاهل الاقتصاد الوطني بشكل عام عندما يحين سداد أقساط تلك الديون وخدمتها أيضاً، فضلاً عن أن التنمية البشرية المستدامة لا يمكن تمويلها طويلاً بديون اقتصادية يجب على الآخرين تسديدها[2]، ويقدر ما يتم تخصيصه سنوياً لشواغل التنمية البشرية الاساسية بـ ١٣% من ميزانية الدول النامية هذه النسبة تساوي ٥٧ بليون دولار[3]، ومن السهولة بمكان توفير مثل هذا المبلغ إذا توفر الدعم الحكومي لذلك عن طريق توجيه الانفاق الجاري واستخدامه بطريقة أكثر فاعلية[4].

٢:٣:٢- التمويل الدولي (الخارجي):

تلجأ الدول في العادة إلى التمويل الخارجي عندما يكون هناك عجز في موازناتها العامة، لا تستطيع تغطيته من مواردها المحلية، بحيث ينعكس عجزاً في موازين مدفوعاتها، ويتم عادة تغطية هذا العجز بطريقتين: إما عن طريق الاقتراض أو المساعدات الخارجية او الاثنين معا، وتمويل التنمية البشرية الخارجي لا يخرج عن هذا الاطار، في ظل حاجة استراتيجيات التنمية البشرية الى توفير التمويل اللازم لتغطية متطلباتها المختلفة، ونتيجة لما تعانيه غالبية الدول النامية من وطأة المديونية

---

(١) علي نصار (١٩٩٧) *التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس*، مصدر سابق، ص٧٠.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٧.

(٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص١.

التـــي تـــثقل كاهلها، وضعف المساعدات الدولية في هذا الجانب، تبدو الحاجة للـــتعرف على آثار هذه المديونية على التنمية البشرية والدور الذي تؤديه المساعدات الخارجية أيضاً.

٢:٣:٢:١- المديونية والتنمية البشرية:

تنشـــأ الحاجـــة للتدفقات المالية من الخارج لتطوير القطاعات الانتاجية أو لبناء الهـــياكل الاساســـية للاقتصاد القومي أو لسد العجز الذي يترتب على زيادة استهلاك المجـــتمع عما تتيحه قدراته الانتاجية نتيجة الفجوة الحاصلة بين الادخار والاستثمار المحلـــي، وقـــد يـــؤدي التوســـع فـــي عمليات الاقتراض الى تسريع معدلات النمو الاقتصـــادي فـــي مرحلة أولى، لكن سرعان ما يؤدي الـــى اتجـــاه معاكـــس فـــي مرحلـــة دفـــع أقســـاط هـــذه الديون وخدمتها([1])، ففي حالة عدم قدرتها على السداد فإنها تتعرض إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم واستنزاف الاحتياطات الـــنقدية وضـــعف قدرتها على التراكم الرأسمالي وغير ذلك([2])، والمديونية الخارجية للدول النامية لا يقتصر أثرها السلبي على تعاظم حجمها وأعبائها فحسب ولكن تفوق هـــذا العـــبء على المساعدات الانمائية الرسمية مرتين ونصف، فضلا عن وصول المديونية درجة جعلت الدول النامية تمول الدول الدائنة وليس العكس كما يجـــب أن يكـــون علـــيـــه الحـــال([3])، حيث تضاعفت المديونية الخارجية للبلدان النامية عدة مـــرات واســـتفحلت منذ الستينيات من القرن الماضي، فكانت تقـــدر بحوالـــي ١٨ ملـــيـــاراً عام ١٩٦٠([4]) ارتفعت إلى ٦٥٠ ملياراً عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ٢٠٥١

([1]) ابراهـــيم ســـعد الدين عبدالله (١٩٨٦) النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات. المستقبل العربي: ع٨ (آب)، ص٩٨، ١٠١.

([2]) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١١٢.

([3]) باسل البستاني (١٩٩٦) *تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص٤.

([4]) فؤاد مرسي (١٩٩٠) *الرأسمالية تجدد نفسها*، مصدر سابق، ص٢٩٤.

ملـــيار عام ١٩٩٨ كما في الجدول (٢-١)([1])، وقد كان عام ١٩٨٣ آخر عام زادت قـــيمة المدفوعـــات إلى البلدان النامية (صافي تدفقات الموارد) عن المدفوعات منها (الخدمـــة السنوية للدين)، ومن ثم كان عام ١٩٨٤ هو العام الأول فيما يسمى بأزمة المديونية، وهكذا أصبحت الدول النامية منذ عام ١٩٨٤ مصدرة صافية لرأس المال، فقد بلغ متوسط صافي التحويلات المالية عن القروض طويلة الأجل إلى الدول النامية للفـــترة مـــن ١٩٧٢ - ١٩٨٢ حوالـــي ٢١ ملـــيار دولار، فيما بلغ متوسط صافي التحويلات للفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩٠ حوالي (-٢١,٥) مليار دولار سنوياً، كما في الجـــدول (٢-٢)، وقد حصلت الدول المقرضة على (٢٤٢) مليار دولار في المدة من ١٩٨٣-١٩٨٩ كنقل صافي للاموال من البلدان النامية المدينة عن قروض طويلة الاجل([2]).

جدول (٢-١)

ديون الدول النامية

* مليار دولار

السنة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٨
المديونية	١٨	٧٤	٦٥٠	١٣٥٠	٢٠٥١

<u>المصدر:</u>

<u>فؤاد مرسي</u> (١٩٩٠) الرأسمالية تجدد نفسها، ص ٢٩٤

برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، ص١٤

UNDP(2000)Human Development Report 2000, p222

([1]) بـــرنامج الامـــم المـــتحدة الانمـــائي (١٩٩٥) *تقريـــر التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٤ و United Nations Development Program(2000) Human Development Report 2000,Table 18, p222.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٤٥.

جدول (٢-٢)

صافي التحويلات المالية عن الاقراض طويل الأجل إلى الدول النامية

* مليار دولار

السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٧٢	٧,١	١٩٨٣	٣,٧
١٩٧٣	١٠,٨	١٩٨٤	-١٠,٢
١٩٧٤	١٨,٧	١٩٨٥	-٢٠,٥
١٩٧٥	-	١٩٨٦	-٢٣,٦
١٩٧٦	٢١,٥	١٩٨٧	-٣٤,٠
١٩٧٧	٢٥	١٩٨٨	-٣٥,٢
١٩٧٨	٣٣,٢	١٩٨٩	-٢٩,٦
١٩٧٩	٣١,٢	١٩٩٠	-٢٢,٥
١٩٨٠	٢٩,٥		
١٩٨١	٣٥,٩		
١٩٨٢	٢٠,١		
المتوسط	٢١,٠	المتوسط	-٢١,٥

المصدر:

برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، جدول (٤-٣)، ص٥٠.

وقد اعتمدت البرازيل في السبعينيات من القرن الماضي على القروض الاجنبية لتمويل التنمية وأصبحت اليوم في المركز الاول من حيث الدين الخارجي([1])، ودول

([1]) اسماعيل صبري عبدالله (١٩٩٥) التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية في: مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون: التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاسكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٨٣.

المعجزة الاسيوية والمكسيك الحالتين الاخيرتين لهذا الوضع([1])، وقروض الدول النامية بشكل عام كانت موجهة لنشاطات انتاجية مختلفة ونتيجة لعدم كفاءة استخدامها أصبحت مشكلة اقتصادية ارتبطت آثارها بالتنمية، لذلك ونتيجة لهذا الوضع ولضمان تنمية بشرية قابلة للاستمرار يجب أن تتضمن خطط هذه الدول المحافظة على النمو الاقتصادي وعلى التنمية البشرية في المستقبل، وأي شكل من أشكال الديون سواءً كانت هذه الديون ديوناً مالية أو ديوناً ناتجة عن اهمال البشر أو عن تدهور البيئة هي أشبه ما تكون اقتراضاً من الاجيال المقبلة، وستؤثر سلباً في التنمية البشرية([2]).

٢:٣:٢:٢- المساعدات الخارجية والتنمية البشرية:

تمويل التنمية البشرية عن طريق المساعدات الخارجية لا يمكن التعويل عليه أيضاً، وهو في أفضل الاحوال يمكن أن يكون له دور هامشي، ولكنه لا يمكن أن يكون دوراً مبادراً([3])، وتوافر المساعدة الاجنبية في الغالب يؤدي الى تفضيل الخيارات السهلة واستمرار الاعتماد على البلاد الاجنبية حتماً على الرغم من أن مثل هذه المساعدة كانت في أكثر الاحوال من الضآلة بحيث لا يكون لها غير تأثير طفيف على النمو الاقتصادي طويل الاجل في البلاد النامية([*])([4])، ويتم تخصيص المعونة على العكس مما يجب أن تكون عليه بحيث تحصل الدول الاكثر ارتفاعاً لنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي على نصيب أكبر منها مقابل الدول الاقل كما في

([1]) طارق عبدالله (١٩٩٩) *حول الازمة الآسيوية: الخلفيات والابعاد*، مصدر سابق، ص ص٤٦-٤٧.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٩.

([3]) محبوب الحق (١٩٧٧) *ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث*، مصدر سابق، ص١٠٠.

([*]) تجدر الاشارة الى أن المساعدة الانمائية الرسمية بلغت ٥٤ بليون دولار وهي تمثل ٠,٣٥% من ناتج البلدان الصناعية وذلك مقارنة مع الهدف الدولي البالغ ٠,٧%، والعجز بالكامل هو تقريباً مسؤولية أمريكا واليابان [البرنامج، تقرير ١٩٩٢، ص٧، ٤٤].

([4]) محبوب الحق (١٩٧٧) *ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث*، مصدر سابق، ص١٦٦.

الجـــدول (٢-٣)، فضـــلا عن أن المساعدة الخارجية غالباً ما ترتبط بأهداف مـــتفق عليها ولا توجه بحسب حاجات التنمية البشرية، بل أن البعض يعترض عليها لكونهـــا تحد من حرية البلد عند اختيار الطرائق التي تلائمه في العملية التنموية([1])، ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن التنمية البشرية تستلزم تغييرات جوهرية عديدة في الاطار الحالي للتعاون الانمائي الدولي أهمها([2]):

١. ربـــط المساعدة الخارجية بأهداف تتعلق بـــ (الحد من الفقر، وتوفير فرص التشغيل، وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة).
٢. توجيه نسبة معينة من المساعدة الخارجية المالية الى أشد الامم فقراً.
٣. توســـيع مفهـــوم الـــتعاون الانمائـــي ليشمل جميع التدفقات لا سيما التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وتدفقات اليد العاملة وليس تدفقات المعونة فقط.

جدول (٢-٣)

المساعدة الانمائية الرسمية حسب المنطقة ١٩٨٩/١٩٩٠

المنطقة	نصيب الفرد من المساعدة الانمائية الرسمية (دولار)	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار)
الدول العربية	٤٣	١٨٨٧
أفريقيا – جنوب الصحراء	٣٢	٤٧٥
أمـــريكا اللاتينـــية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠	١٩٦٢
شرق وجنوب شرق آسيا	٥	٦٢٥
جنوب آسيا	٥	٤٥٨

المصدر:

برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ (جدول ٣-٩)، ص٤٢.

([1]) اليونسكو (١٩٨٢) *تعليم الكبار والتنمية (٢)*، مصدر سابق، ص٣١٤.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص٤.

ولا بد من التأكيد ومن خلال ما سبق على ضرورة أن يتم تمويل التنمية البشرية ذاتياً وذلك للآثار السلبية لكل من المديونية والمساعدات الدولية على استمرارية التنمية.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية تمويل التنمية البشرية أدى الى وضع البرنامج الانمائي للامم المتحدة منهجية تحليلية لنسب الانفاق العام باعتبارها آلية تساعد على توجيه موارد القطاع العام واستخدامها في تعزيز التنمية البشرية([1])، وتبرز أهمية هذه المنهجية من حيث([2]):

١. التعرف على طبيعة ومكونات الانفاق العام من الميزانية العامة.

٢. توجيه الموارد نحو التنمية البشرية.

٣. بيان مدى الحاجة الى موارد اضافية لسد الفجوة في تمويل التنمية البشرية بين التمويل الداخلي والتمويل الدولي.

وتقسم نسب الانفاق حسب هذه المنهجية الى: ١. نسب داخلية. ٢. نسب خارجية.

١. النسب الداخلية: وتتضمن تحليل الانفاق العام في الدول النامية في اطار فلسفة وتوجيه التنمية البشرية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية الدور المناسب للقطاع العام ومدى مشاركته بالنشاط الاقتصادي مقارنة بالقطاع الخاص، ومكونات هذا الانفاق تعكس أهداف الانفاق وأولوياته، ومدى توافر الموارد للتمويل.

تشمل هذه النسب:

أ. نسبة الانفاق العام Public expenditure ratio:

وتساوي نسبة الانفاق العام الى الدخل القومي، والقيمة المرغوبة لهذه النسبة في حدود ٢٥%.

ب. نسبة المخصصات الاجتماعية Social allocation ratio:

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص ص٥٥-٨٠.

([2]) باسل البستاني (١٩٩٦) *تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص ص٢٨-٣٢.

وترتبط هذه النسبة بتركيبة الانفاق العام وتحديد الاولويات وتساوي نسبة الانفاق الاجتماعي الى مجموع الانفاق العام، والقيمة المرغوبة أكثر من ٤٠%.

جـ. نسبة الاولويات الاجتماعية Social priority ratio:

وتمثل نسبة ما يخصص للانفاق الاجتماعي لأولويات التنمية البشرية، حيث تشمل الانفاق على التعليم الاساسي والرعاية الصحية وشبكات المياه الاساسية، ويعتمد تحديد الاولويات على اعتبارات تختلف باختلاف توجهات المجتمعات من ناحية، والهيكل الاساسي الاقتصادي الراهن من ناحية أخرى، والقيمة المرغوبة لهذه النسبة أكثر من ٥٠%.

د. نسبة الانفاق البشري (التنمية البشرية) Human expenditure ratio:

وتمثل هذه النسبة ما يخصص من الناتج القومي الاجمالي لأولويات التنمية البشرية وتحسب هذه النسبة بضرب النسب الثلاث السابقة.

فإذا كانت النسبة أكبر من ٥% فتعد مرتفعة.

وفي حدود ٣-٥% تعد متوسطة.

وأقل من ٢% تعد منخفضة.

وبطبيعة الحال فإن ما يعد أولويةً في أحد البلدان قد لا يكون كذلك في بلد آخر، كما أن الاولويات تتغير مع الوقت كلما تقدمت التنمية الاجتماعية، فالبلدان التي تكون قد حققت بالفعل مستويات مرتفعة في مجال محو الامية قد ترى أن التعليم العالي هو الاولوية التالية، وحينما تكون مستويات الصحة الاساسية قد تحققت زاد الاهتمام بأنواع الطب العلاجي المتقدمة، وهكذا([1]).

٢. النسب الخارجية: وهذه النسبة متعلقة بطبيعة واتجاهات تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية Official Development Assistance، وتقدر بناءاً على ما يتم تقديمه من قبل المؤسسات الدولية.

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص٦٩.

٢ : ٤ - الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية:

نتـــيجة لما تعانيه كثير من الدول النامية من مشاكل اقتصادية مختلفة فإنها تتجه الى تبني اجراءات اقتصادية اصلاحية تهدف من ورائها الى معالجة الاختلالات التي تواجه مؤشراتها الاقتصادية سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، بالاضافة الى تطويـــر أداء هـــذه المؤشرات بشكل يساعدها على تحقيق أهدافها التنموية المختلفة، وتعـــتمد فـــي ســـبيل تحقـــيق ذلك وسيلتين همـــا: برامـــج للتثبيـــت الاقتصـــادي وبرامـــج أخـــرى للتكييف الهيكلي([1]).

تســـتند بـــرامج التثبيـــت الاقتصادي التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولـــي علـــى الـــنظرية التقليدية الحديثة لميزان المدفوعات من خلال مجموعة من الاجـــراءات، التي ترمي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يهدف الى معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال تقليص الطلب الكلي، وتعنى هذه البرامج عادة بمشكلات الاجل القصير([2]).

أمـــا بـــرامج التكيـــيف الهيكلي والتي يتبناها البنك الدولي فتستند على النظرية التقليدية الحديثة في تخصيص الموارد وتوزيعها من خلال اجراءات ترمي الى اطلاق عملـــية نمـــو اقتصـــادي مطـــرد على المدى الطويل، حيث تهدف الى اعادة هيكلة الاقتصـــاد واخضاعه لقوى السوق من خلال تحرير التجارة الداخلية والخارجية من القيود المفروضة عليها، وتقليص دور القطاع العام الى أدنى حد ممكـــن لمصلحـــة القطـــاع الخـــاص([3]).

وتعـــد الازمـــات التي تعانيها غالبية الدول النامية في العادة، انعكاس لمشكلتين جعلتها تلجأ الى تبني البرنامجين السابقين، هاتان المشكلتان تتلخصان بما يلي:

([1]) رمـــزي زكي (١٩٩٥) *أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص٢٠٧.

([2]) المصدر نفسه، ص٢١٠.

([3]) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية*، مصدر سابق، ص٦١.

١. مشكلة اختلال داخلي تعود الى سبب رئيس واحد هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الاسواق، وبشكل أكثر تحديداً الى حجم القطاع العام الكبير وتدخل الدولة في السوق، وهذه وجهة نظر واضعي برامج الاصلاح والتصحيح.

٢. مشكلة اختلال خارجي تعود الى مجموعة من العوامل الخارجية مثل الكساد الاقتصادي العالمي، وتدهور شروط التبادل التجاري، وارتفاع أسعار النفط، وتغييرات في قيمة الدولار، ونمو نزعة الحماية، الى غير ذلك، وأهمية هذه العوامل لا تعتمدها مؤسسات الاقراض الدولية في تعاملها مع الدول النامية([1]).

هذه المشكلات أدت الى عجز في موازين مدفوعات هذه الدول، جعلتها تلجأ إلى التمويل الخارجي لسد هذا العجز من خلال القروض الخارجية والذي أدى بها في النهاية الى تفاقم هذه الديون، وتفاقم أعباء خدمتها وعدم قدرتها على الايفاء بالتزامتها تجاه الدائنين، مما جعلها تطلب اعادة جدولة هذه الديون، حيث لا تتم في العادة موافقة المقرضين على ذلك إلا بعد الاتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق برامج للتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي كشرط مسبق على اعادة جدولة هذه الديون([2]).

وقد بدا التنسيق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك من حيث شروط الاقراض والتسهيلات المقدمة منهما الى البلدان النامية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تتكامل بشكل عضوي كل من السياسات قصيرة المدى التي يشترطها الصندوق مع سياسات التكييف بعيدة المدى التي يطلبها البنك([3])، وقد نشأ مؤخراً مصطلح (المشروطية المتقاطعة Cross Conditionality) والذي يعني أنه قد أصبح هناك تداخل وترابط بين شروط كل من المؤسستين([4]).

([1]) رمزي زكي (١٩٩٥) *أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص٢١١، ٢١٧.

([2]) المصدر نفسه، ص٢١٠.

([3]) المصدر نفسه، ص٢١٧.

([4]) المصدر نفسه، ص٢١١.

البرامج السابقة والتي ترعاها كل من المؤسستين السابقتين تركز على وسائل التنمية وتعد نمو الناتج القومي الوسيلة المهمة التي يقاس بها النمو الاقتصادي، لذلك فهما تستبعدان العامل الانساني من حسابهما([1])، مما عكس آثاراً سلبية كثيرة لهذه البرامج على التنمية البشرية. فسياسات التثبيت يمكن أن تسهم في تقليص الانشطة الاقتصادية، وفي البلدان التي يكون فيها حجم القطاع العام كبيراً، فإن تخفيض النفقات العامة سيكون له أثر سلبي كبير، فضلا عن انحياز تلك البرامج بشكل عام الى مصلحة رأس المال ووقوفها بقوة ضد مصلحة عنصر العمل، فضلا عن اضعاف دور الدولة([2]).

ويرى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ أن هناك حاجة الى أشكال جديدة من التكيف بحيث تؤدي الى تعزيز النمو، وتعمل على الحد من الفقر على السواء، وذلك عن طريق اعادة تخصيص الموارد وتحقيق النمو، وليس عن طريق الانكماش([3])، فالاعتقاد التقليدي بأن النمو الاقتصادي في المراحل الاولى لا بد أن يرتبط حتماً بتدهور في توزيع الدخل قد ثبت أنه اعتقاد غير صحيح، والرأي الصحيح يتمثل في أن التوزيع المنصف للموارد العامة والخاصة يمكن أن يزيد من احتمالات تحقيق مزيد من النمو([4]). وهذا يعني الاستمرار في الاستثمارات في الموارد البشرية والمادية والطبيعية، ولكن مع اعادة توزيعها على الانشطة التي تستجيب لفرص السوق([5]).

ولقد ترافق الاهتمام بتوسيع مضمون تنمية الموارد البشرية مع الاخفاقات التي منيت بها برامج التكييف الهيكلي والتي أهملت الجوانب البشرية في التنمية([6]) فالتنمية البشرية هشة بطبيعتها، ويمكن للسياسات الانكماشية وما يترتب عليها من نتائج مثل انخفاض الدخول وتناقص فرص العمل، وتناقص الاجور، وتخفيض الانفاق الاجتماعي، أن تؤدي الى انتكاس

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٨١.

([2]) رمزي زكي (١٩٩٥) *أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص ص٢٢٥-٢٢٦، و طارق عبدالله (١٩٩٩) *حول الازمة الآسيوية: الخلفيات والابعاد*، مصدر سابق، ص٤٤.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٧٧.

([4])United Nations Development Program (١٩٩٦), Human Development Report ١٩٩٦, P.٦.

([5]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص٧٧.

([6]) جورج القصيفي (١٩٩٥) *التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*، مصدر سابق، ص٨٧.

الـــتقدم بسرعة([1])، وقد اتضح مما سبق أن لكل من برامج التثبيت التي يرعاها صندوق النقد الدولـــي وبرامج التصحيح الهيكلي التي يحض عليها البنك الدولي أثرهما الانكماشي والذي يؤثر سلبا على جهود الدول المدينة المبذولة لتحقيق التنمية البشرية([2]).

ويمكن تلخيص الآثار السلبية التي نجمت وستنجم عن هذه البرامج عبر عدة محاور:

١. أثـــرها على الفقراء ومحدودي الدخل: تؤثر برامج التكييف الهيكلي على القطاعات الاجتماعـــية الفقـــيرة ومنخفضة الدخل بشكل خاص، وقد أوضحت منظمة اليونسيف أن بـــرامج التعديلات الهيكلية كان لها أثر سلبي على قطاعات واسعة من غير المستطيعين والفقـــراء نتـــيجة لتقيـــيد الانفـــاق على نشاطات واسعة كانت تقدمها الدولة سابقاً، كما أوضحت أن العديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية كالصحة والتعليم والتغذية أخذت في الـــتراجع في أعقاب تطبيق تلك البرامج([3])، وهذا الامر لا ينكره خبراء تلك المنظمتين لذلـــك بـــدأوا ينادون بالتكيف ذي الوجه الانساني ويتحدثون عن ضرورة مراعاة أحوال الفقـــراء، ويقترحون عمل ما يسمى بشبكات الامان وتأسيس صناديق ومنح ومساعدات للفـــئات الاشد تعرضاً للآثار السلبية لهذه البرامج، وحتى هذه المقترحات لو طبقت فإن مواردها ستكون قليلة جداً لا يمكن أن تخفف من آثار تلك البرامج فضلاً عن معالجتها([4]).

٢. ارتفـــاع معـــدلات البطالة: من الآثار السلبية لتلك البرامج أن سياساتها الانكماشية تـــؤدي عـــادة الـــى تسريح العمال وخفض الطلب على الايدي العاملة، في الوقت الذي يســـتمر فـــيه نمـــو عرض العمل بسبب الزيادة السكانية، والمحصلة النهائية هو التأثير الســـلبي على تنمية الموارد البشرية وانخفاض الدخل الحقيقي([5])، وبالتالي تدهور أحوال التنمـــية البشـــرية وهذا هو عكس المطلوب، لأن من الاهداف المهمة التي تسعى التنمية

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٥٣.

([2]) محمد الامين فارس (١٩٩٥) *تعقيباً على ورقة جورج القصيفي: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*، مصدر سابق، ص١٠١.

([3]) المـنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٣) *دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية*. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص١١٩.

([4]) رمزي زكي (١٩٩٥) *أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص٢٢٣، ٢٢٥.

([5]) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية*، مصدر سابق، ص٦٣، ٦٥.

البشـــرية إلـــى تحقيقها زيادة معدلات التشغيل، وذلك عن طريق تزويد العمال بمهارات عالية تمكنهم من زيادة انتاجيتهم وقدرتهم على المنافسة، خاصة وأن جذور المشكلة في الدول النامية هي انخفاض انتاجية العمل والتي تؤدي الى انخفاض الدخل، وبالتالي الفقر وخاصـــة فـــي المدى القصير(١). والمشاكل الثلاث مترابطة بعضها مع البعض الآخر (الـــبطالة، انخفـــاض الانتاجـــية، الفقـــر) حيث تؤدي الى المزيد من التخلف، لذلك من الضـــرورة الاهتمام بتنمية البشر والبحث بمكونات استراتيجية جديدة للنهوض بأوضاع التشغيل تكون بديلة عن الاستراتيجيات السابقة والتي شهدت فيها أوضاع التشغيل تردياً (٢)، اضـــافة الـــى أن سوق العمال العالمي يزداد طلبها الآن في ظل التقدم السريع في التكنولوجـــيا علـــى القوى العاملة عالية المهارة والتي لديها القابلية العالية للتعامل معها وبالمقابل أصبح سوق القوى العاملة غير الماهرة ضيقاً جداً(٣).

٣. اضـــعاف قوة الدولة: تؤثر برامج التكييف الهيكلي على تدخل الدولة في الاسواق، فالصـــندوق يـــرفض بحكـــم قانون حرية السوق التي تحكمه أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلي بواسطة سياسة التكيف مع النمو من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التوسعية مثل (تعزيز الصادرات وليس خفض الواردات، وتحويل الاستثمارات أو اعادة تشـــكيلها، وزيادة الايرادات بدل الحد من الانفاق وتركيز التخصيصات على الاولويات، وسياسة الدعم في حالات الطوارىء) (٤)، ويصر على قبول آليات السوق وابعاد الدولة عـــن الـــتدخل فـــي النشـــاط الاقتصـــادي(٥)، مما يقلل من قدرتها على وضع الخطط الضـــرورية لتحقـــيق التنمـــية البشرية، سواءً كان ذلك عن طريق السياسات، أو توفير التمويل اللازم لتغطية نشاطاتها وأولوياتها.

---

(١) Paul Streeten (١٩٨٩) *Mobilizing human potential: the challenge of unemployment* , Op. Cit., PP.٩-١٠.

(٢) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية*، مصدر سابق، ص٩٦.

(٣) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report* ١٩٩٩, P.٣.

(٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، (الإطار ٣-١٢)، ص٧٨.

(٥) رمزي زكي (١٩٩٥) *أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص٢١٢.

٢:٥- العولمة والتنمية البشرية:

تشـــكلت ظاهـــرة العولمة رسمياً منذ انشاء الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجـــات) في عام ١٩٤٧ حيث ضمت (٢٣) دولة([١]) قامت على ثلاثة مبادىء هي: تحرير الـــتجارة الدولية مما يفرض عليها من قيود جمركية وغير جمركية، وعدم التمييز بين الدول المخـــتلفة في المعاملات التجارية، اضافة الى تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، ثـــم تطـــورت آلـــية عمـــل هذه المنظمة حتى تمخضت عن تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) فـــي مراكش عام ١٩٩٤ كنتيجة للمفاوضات التي امتدت منذ جولة أورغواي عام ١٩٨٦، وعقدت اجتماعها الاول في سنغافورة عام ١٩٩٦ حيث ضمت (١٢٨) دولة([٢]).

ولا شـــك أن عـــالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية، حيث شهدت هذه الفترة صبغ الاقتصـــاد بالصـــبغة العالمـــية، فتزايدت حركة التجارة العالمية، وتدفقات رؤوس الاموال الدوليـــة وتداخـــل الاســـواق الماليـــة، وتزايـــد نصيب الشركات متعددة الجنسيات([٣]).

وتعتبر ظاهرة العولمة تتويجاً لاتجاه بارز في الاقتصاد الدولي، منذ تطورت الصناعة الحديـــثة وتوغلت تدريجياً في كل أنحـــاء العالـــم([٤])، وقد ساهمت الثورة التقنية التي بدأت تقريـــباً فـــي نهاية القرن التاسع عشر وبلغت أوجها في انفجار تقنيـــة المعلومـــات والتـــي تدعـــى صـــناعـــة العقـــل(Brain Industry) على انتشارها([٥])، وهي تعبير عن اتساع وعمـــق الـــتدفقات الدوليـــة فـــي مجـــالات التجـــارة والمـــال والمعلـــومات فـــي ســـوق عالمـــية وحيـــدة متكاملـــة([٦])، فهي بالتالي استمرار لسيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي

([١]) Kyle Bagwell and Robert W. staiger (١٩٩٩) *An economic theory of GATT*. The American Economic Review: ٨٩ (١), P. ٢١٥.

([٢]) أسامة عبدالمجيد العاني (١٩٩٩) *منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية*. شؤون عربية: ع٩٧، ص ص٦٣-٦٤

([٣]) مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية*، مصدر سابق، ص١٢٣.

([٤]) جورج قرم (١٩٩٧) *التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي*، مصدر سابق، ص٢٤.

([٥]) Ismail Sirageldin and Rana Al Khaled (١٩٩٧) The challenges of globalization and human resources development in the Arab world , Myth and reality (Working paper ; ٩٧١٢). Economic research forum , Cairo , Egypt, P.١.

([٦]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٨٢.

علـــى مجمل النشاط الاقتصادي العالمي[١]، اضافة الى استخدامها لأدوات السياسة الاقتصادية لأعـــادة توزيع الدخل القومي لصالح المجموعات الاحتكارية، حيث تختلف الاهمية النسبية لكل مـــن رأس المال والعمل في مكونات الفائض الاقتصادي وذلك باتجاه ترجيح نصيب رأس المال ممـــا يترتـــب عليه انخفاض نصيب العمل، وفي الوقت نفسه تستخدم التضخم وتيارات التجارة الخارجـــية وأسعار الصرف وغيرها من الادوات لنقل كثير من أعباء الازمات الاقتصادية التي تـــنزل بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث تميزت في هذا الصدد آليتان هما مصدر غالبية مشاكل الدول النامية وهما: آلية التجارة الخارجية، وآلية المديونية الاجنبية[٢].

والآثار السلبية لظاهرة العولمة على الدول النامية بشكل عام وعلى التنمية البشرية بشكل خـــاص كثـــيرة ولا يمكـــن حصرها، يتضح ذلك من خلال بعض الجوانب أهمها: أن التحرير السريع للتجارة ينتج عنه تشوهات قد تصيب الاسواق غير التنافسية حيث تؤدي الى تدنية انتاج بعـــض النشـــاطات الاقتصـــادية، وخاصة للسلع غير المتاجر بها، اضافة الى خفض نصيـــب العمـــــل نسبـــة الـــى رأس المـــال فـــي كثيـــر مـــن النشاطات الاقتصادية[٣]، فالمنتجون الاجانب الاكثر كفاءة يقومون بمزاحمة أصحاب المشاريع المحليين وابعادهم عن الانشطة الاكثر ربحـــية وتحويل العائد الى بلدانهم بدلاً من اعادة استثماره محلياً[٤] كما انهم يحتكرون ما يتوفر مـــن ايـــدي عاملـــة ماهـــرة شحيحة مما يضر بالشركات الوطنية، اضافة الى استغلالها للعمل الرخـــيص فـــي بعـــض المناطق لانتاج سلع التصدير التي تحتاجها أسواق الدول المتقدمة[٥]، وبخصوص الثروة فقد توقع البعض تقارباً بين الدول والمؤسسات والافراد ولكن العقد الماضي أظهـــر زيـــادة تركـــز الدخـــل والموارد والثروة بين المستويات الثلاثة، فدول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية التي يعيش فيها ١٩% من سكان العالم تستحوذ على ٧١% من التجارة في الســـلع والخدمـــات على المستوى العالمي، و٥٨% من الاستثمار الاجنبي المباشر[٦]، وبعض الشـــركات المـــتعددة الجنسيات تسيطر على ثروة وقوة اقتصادية أكثر من معظم الدول النامية،

---

(١) جورج القصيفي (١٩٩٥) *التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*، مصدر سابق، ص٩٨.

(٢) فؤاد مرسي (١٩٩٠) *الرأسمالية تجدد نفسها*، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٣) رمزي زكي (١٩٩٥) *أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص٢٣٢.

(٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، الإطار (٤-٤)، ص٩٠.

(٥) ابراهيم سعد الدين عبدالله (١٩٨٦) *النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات*، مصدر سابق، ص٩٥.

(٦) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report* ١٩٩٩, P.٣.

فهناك (٣٥٠) شركة كبرى تستأثر بما نسبته ٤٠% من التجارة العالمية، ويتجاوز عائدها الناتج المحلي الاجمالي لبلدان كثيرة([1])، ولقد خلفت العولمة الى حد الآن تكدساً مخيفاً للثروة بأيد قليلة مــن الاثــرياء جــداً، حيث تجاوزت ممتلكات (٤٥٠) أكبر ثري في العالم قيمة الناتج القومي الاجمالي لــ ٥٦% من سكان الكرة الارضية([2])، وهذا يؤدي الى عدم استفادة مجتمعات الدول النامــية من نمو الناتج المحلي وذهاب ثمرات هذا النمو على شكل فائض اقتصادي يتم تحويله الى الدول الصناعية.

ولا شــك في أن ازالة القيود على تدفقات رأس المال تؤدي الى اجتذاب المزيد من الاستثمار الاجنبي مما يؤدي بدوره الى تسريع النمو الاقتصادي وتوفير مزيد من الوظــائف، ولكــن الامــور لا تسير دائماً على هذا المنوال([3]) نتيجة للترتيبات التي تضــعها الدول الصناعية([4]) فالازمة الاقتصادية في شرق آسيا مثلاً أدت الى انتكاس النمو الاقتصادي، اضافة الى ارتفاع معدلات البطالة، فأكثر من (١٣) مليون شخص فقــدوا وظائفهم، وارتفعت أسعار السلع الاساسية وانخفضت الاجور الحقيقية بشدة([5]) ممــا أثــر ســلباً على التنمية البشرية وجعل تلك الدول ترزح تحت وطأة المديونية الاجنبية وخدمتها.

هــذه الســلبيات المختلفة للعولمة والتي تؤثر على الاداء الاقتصادي بشكل عام تســتوجب دوراً حكومياً مهماً لتقليل آثارها على التنمية البشرية بشكل خاص، فكثيراً مــن الــبلدان النامــية لم تستفد كثيراً من العولمة، حيث لم تتجاوز حصتها ١% من التجارة العالمية على سبيل المثال([6])، وأن اغنى نسبة ٢٠% من سكان العالم حصلت

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٩٢.

([2]) طارق عبدالله (١٩٩٩) *حول الازمة الآسيوية: الخلفيات والابعاد*، مصدر سابق، ص٤٤.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٨٨.

([4]) طارق عبدالله (١٩٩٩) *حول الازمة الآسيوية: الخلفيات والابعاد*، مصدر سابق، ص٤١.

([5]) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report ١٩٩٩*, P.٤.

([6]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٤.

علـــى أكثر من ٧٨ مرة دخل أفقر نسبة ٢٠% من سكان العالم عام ١٩٩٤([1])، وهذا الامر له تأثير متباين على مستوى التنمية البشرية لكلا الفئتين المذكورتين.

وعـــندما تكـــون العولمة معنية حقيقة باعطاء الفرصة الحقيقية للدول بالتنافس وتكـــون أســـواقها منفتحة دون قيود وتسمح لرأس المال واليد العاملة والسلع بالتدفق بحرية حول العالم وتساعد على تحقيق تكافؤ الفرص الاقتصادية للجميع فستقل معاناة كثـــير من المجتمعات من آثار العولمة ويكون تأثيرها على التنمية البشرية منخفضاً أيضـــاً، لكن الدول النامية تدخل السوق العالمي كشريك غير متكافيء، ففي المجالات التـــي يكون للدول النامية ميزة نسبية فيها، كثيراً ما يجري تغييـــر قواعـــد الســـوق للحـــيلولـــة دون التنافـــس الحـــر والمنفتـــح([2])، وهي تخسر في الاسواق أكثر من عشـــرة أمـــثال المعونـــات التي تحصل عليها في كل سنة نتيجة الحمايات التجارية وقوانين الهجرة والقيود والضواغط الكبيرة([3])، ولأن العولمة أصبحت ظاهرة فرضت نفســـها علـــى المســـتوى العالمـــي فالتحدي الحقيقي لها يكمن في ايجاد قواعد ونظم واجراءات حكومية قوية لتوفير الحماية اللازمة للتنمية البشرية، فالكثير من النشاطات والبضـــائع المهمة والاساسية للتنمية البشرية تزود خارج السوق وهذه تنخفض نتيجة لضـــغوط المنافســـة العالمية للعولمة([4])، فالتنمية في ظل العولمة تعني افراغ مفهوم الدولـــة مـــن معنى السيادة والقانون لتجعله في آخر الامر رهينة لاعتبارات السوق العالمية والقائمين عليها، ويأتي تخلي المؤسسات الدولية عن تسمية البلدان في طريق النمو والبلدان النامية وغيرها من التسميات واستبدالها بالاسواق الصاعدة Emergent markets كاشارة واضحة الى اعتبار السوق ومدلولاتها الحالية العنصر الاساس في تصورها للتنمية([5]).

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٨.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص١.

(٣) محبوب الحق (١٩٩٤) *مفاهيم التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص٢٩.

(٤) United Nations Development Program (1999) *Human development report 1999*, P.2.

(٥) طارق عبدالله (١٩٩٩) *حول الازمة الآسيوية: الخلفيات والابعاد*، مصدر سابق، ص٤٧.

هـذا الوضع يستدعي اهتماماً حكومياً وطنياً وعالمياً قوياً لتحسين نوعية الحياة البشـرية، فعالمـية مطالـب الحياة تكمن وراء السعي الى تلبية الاحتياجات البشرية الاساسـية (حيـث لايحرم طفل من التعليم أو انسان من الرعاية الصحية، ويستطيع جميع الناس تطوير قدراتهم الممكنة بالاضافة الى ضمان تلبية الحاجات الاساسية من الغـذاء)([1])، فضلا عن أن تقليص دور الدولة عن طريق الخصخصة والانفتاح الحر وفي ضوء غياب القدرة اللازمة للمراقبة والحماية فإن قوى السوق تميل الى التعجيل بـتحويل الموارد الطبيعية الى رأسمال مادي وتفاقم في استغلال البيئة([2])، فقد بلغت نفقات الاستهلاك الخاص والعام مثلاً ٢٤ تريليون دولار في عام ١٩٩٨، وهذا يمثل ضعف المستوى الذي بلغته عام ١٩٧٥، وستة أمثال المستوى الذي بلغته عام ١٩٥٠ ، ورغـم أن الاسـتهلاك وسيلة ضرورية للتنمية البشرية لكن الصلات بينهما ليست تلقائية، فالاستهلاك يسهم في التنمية البشرية عندما يوسع نطاق القدرات ويثري حياة البشـر دون أن يؤثـر تأثـيراً سلبياً على رفاه الآخرين، وعندما يكون منصفاً تجاه الاجيال القادمة أيضاً، لكن أنماط الاستهلاك اليوم ضارة للتنمية البشرية لأنها تقوض قـاعدة المـوارد البيئـية وتفـاقم التفاوت وتوسع من دائرة الفقر وعدم المساواة([3]) والـتفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية واضح في هذا الجانب، حيث أن أغنى ٢٠% مـن سـكان العالم ممن يعيشون في البلدان المتقدمة مسؤولون عن ٨٦% من مجموع نفقات الاستهلاك الخاص، بينما تمثل نسبة استهلاك أفقر ٢٠% جزءاً صغيراً مـن تلـك الـنفقـات لايتجـاوز ١,٣%([4])، فضلاً عن آثار هذه الانماط المدمرة المفضية الى القضاء على الافكار والمعتقدات والعادات لصالح ثقافة دولية تهيء البيئة المناسبة لسوق متجانس لسلع الاستهلاك النهائي والخدمات على نطاق عالمي([5]).

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص١٣.

([2]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (١٩٩٦) *التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم الى التطبيق*، مصدر سابق، ص٢.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص١.

([4]) المصدر نفسه، ص٢.

([5]) ابراهيم سعد الدين عبدالله (١٩٨٦) *النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات*، مصدر سابق، ص٨٩.

ومــن الآثــار الســلبية للعولمة على التنمية البشرية أيضاً أن مقتضيات سياسة تحرير التجارة أدت الى تحويل كثير من المؤسسات العامة الى القطاع الخاص، الامر الــذي أدى الى خفض الوظائف([1])، اضافة الى ممارسة الضغوط على الاجور حيث زادت فجوة الاجور بين القطاعات التجارية وغير التجارية وبين العمال المهرة وغير المهرة الامر الذي يؤثر سلباً على التوزيع([2])، علماً بأن نصيب أقل البلدان نمواً والتي تضــم ١٠% من سكان العالم لــم يكــن ســوى ٠,٣% مــن التجــارة العالميــة، أي نصــف ما كــان عليــه نصيبهــا منــذ عشريــن عامــاً([3]).

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٨٨.

([2]) United Nations Development Program (1999) *Human development report 1999*, P.7.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٨.

٦:٢ - الفقر والتنمية البشرية:

يعد الفقر من الامور المهمة التي تؤثر وتتأثر بالتنمية البشرية، فالتنمية البشرية تهـدف أساسـاً الى القضاء على الفقر والحرمان والنهوض بالبشر من خلال تحسين قدراتهم لتحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من عوائده من قبل أفراد المجتمع بتوزيع عادل.

والفقـر كمفهـوم يعود الى النقص في الحاجات الاساسية والاصول الاقتصادية والدخـل، ويعني الحرمان والنقص في الحاجات اللازمة لتحسين الحياة والعيش حياة كاملة وحسنة([١])، ويقسم الفقر الى عدة أقسام، فهناك الفقر العابر حيث يشير الى الفقر طويـل الاجل أو الفقر الهيكلي([٢])، وهناك الفقر المطلق وهو صفة للفقر حيث ينعدم اشباع قسم كبير من الحاجات الاولية حيث يقاس بالدخل، في حين يشير الفقر النسبي الى التباين الكبير فيما يتعلق بمستوى اشباع الحاجات وأسلوب الحياة بين فئة الدخول العالـية وفـئة محدودي الدخل([٣])، وهناك أيضاً الفقر المتناهي حيث يكون عندما لا تتمكـن أيـة أسرة من تلبية ٨٠% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية التي حددتها منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حتى وإن استخدمت ٨٠% مـن دخلها لشراء الاغذية، وهناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر الغذائي([٤])، وهي: طريقة تكلفة الاحتياجات الاساسية، وطريقة الطاقة الغذائية، وطريقة حصة الاغذية.

هـذه الـتعريفات السابقة للفقر هي تعريفات تتعلق بفقر الدخول، وأما الفقر من مـنظور التنمية فيعالج بوصفه أحد وجوه الحرمان من الخيارات وفرص العيش حياة

([١]) Robert Chambers (١٩٩٥) Poverty and Livelihoods: Whose reality counts ? a policy paper commissioned by UNDP for the world summit for social development , Copenhagen. UNDP , New York, U.S.A, P.٤.

([٢]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص١٢.

([٣]) سمـير غـبور (١٩٩٠) تعـريف الحاجات الانسانية الاساسية وتقييمها في: حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص٥٨.

([٤]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص١٢.

محتملة ومقبولة([1])، فالحرمان يعود الى نقص الحاجات اللازمة لتحسين الحياة الكاملة والجيدة بأبعادها: الجسمية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية، وتضم كل أشكال الضعف الجسماني والعزلة والفقر والانحراف وعدم امتلاك القوة للدفاع عن النفس([2]).

لذلك فالعمل على تقليل الفقر وتحسين أوضاع الفقراء لا يعد الدخل النقدي سوى وسيلة في سبيل ذلك وليس هدفاً في ذاته، فمن الطبيعي أن تستهدف التنمية الحقة توفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الاساسية للناس: الغذاء والرعاية الصحية والتعليم الاساسي والمأوى المناسب ... الخ([3]).

فكثير من الامور المحسنة للحياة غير متضمنة بالدخل، وكثير من المؤشرات التي تدل على تحسين نوعية الحياة مثل توقع الحياة وتخفيف وفيات الاطفال وغيرها غير متضمنة بالدخل أيضاً، وهذا يبين ضعف الارتباط بين فقر الدخل وغيره من وجوه الحرمان([4])، وهناك أكثر من عشرين مستوى من الحاجات يضيفها الفقراء عندما يسألون عن فقرهم مثل: تحسين السكن، وتوفير الملابس بشكل منتظم، والقدرة على مواجهة التقلبات الفصلية، وعدم الحاجة للهجرة من أجل العمل ... وغيرها، والدخل لا يكون إلا واحداً منها([5]).

وتنطوي قضايا الفقر في البلدان النامية على الجوع والامية والاوبئة وعدم توفر الخدمات الصحية أو الحياة المأمونة حيث أظهرت تجارب النمو الاقتصادي خلال ربع القرن الماضي في معظم البلدان النامية أنها ظلت تعاني من ازدياد أعداد الفقراء وزيادة معاناتهم المعيشية، والسبب في ذلك يعود في أغلبه الى أن الاصول الاقتصادية

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص١.

(٢) Robert Chambers (1995) Poverty and Livelihoods: Whose reality counts ?, OP. Cit., P.4.

(٣) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية*، مصدر سابق، ص١١٤.

(٤) Robert Chambers (1995) Poverty and Livelihoods: Whose reality counts ?, OP. Cit., PP.10-11.

(٥) Ibid., P.12.

المولدة للدخل مثل: الاراضي، والماشية والمساكن، ورأس المال المادي، ماعدا اليد العاملة، تكون في أحيان كثيرة مفقودة بالنسبة للفقراء أو يندر الحصول عليها([1])، لذلك يزداد الاغنياء غنى ويبقى الفقراء على حالهم بل ويزدادون فقرا.

ويوجـــد من الجياع في العالم اليوم أكثر مما كان في أي وقت مضى من تاريخ البشر، ففي عام ١٩٨٠ كان هناك ٣٤٠ مليون شخصاً في ٨٧ بلداً نامياً لا يحصلون علـــى مـــا يكفي من السعرات الحرارية للحيلولة دون اعاقة النمو والاخطار الصحية وهـــذا بحســـاب الارقـــام المطلقة يمثل زيادة بنسبة ١٤% عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠([2])، وهـــناك ما يقارب من ربع سكان العالم النامي يعانون من الفقر المطلق، كما يبين الجدول (٢-٤) وأكثر من مليار نسمة من سكان العالم يعانون من فقر مدقع في حين أن أغنى خمس من سكان العالم ينعمون بدخل يربو على دخل هؤلاء الفقراء بـــــ١٥٠ ضعف، في الوقت نفسه فإن سكان الريف في الدول النامية يحصلون على دخـــل أقل من نصف فرص الدخل والخدمات الاجتماعية المتاحة لسكان الحضر([3])، وتـــبلغ نســـبة متوســـط دخل الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (حسب القوة الشرائية) لأغنى دولة متقدمة الى أفقر دولة في العالـــم ٧٥: ١([4]).

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٦٢.

(٢) اللجـــنة العالمـــية للبيـــئة والتنمية (١٩٨٩) *مستقبلنا المشترك ؛ ترجمة محمد كامل عارف (سلسلة عالم المعرفة ؛ ١٤٢)*. المجلس الوطني للثقافة والفنـــون والآداب، الكويت، ص ص٦٣-٦٤.

(٣) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص١.

(٤) United Nations Development Program (1999) *Human development report 1999*, PP.134-137.

جدول (٢-٤)

عدد الفقراء المطلق المقدر من مجموع السكان المقدر نهاية الثمانينات

المنطقة	عدد الفقراء بالمليون	النسبة من السكان
آسيا	٦٧٥	٢٥ %
شبه الصحراء الافريقية	٣٢٥	٦٢ %
وسط أمريكا الشمالية والشرقية	٧٥	٢٨ %
أمريكا اللاتينية	١٥٠	٣٥ %
المجموع	١٢٢٥	٢٣ %

المصدر:

Chambers , Robert (1995) Poverty and Livelihoods: Whose reality counts ?, P.29.

وأسباب الفقر عديدة ومختلفة ولكن الشيء الذي يجب تأكيده هو أن الموارد الطبيعية قادرة على سد حاجة سكان العالم من الحاجات الاساسية وخاصة الغذاء، ولقد جرى تقويم القدرة الكامنة في الارض على اعاشة السكان في البلدان النامية في دراسة مشتركة لمنظمة الاغذية الدولية والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، حيث أظهرت نتيجة الدراسة أن (١١٧) بلداً نامياً شملتها الدراسة يمكنها أن تنتج ما يكفي مرة ونصف عدد سكانها المقدر عام ٢٠٠٠ حتى على المستوى التكنولوجي الادنى([1])، ولقد فاق النمو في الانتاج العالمي للحبوب بشكل مطرد النمو السكاني في العالم حيث أنه رغم الزيادة السكانية فإن انتاجية الغذاء للفرد زادت بنسبة ٢٥% للاعوام من ١٩٩٠-١٩٩٧، ومع ذلك فإن عدد الناس الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي يزداد سنة بعد أخرى، والزراعة في العالم ككل لديها القدرة على انتاج غذاء كاف للجميع، لكن الغذاء غالباً ما لا يكون متوافراً حيث الحاجة اليه، فأغنى خمس من

([1]) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) *مستقبلنا المشترك*، مصدر سابق، ص١٥٤.

الســكان في العالم يستهلكون ١٦ ضعف الخمس الافقر، وبليون شخص لا يحصلون على حاجاتهم الاساسية([1]).

لذلــك يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي لا يلغي الحاجة الى التنمية البشرية و الــى خطــوات أخرى ترمي الى التخفيف من الفقر، وينبغي التشديد على أن العكس صحيح أيضاً، أي أن التدابير المباشرة للتخفيف من الفقر لا تلغي الحاجة الى النمو([2])، فضــلاً عن أن الكثير يعتمد على تركيبة النمو واتجاهه وتوزيعه، فالنمو يجب أن يعد نتيجة لخطة التنمية الرشيدة وليس هدفاً([3])، ولقد عجز النمو في بلدان كثيرة عن الحد من الفقر، إما لأنه كان بالغ البطء أو راكداً أو لأن نوعيته وهيكله لم يكونا مناصرين للفقــراء بما فيه الكفاية([4])، فالنمو لا يساعد على الحد من الفقر حينما تخرج من البلد أجــزاء كبــيرة من الناتج المحلي الاجمالي في شكــل نفقــات عامـــة لا تستهـــدف النهــوض بالتنميـــة البشريـــة ولا يحقـــق النفـــع للفقـــراء([5])، وجوهر استراتيجيات التنمــية البشرية المستدامة يتعين أن تركز على ثلاثة مواضيع رئيسة وهي الحد من الفقر، وايجاد فرص تشغيل، وتكامل اجتماعي([6]).

ممـــا ســـبق، يتضح لنا أن للسياسات الاقتصادية المختلفة، تأثيراً مباشراً على التنمية البشرية سلباً أو ايجاباً، ولضمان تحقيق التنمية البشرية بشكل أفضل لا بد من دور مهـــم ومباشــــر للدولـــة في وضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية البشرية، وذلك لأن التنمـــية البشرية بجوانبها المتعددة تتعلق بالسياسة العامة، وتتضمن سلعاً عامة يفشل الســـوق فـــي توفـــيرها ســـواء كانت سلعاً عامة صرفة، أو سلعاً شبه سوقية، وذلك

([1]) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report* ١٩٩٩, P.٢٢.

([2]) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*، مصدر سابق، التمهيد.

([3]) Paul Streeten (١٩٨٩) *Mobilizing human potential: the challenge of unemployment*, Op. Cit., PP.٨-٩

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٧١.

([5]) المصدر نفسه، ص٧٣.

([6]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص٢١.

لاختلاف تكلفة المجتمع عن تكلفة المشروع الخاص، وسعي المشروع الخاص الى تعظيم ربحه بغض النظر عن العوائد الاجتماعية المتوقعة، ويظهر أهمية دور الدولة أيضاً من حيث ضرورة توفيرها للتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية البشرية المختلفة، خاصة في ضوء برامج الاصلاح الاقتصادي التي تطبقها الكثير من الدول النامية، وذلك لسماتها الانكماشية وعدم اهتمامها بالجوانب الانسانية مما يؤثر سلباً على التنمية البشرية.

اضافة الى ما سبق فيظهر أهمية دور الدولة أيضاً من خلال ضمان الاستفادة من مزايا السوق وحماية التنمية البشرية في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتأثيراتها السلبية على الاقتصاديات القومية النامية وخصوصاً على ازدياد معدلات الفقر في تلك الدول وذلك لعدم قدرتها على منافسة الاقتصاديات المتقدمة التي تستأثر بالنسبة الكبرى من الدخل القومي العالمي ورؤوس الاموال وتقنيات الانتاج المتطورة.

فمن هنا يمكن القول أن ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية بمتضمناتها المختلفة أمر لازم للدول النامية وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من شدة الفقر، كما أن النمو الاقتصادي أمر لازم لتحقيق التنمية البشرية، هذا الدور يتطلب التعرف على متضمنات التنمية البشرية والذي سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث إن شاء الله.

* * *

الفصل الثالث

متضمنات التنمية البشرية

٣ : ١ ــ جوانب التنمية البشرية

٣ : ١ : ١ ــ تكوين القدرات البشرية

٣ : ١ : ٢ ــ استخدام القدرات البشرية في الاغراض الانتاجية

٣ : ١ : ٣ ــ مشاركة الناس في تحقيق التنمية البشرية

٣ : ٢ ــ طريقة مقترحة لبناء دليل التنمية البشرية

٣- الفصل الثالث: متضمنات التنمية البشرية

٣: ١- جوانب التنمية البشرية:

تبين لنا مما سبق أن للتنمية البشرية جانبين: أحدهما تكوين القدرات البشرية وتنميتها من خلال تحسين الصحة والمعارف والمهارات، والآخر: استخدام الناس للقدرات التي اكتسبوها في الاغراض الانتاجية أو أي خيارات مفيدة، فإذا تحقق هذان الجانبان تحققت التنمية البشرية والعكس صحيح، لأن الغرض من التنمية البشرية زيادة جميع خيارات البشر وليس فقط زيادة الدخل([١]).

ولقد لخص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ تلك الجوانب بما يلي ([٢]):
إن أفضل طريقة لتحقيق التنمية البشرية هي تشجيع أو تعزيز نمو اقتصادي متوازن أكثر ومشاركة في التنمية أكبر، وأفضل طريقة لذلك هي زيادة الدخل القومي، وتأكيد العلاقة المحكمة بين النمو الاقتصادي وتحسين الوضع البشري، فكما أن النمو الاقتصادي ضروري للتنمية البشرية فالتنمية البشرية لازمة للنمو الاقتصادي.

واستراتيجية التنمية البشرية لم تأت من فراغ، وإنما هي تطوير لمفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية التي أغفلت الجوانب الاجتماعية في تعاملها مع البشر في السابق جنباً الى جنب مع الجوانب الاقتصادية، حيث تعرضت هذه المفاهيم الى تغييرات من عقد الى آخر([٣]).

ففي الخمسينيات من القرن الماضي كان التركيز على الرفاهية الاجتماعية للبشر، أما في الستينيات فقد كان التركيز على الاستثمار في البشر من خلال التعليم والتدريب، وبقي المفهوم على حاله خلال السبعينيات في هذا الجانب، ولكن ظهر

([١]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٦) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦*، ص١١.

([٢]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص ص٢-٣.

([٣]) محمد محمود الامام (١٩٩٥) *التنمية البشرية من المنظور القومي*، مصدر سابق، ص ص٤١٠-٤١١.

جانب آخر كان الهدف منه التخفيف من وطأة الفقر وتوفير الحاجات الاساسية، أما في الثمانينيات فقد بدا واضحاً أن هناك نظرتين مختلفتين على المستوى الدولي بخصوص التعامل مع البشر، الاولى: تبناها صندوق النقد الدولي حيث كان يركز على أن الهدف الاساس لأي مجتمع يجب أن يكون تحقيق النمو الاقتصادي، وفي غياب هذا النمو لن يكون هناك إلا مزيداً من انتشار الفقر، أما الآخرى فقد تبناها برنامج الامم المتحدة الانمائي حيث يحاول أن يضع البشر في صلب العملية التنموية([1])، أما في التسعينيات فقد أصبح التركيز على الابعاد الاقتصادية ومن ثم على القضايا التي تتعلق بالموارد البشرية والسكان والفقر الى أن تم صياغة النموذج الجديد للتنمية البشرية.

والنموذج الجديد يختلف عن غيره من النظريات التنموية من عدة نواحي أهمها([2]):

١. يعد نمو الناتج القومي الاجمالي ضروري ولكنه غير كاف للتنمية البشرية.
٢. نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية تتوجه الى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية، فتهتم بجانب العرض فقط، أي تعد البشر أدوات لازمة لزيادة انتاج السلع ولكن نموذج التنمية البشرية ينظر الى الناس كغاية ووسيلة معا .
٣. مناهج الرفاهية الاجتماعية تنظر الى البشر كمنتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها، لذلك تهتم بسياسات التوزيع، أي جانب الطلب باعتبار البشر مستهلكين.
٤. منهج الاحتياجات البشرية يركز على مجموعة من السلع والخدمات كحاجات أساسية تحتاجها الفئات المحرومة من السكان ولا تهتم بالخيارات البشرية.

لذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يعد الكائنات البشرية غاية بنفسها فهي لا تحتاج الى تبريرات اضافية، وهي وسيلة لرفع الانتاجية، فالاهتمام بنواحي التعليم والصحة

([1]) جورج القصيفي (١٩٩٥) *التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*، مصدر سابق، ص٨٣، ٨٥-٨٦.
([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٢٢.

وتحسين المهارات ورفع كفاءة قوة العمل تعد قضايا انتاجية مهمة، وهي ضرورية أيضاً للبيئة المادية فخفض معدلات الفقر تخفف من الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية مثل (ازالـــة الاحراج، التصحر، نقص الغذاء ...) ([1])، فضلا عن ذلك فإن الاهتمام بالبشر هو اعادة الأمور إلى مسارها الصحيح في زمن تركز الاهتمام فيه على تكديس الثروات المادية بدلاً من النظر إلى معاناة البشر، وتراكم رأس المال بدلاً من توسيع الفرص أمام الناس ومشاركتهم في العملية الانتاجية([2])، والنظرة الاقتصادية للعنصر البشري باعتباره مستهلكاً لا تقل عن أهمية النظرة إليه بصفته منتجاً، ومن الضروري أن يرتبط ويتوازن دوره الاستهلاكي مع دوره الانتاجي، وإن مثل هذا الترابط والتوازن لا يتحقق إلا بوساطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة تكون التنمية البشرية جزءاً منها([3]).

٣:١:١- تكوين القدرات البشرية:

يعد تكوين القدرات البشرية من الامور اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتعني زيادة المعارف والمهارات والقدرات لجميع أفراد المجتمع من خلال التعليم والتدريب اضافة الى الرعاية الصحية والتغذية([4])، فتنمية الموارد البشرية تدرس هنا من حيث أنها الظرف الضروري لتعظيم منفعة الموارد البشرية بحيث تجعل نشاطاتها أكثر انتاجية، وتنمية وافية لمعارف ومهارات قوة العمل والتي لها

([1]) Paul Streeten (١٩٩٤) *Human development: means and ends*, Op. Cit., P.٢٣٢.

([2]) محمد عابد الجابري ومحمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص١٠٠.

([3]) منصور الراوي (١٩٩١) *دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي*. جامعة بغداد، بغداد، ص١٩٣.

([4]) محمد العوض جلال الدين (١٩٩٣) *التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١١.

علاقة بهذه النشاطات([1])، بحيث تزيد من رفاهية الفرد، وتكفل توزيع مخرجاتها بعدالة بين جموع المواطنين([2]).

والاهتمام بتنمية الموارد البشرية ليس حديثاً، إلا أن دراسة وتحليل دورها في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بدأ أوائل الستينيات من القرن الماضي على أفكار شولتـــز (Schultz ١٩٦١) وذلك من خلال التركيز على التعامل مع العنصر البشري تعاملاً لا يقل أهمية عن التعامل مع رأس المال المادي([3])، حيث تبين له من خلال الدراسة والتحليل أن هناك خمسة نشاطات رئيسة تحسن القدرات البشرية وتساهم بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي تتمثل بما يلي([4]):

١. تعميم الخدمات الصحية بشكل واسع والتي تضم كل الانفاقات التي تؤثر على توقعات الحياة والقوة والنشاط والحيوية وقدرة الاحتمال لدى الاشخاص.
٢. التدريب من خلال العمل.
٣. التعليم الرسمي النظامي في المراحل الابتدائية والثانوية والمستويات العليا.
٤. البرامج التعليمية للكبار والتي لا تتم عن طريق الشركات والمؤسسات الخاصة.
٥. هجرة الافراد والعائلات للحصول على فرص وظيفية أفضل تحسن من دخولهم.

وقد توالت الدراسات منذ ذلك التاريخ والتي أثبتت أن النمو في الاجل الطويل الذي تحقق في الدول الصناعية المتقدمة كانت النسبة التي تعود فيه الى تطور العنصر البشري أكثر مـــن ٨٠%، بينمـــا كـــان النصيـــب العائـــد الـــى رأس المال أقل من ٢٠%([5]).

([1]) Frederick H. Harbison (١٩٧٣) *Human resources as the wealth of nations*, Op. Cit., P.١١٥.

([2]) Ismail Sirageldin and Rana Al Khaled (١٩٩٧) *The challenges of globalization and human resources development in the Arab world , Myth and reality*, Op. Cit., P.٢.

([3]) Mark Blaug (١٩٧٦) *The empirical status of human Capital theory: a slightly jaundiced survey*, Op. Cit., P.٨٢٧.

([4]) Theodore W. Schultz (١٩٦١) *Investment in human capital*, Op. Cit., P.٩.

([5])محمد عابد الجابري و محمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص١٠١.

ومن ناحية أخرى وعلى المستوى الجزئي فإن كل صناعة تهتم بزيادة انتاجيتها وبالتالي زيادة ربحها، لذلك فإن تنمية مواردها البشرية هي الوسيلة لتحقيق ذلك، بحيث تزود مواردها البشرية بالمهارات والمعارف المطلوبة حسب الاولوية وحسب الحاجة لمشاركة المستخدم([١]).

وقد تحقق هذا الامر من قبل العديد من المؤسسات حيث غطت فاتورة التكلفة لهذه البرامج من خلال أرباحها التي حصلت عليها من خلال برامج تنمية مواردها البشرية الفعالة([٢]).

وفي الجانب الآخر فإن عدم الاهتمام بتنمية الموارد البشرية له الكثير من السلبيات على الوضع الاقتصادي على نحو عام، فالتقصير في تنمية العنصر البشري سينجم عنه انخفاض في انتاجية رأس المال المادي المتاح وسوء استخدام له أيضاً([٣])، فضلا عن أن تعطيل الموارد البشرية لا يمثل طاقة مختزنة يمكن أن يعاد تشغيلها في أي وقت لاحق كما في رأس المال العيني، بل هو اهدار غير قابل للتعويض، فضلاً عن فقدانه لبعض عناصر الخبرة مع مرور الوقت([٤]).

ولعل من أهم المتغيرات المؤثرة في الساحة العالمية وتتطلب التركيز على ضرورة تنمية الموارد البشرية مايلي([٥]):

١. ظاهرة العولمة التي بدأت تؤثر على اقتصاديات كثير من الدول والتي تقوم على أساس فتح الاسواق الدولية وحرية التجارة من خلال اشراف منظمة التجارة العالمية والتي حلت محل اتفاقية الجات منذ نيسان ١٩٩٤، وتتحكم الآن فيما لا يقل

([١]) John A. Tirrell and Thomas H. Cowell (١٩٨١) *Human resources development – A mushroom ?*. Training and development journal: March, P.٢٦.

([٢]) Ibid., P.١٨.

([٣]) نوازد عبدالرحمن الهيتي (١٩٩٩) *تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي*. شؤون عربية: ع٩٨، ص١٠٠.

([٤]) محمد عابد الجابري و محمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص١٣٢.

([٥]) أسامة علي عبدالخالق (١٩٩٥) تنمية وتطوير الموارد البشرية العربية واستراتيجية البقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة. مجلة العمل العربية: ٦٠، ص ص١٧-١٩.

عن ٨٠% من حجم التجارة العالمية (بعد استبعاد صناعة النفط)، حيث أن الاستعداد لمواجهة هذا التحدي والقدرة على المنافسة من قبل الدول النامية في هذه الاسواق يتطلب الاستثمار في التنمية البشرية([١])، ولن تستطيع هذه الدول تحسين فرصها إلا عن طريق سياسات ادارية واقتصادية متعقلة واستثمارات كبيرة في رأس المال البشري([٢]).

٢. المواصفات المتعلقة بالتوحيد القياسي، والاشتراكات اللازمة للنفاذ، وغزو أسواق التصدير خاصة السوق الاوربية المشتركة وباقي دول العالم والتي عرفت بأسم مواصفات الـ (ISO ٩٠٠٠) وما بعدها من مواصفات والمرتبطة بمفاهيم منظومة توكيد الجودة (QAS)، والمتفحص بعناية لتلك المواصفات يتضح له أهمية العنصر البشري في الوفاء بمتطلبات تلك المعايير التي تهدف الى ضمان (القدرة على انتاج الجودة).

٣. التطوير الدوري للمنتجات: فالصناعة في الدول المتقدمة مثلاً تقوم ومن خلال أجهزة البحوث والتطوير بتصميم أجيال جديدة للمنتج يتم دورياً، فعندما يدخل الجيل الجديد الى السوق تبدأ أجهزة البحوث والتطوير في وضع التصاميم لانتاج جيل أحدث وهكذا، حيث تتكرر هذه العملية وعندئذ تسبق أنشطة التطوير عملية التصنيع بخطوة الى الأمام([٣]).

اضافة إلى ما سبق فإن تنمية الموارد البشرية يعد مطلباً ضرورياً ليس فقط لبناء القدرات والمعارف التقنية، بل أيضاً لايجاد قيم مجتمعية جديدة تساعد الأفراد والشعوب على التعامل بكفاءة مع الواقع الاجتماعي والبيئي والتنموي المتغير بسرعة([٤]).

([١]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧)، *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٩.

([٢]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢)، *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٥.

([٣]) كامل السيد غراب (١٩٩٤) الربط بين استراتيجية التطوير التكنولوجي وأساليب ادارة العمليات في تحسين الكفاءة الانتاجية: التجربة اليابانية. المجلة العربية للادارة: ١٦ (١)، ص١٧٩.

([٤]) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) *مستقبلنا المشترك*، مصدر سابق، ص٤٠.

ورغم ما ذكر سابقاً فإنه لا بد من التأكيد على حقيقة هامة، وهي أن نماذج التنمية السابقة والحالية قائمة على تقليد الغرب والدول المتقدمة ومحاولة اللحاق بها حيث كان ينظر اليها كنموذج مثالي، واللحاق بها هدف لا بد للدول النامية من أن تعمل على تضييق الفجوة التي تفصلها عنه([1])، وقد ثبت فشل النماذج السابقة بأشكالها المختلفة([2])، لذلك لا بد من التنبيه على أن تحسين الموارد البشرية للمساهمة في زيادة الانتاج يجب أن يكون هدفاً مركزياً للسياسات التنموية، من خلال سياسات تنموية شاملة تهتم بالجوانب المختلفة للمجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية([3]) وبالطريقة التي تلائم قيمه ونظمه الاجتماعية والثقافية([4]).

ولا بد من الاشارة هنا أيضاً الى أن تنمية الموارد البشرية يجب أن تكون أعلى مستوى مما كانت عليه في الدول المتقدمة ابان المراحل الاولى لنموها لأن الظروف التي تواجهها الدول النامية حالياً تختلف عن ظروف تلك الدول سابقاً، حيث أصبحت طرق الانتاج أكثر تعقيداً والمنافسة على المستوى الدولي أشد وطأة([5]).

هذا ويعتبر التعليم والصحة والتغذية أهم الجوانب الاقتصادية لتكوين القدرات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية البشرية، اضافة الى أنها تعد معان للانتاجية بنفس الوقت([6]).

([1]) مصطفى حسن علي (١٩٨٣) شركاء في تشويه التنمية: دراسة انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لاقامة نسق اقتصادي دولي جديد (حالـة اليونيدو). دار الطليعـة، بيروت، ص٢٤٣.

([2]) نادر فرجاني (١٩٨٤) غياب التنمية في الوطن العربي في: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. مركز دراسات الوحدة العربيـة، بـيروت، ص٤٧.

([3]) Gerald M. Meier (١٩٧٦) *Leading issues in economic development* , ٣rd ed.. Oxford University Press , New York , U.S.A, P.٤٨١.

([4]) اليونسكو (١٩٨٢) *تعليم الكبار والتنمية (٢)*، مصدر سابق، ص٣١٤.

([5]) غادة قضيب البان (١٩٩١) *التعليم مشروع اقتصادي*. المستقبل العربي: ع١٤٦ (نيسان)، ص٦٩.

([6]) Paul Streeten (١٩٩٤) *Human development: means and ends*, Op. Cit., P.٢٣٤.

٣:١:١:١ – التعليم:

يعد التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية، حيث تناولته ادبيات التنمية البشرية من ثلاث زوايا رئيسة، الاولى: الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب التقانة، الثانية: ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، الثالثة: اعتبار التعليم حق انساني أساسي يهدف الى تحسين وضع البشر([١]).

والانفاق على التعليم له خاصيتان: انفاق استهلاكي وانفاق استثماري([٢]). وكاستهلاك يقسم الى قسمين أيضاً: استهلاك جار يتمثل في المنافع غير المحسوسة التي تنعكس على المتعلم عند وجوده في المدرسة وتلقيه للعلم، وآخر استهلاك مستقبلي يتمثل بالقدرة على جعل حياة المتعلم المستقبلية أكثر فائدة ورضاءاً، وهذا الجانب يعتبر التعليم سلعة معمرة واستثماراً بنفس الوقت. أما الجانب الاستثماري للتعليم فيتمثل بعوائده الخاصة والخارجية، فهو يساعد على احداث دخل مستقبلي من خلال تزويد القوى العاملة بمهارات ومعارف تجعلهم قادرين على زيادة طاقاتهم الانتاجية مما يجعلهم يحصلون على مكاسب عالية([٣])، أما العوائد الخارجية فأهمها التغيير والتطوير الاجتماعي والثقافي واتساع الافق الذي يحدثه التعليم في المجتمع ([٤]).

ويعد التعليم سلعة شبه سوقية تستدعي دوراً للدولة، لذلك فهي تخضع في العادة لاختيارات السياسة الاقتصادية العامة التي تهتم عادة بثلاثة أهداف([٥]): الاول: اشباع

([١]) جورج القصيفي (١٩٩٥) *التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*، مصدر سابق، ص٩٢.

([٢]) John Kenneth Galbraith (١٩٦٥) *Economic development.* Harvard University Press , London , U.K, P.٧٨.

([٣]) George Psacharopoulos and Maureen Woodhall (١٩٨٥) *Education for development: an analysis of investment choices.* Oxford University Press , New York , U.S.A, P.١٥.

([٤]) Gerald M. Meier (١٩٧٦) *Leading issues in economic development* , Op. Cit., P.٥٢٥.

([٥]) George Psacharopoulos and Maureen Woodhall (١٩٨٥) *Education for development: an analysis of investment choices*, Op. Cit., P.١٤.

الحاجات والرغبات الحالية من خلال الانتاج الجاري للسلع والخدمات وهذا هو الاستهلاك. الثاني: زيادة عرض السلع والخدمات في المستقبل عن طريق زيادة الدخل القومي وهذا هو النمو الاقتصادي. والثالث: التأكيد على التوزيع العادل للسلع والخدمات بين فئات المجتمع. فتدخل الحكومة من خلال التخطيط التعليمي يأتي لزيادة الكفاءة وتحقيق العدالة([1])، أما السوق فيتعامل مع التعليم كاستثمار خالص بحيث تكون العوائد على التعليم مشجعة وتتنافس مع الاشكال الاخرى لتشكيل رأس المال وتراكمه([2]).

وقد تطورت النظرة الى التعليم، فقبل الستينيات من القرن الماضي كان ينظر الى التعليم كحق انساني أساسي يتم التعامل معه على أساس أنه استهلاك، ومنذ بداية الستينيات أعتبر مكوناً أساسياً من مكونات عملية النمو الاقتصادي، حيث يزود قوة العمل بالمهارات والطاقات الانتاجية([3]).

وبدأت الدراسات التطبيقية على الواقع الاقتصادي لكثير من الدول، فكانت المحاولة المهمة الاولى لقياس أثر مساهمة التعليم في النمـــو الاقتصـــادي مـــن قبل شولتـــز (Schultz ١٩٦١)، والتحليل الكامل لمساهمة التعليم كمورد من موارد النمو الاقتصادي من قبل دينسون (Denison ١٩٦٢) ([4])، حيث أكدت على العلاقة الايجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي.

([1]) George Psacharopoulos (١٩٨٦) *Links between education and the Labor market: a broader perspective*. European journal of education: ٢١ (٤), P.٤١٣.

([2]) Gerald M. Meier (١٩٧٦) *Leading issues in economic development* , Op. Cit., P.٥٢٤.

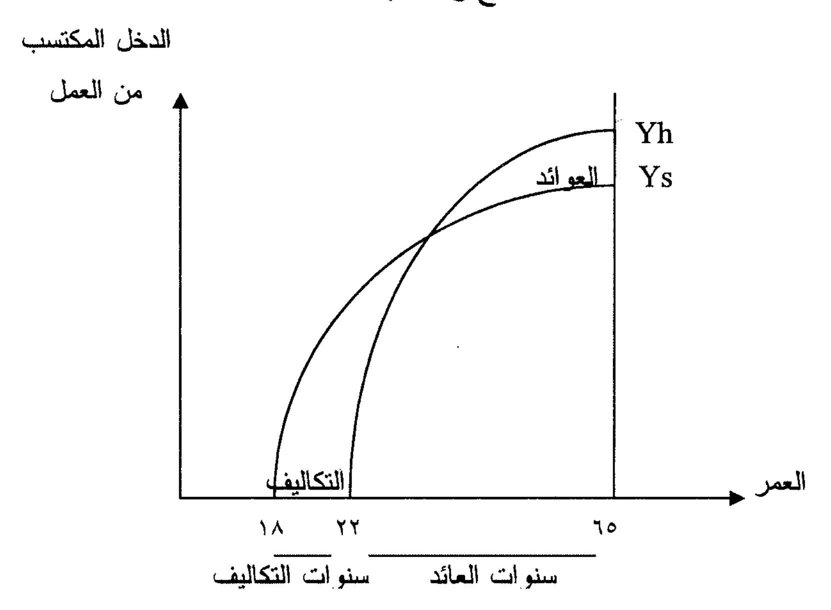
([3]) George Psacharopoulos and Maureen Woodhall (١٩٨٥) *Education for development: an analysis of investment choices*, Op. Cit., P.١٥.

([4]) Elchanan Cohn (١٩٧٩) *The economics of education*. Ballinger publishing company , U.S.A, P.١٤٩،١٥٢.

وعادة ما يتم دراسة العائد الخاص للتعليم من خلال طرائق رئيسية ثلاث([1])، الاولى: الطريقة المفصلة وتقوم على قاعدة معادلة المنافع بالتكاليف والتي استخدمها شولتز وغيره ويمكن تمثيلها بالشكل (٣-١):

شكل (٣-١)

معادلة المنافع والتكاليف



المصدر:

Psacharopoulos,George(١٩٨١) Returns to Education P٣٢٢.

حيث: Yh = الدخل المكتسب من التعليم العالي و Ys = الدخل المكتسب من التعليم الثانوي.

الطريقة الثانية: قياس مساهمة التعليم في نمو الناتج القومي عن طريق البواقي، وذلك من خلال دالة الانتاج الكلية التي تربط بين المخرجات (Y) والمدخلات التي

([1]) George Psacharopoulos (١٩٨١) *Returns to education: an updated international comparison*. Comparative education: ١٧ (٣), P.٣٢٢.

تمثل كلاً من رأس المال (K) والعمل (L) حيث: Y = f (K , L)، وتستخرج المساهمة من خلال تحديد النسبة من البواقي في المعادلة، والتي تضم أثر كل من تحسين نوعية رأس المال المادي واقتصاديات الحجم ونوعية قوة العمل([1]).

أما الطريقة الثالثة فهي الطريقة المختصرة والتي تقيس العائد من التعليم العالي – وتتحدد باستخدام المعادلة التالية:

$$r_h = \frac{\bar{y}_k y_k \Delta S}{S(\bar{y}_k \Delta_s)} \qquad ....(٨)$$

حيث (Y) هو الوسط الحسابي لدخل العاملين عند المستوى التعليمي الموصوف، و (K) مستوى التعليم العالي المستخدم للمقارنة و S هي عدد السنوات المدرسية للفرد و (ΔS) هو الفرق في السنوات الدراسية بين (K) ومجموعة المقارنة.

وقد تم استخدام هذه الطرائق في تقدير العائد للتعليم من وجهة النظر الخاصة، ورغم نجاعتها فقد وجه لها العديد من الانتقادات.

فالانتقاد الموجه لقياس مساهمة التعليم بطريقة التكاليف – العوائد يتلخص بأنه لا يمكن تحديد الاثر المنفصل لكل من التعليم الرسمي أو غير الرسمي من خلال هذه الطريقة، أو هل يعكس هذا العائد التدريب أثناء العمل أو الخبرة أو الاختلاف في القدرات الطبيعية للفرد، أو الوضع الاجتماعي أو دخل الاسرة وغيرها من العوامل([2]).

([1]) Keith Norris and John Vaizey (١٩٧٣) The economics of research and technology ; edited by Charles Carter (studies in economic ; ٧). George Allen and Unwin Ltd. , London , U.K, P.١٥٦.

([2]) Frederick Harbison and Charles A. Myers (١٩٧٥) *Education , Manpower , and economic growth: strategies of human resource development*. McGraw – Hill book company , New York , U.S.A, PP.٩-١٠.

أما الانتقاد الموجه إلى قياس مساهمة التعليم في الناتج القومي الاجمالي عن طريق البواقي فهو أن العلاقة المتداخلة بين تشكيل رأس المال والتكنولوجيا ونمو المعرفة يعني أن البواقي التي تعزى إلى زيادة المعرفة تضم في الحقيقة بعضاً من أثر تشكيل رأس المال وذلك من حيث تحسين نوعية الموجودات الرأسمالية، فضلا عن أنها لا تفرق بين أثر التعليم الرسمي وغير الرسمي أو نوعية ومحتوى التعليم([١])، أما المشكلة الرئيسية للطريقة المختصرة اضافة لانتقاد الطريقتين السابقتين فهي غياب العمر أو الخبرة المثالية القياسية Standardisation ([٢]).

ورغم اختلاف الطرائق السابقة فإن فشل السوق والحاجة الى القطاع العام للاهتمام بالتخطيط والاعتناء بالتعليم يتمثل في أن منافع التعليم الخارجية حجمها كبير بحيث أن منفعة المجتمع من الشخص المتعلم أكبر من المنفعة المتحصلة من حقه في التعليم([٣])، لذلك فالتقويم العام للتعليم يأخذ بعين الاعتبار أموراً أخرى بالاضافة الى التقويم الخاص أهمها([٤]):

- العوائد الاقتصادية غير المباشرة بالنسبة للفوائد الخارجية المؤثرة على دخل أعضاء المجتمـــع الآخرين.
- العوائد المالية من الضرائب العالية التي ستدفع نتيجة لزيادة الدخل.
- تلبية الرغبة في الحصول على قوى عاملة ماهرة لسد حاجة الخطط التنموية.
- تحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية للمساهمة في توزيع الدخل بعدالة أكبر وخفض معدلات الفقر.
- الربط بين الاستثمار في التعليم والاستثمار في القطاعات الاخرى.

([١]) Ibid., P.٨.

([٢]) George Psacharopoulos (١٩٨١) *Returns to education: an updated international comparison*, Op. Cit., P.٣٢٥.

([٣]) Stephen C. R. Munday (١٩٩٦) *Current development in economics*, Op. Cit., P.١١٤.

([٤]) George Psacharopoulos and Maureen Woodhall (١٩٨٥) *Education for development: an analysis of investment choices*, Op. Cit., PP.٢٥-٢٦.

ويعد التعليم من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تنمية القوى البشرية حيث تعكس اتجاهات النمو الاقتصادي الحديث الطلب المتزايد على التعليم والتدريب والمزيد من المهارات في القوى العاملة([1]).

ويقسم التعليم من حيث أشكاله الى:

- التعليم النظامي (التعليم الاساسي، والثانوي، والعالي)، والتعليم غير النظامي (محو الامية، والتدريب، وعملية التنمية الذاتية من خلال اكتساب معرفة ومهارات وطاقات جديدة يجهز بها الفرد نفسه)([2]).

أولاً – التعليم النظامي: تتم تنمية الموارد البشرية بعدة طرق أكثرها وضوحاً هو التعليم النظامي بدءاً من المرحلة الاساسية واستمراراً بالاشكال الاخرى المختلفة من الثانوية حتى الدراسات العليا([3])، ويتصف بأنه يتضمن عمراً محدداً، ودروساً كامل الوقت، والتدرج بخطى منتظمة حتى الحصول على الشهادات الرسمية، ويتبع في العادة وزارة خاصة، وتكاليفه مقاسة، ومخرجاته محددة بسهولة([4]).

ويؤدي التعليم النظامي عادة عدة وظائف([5]) في مقدمتها:

- اغناء الحياة البشرية (حق انساني)، حيث يزيد الاهتمام بالعالم الخارجي.
- مولد للقيم حيث يتم غرس الافكار والمبادىء والاخلاق الايجابية، وأداة رئيسية لتنمية المهارات.
- قوة بناءة في المجتمع إذا أحسن توجيهها.

ويضم التعليم النظامي كلاً من: التعليم الاساسي والتعليم الثانوي والعالي،، فالتعليم الاساسي يعد المرحلة الاولى من مراحل التعليم النظامي ويشمل التعليم ما قبل

([1]) سيمون كوزنتس (١٩٦٦) *النمو الاقتصادي الحديث*، مصدر سابق، ص١١٥.

([2]) غادة قضيب البان (١٩٩١) *التعليم مشروع اقتصادي*، مصدر سابق، ص٦٣، عن Mark Blaug.

([3]) Frederick Harbison and Charles A. Myers (١٩٧٥) *Education , Manpower , and economic growth: strategies of human resource development*, Op. Cit., P.٢.

([4])Frederick H. Harbison (١٩٧٣) *Human resources as the wealth of nations*, Op. Cit., P.٥٢.

([5]) Ibid., PP.٥٣-٥٤.

الثانوي، هذا النوع من التعليم لا بد من أن يتم توفيره لكل أفراد المجتمع كحق انساني ونتيجة لارتفاع عوائده الاقتصادية والاجتماعية حيث بينت الدراسات المتعلقة بالمراحل التعليمية المختلفة أن معدل العائد الخاص للاستثمار في التعليم الاساسي هو الاعلى بين مراحل التعليم المختلفة، حيث بلغ ٢٤,٢% ويزيد بنحو ٦٠% عن عائد الاستثمار في التعليم الثانوي ويصل الى ضعف العائد في التعليم الجامعي(١)، وقد أوضحت دراسة للبنك الدولي أن العائد الخاص من التعليم الابتدائي يصل الى ٤٣% في أفريقيا و٣١% في آسيا و ٣٢% في أمريكا اللاتينية(٢)، ويليه التعليم الثانوي والعالي، حيث أن هذا النوع من التعليم يمثل أهمية كبيرة في تزويد العاملين بالمعارف والمهارات اللازمة، ويمتد من بعد سن الخامسة عشرة عادة، ويتمثل المردود لهذا التعليم في شقين: زيادة في التعليم، وارتفاع عوائده(٣)، فضلا عن أن هناك دراسات كثيرة أوضحت أن هناك علاقة سلبية بين مستويات التعليم العالية والفقر المطلق(٤) وهناك علاقة طردية قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية وانتشار التعليم العالي في العالم المعاصر(٥)، ويشير روستو (Rosto) في هذا الشأن أيضاً الى أن اعتماد العديد من الدول النامية سياسة الباب المفتوح للقبول في الجامعات من شأنه أن يزيد خريجي الطبقات الاجتماعية الفقيرة مما يساهم في تزويدهم بالمعارف والمهارات التي تساعدهم على الاستفادة من التطور التكنولوجي الحديث(٦)، ولا بد من الاشارة هنا الى أن كل مستوى من التعليم يقود الى غيره فله تأثير على ما بعده، ولا يقاس عائده على العائد الخاص فقط دون العوائد

---

(١) محمد العوض جلال الدين (١٩٩٣) *التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١٣.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٣٩.

(٣) Mark Blaug (١٩٧٦) *The empirical status of human Capital theory: a slightly jaundiced survey*, Op. Cit., P.٨٢٩.

(٤) Jandhyala B. G. Tilak (١٩٩٤) *Education for development in Asia.* Sage publications , New Delhi , India, P.١١٤.

(٥) نادر فرجاني (١٩٨٤) *غياب التنمية في الوطن العربي في: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل*، مصدر سابق، ص٢١.

(٦) نوازد عبد الرحمن الهيتي (١٩٩٩) *تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي*، مصدر سابق، ص١٠٥.

الاجتماعية([1])، حيث قدر متوسط العائد الاجتماعي لكل مستوى من مستويات التعليم بنسبة تتراوح بين ١٠-١٥%([2])، وفي العادة فإن هذا النوع من التعليم يتم توفيره من قبل القطاع العام، لكن هناك مؤسسات خاصة تقوم بتوفيره لجميع المراحل السابقة على أساس تكلفة الفرصة البديلة والعلاقة بين التكاليف والعوائد([3]).

ثانياً – التعليم غير النظامي: يتم هذا التعليم غالباً خارج المدارس النظامية والرسمية، ويشمل محو الامية، والتعليم من الوالدين والاتصال مع الآخرين والتعلم من خلال الخبرة والتدريب الرسمي في الوظيفة([4]) حيث ينظر الى محو الامية والتدريب بأنواعه على أنهما الشكلين المهمين لهذا النوع.

وتعد محو الامية من الامور التعليمية المهمة والاساسية، فخفض معدلات الامية في أي بلد تمثل تزايد قدرته على استيعاب التطورات الحديثة واستغلالها على نحو امثل([5]) ، وتختلف نظرة الدول الى الامية حسب درجة تقدمها([6])، فدول منظمة التعاون والتنمية مثلاً لا يقتصر تعريفها لمحو الامية على معرفة القراءة والكتابة وإنما تعدها عملية استمرارية في مستويات الاتقان التي تدل على مدى تحسن استخدام البالغين للمعلومات المكتوبة ليكونوا عناصر فاعلة في المجتمع، وتشمل هذه العملية حسب مفهومها مدى اتقان معرفة القراءة والكتابة، حيث تضم ثلاثة ميادين([7]) يمكن تحديدها: بمعرفة القراءة والكتابة النصية، ومعرفة القراءة والكتابة الوثائقية، ومعرفة القراءة والكتابة الكمية.

---

(1) Frederick Harbison and Charles A. Myers (١٩٧٥) *Education , Manpower , and economic growth: strategies of human resource development*, Op. Cit., P.١٠.

(2) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٤٠.

(3) George Psacharopoulos and Maureen Woodhall (١٩٨٥) *Education for development: an analysis of investment choices*, P.٢٢.

(4) Frederick H. Harbison (١٩٧٣) *Human resources as the wealth of nations*, Op. Cit., P.٨١.

(5) سيمون كوزنتس (١٩٦٦) *النمو الاقتصادي الحديث*، مصدر سابق، ص١٦٣.

(6) T. N. Srinivason (١٩٩٤) *Human development: a new paradigm or reinvention of the wheel ?*, Op. Cit., P.٢٤١.

(7) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص٢٤.

ورغم ذلك فمحو الامية يجب أن يرتبط بأي نشاط يقلل من الاعتماد على الغير، ويفتح آفاقاً جديدة لممارسة الحرية، وتنمية النفس بالنفس، ويرتفع باحساس الفرد بإنه جزء من المجتمع، وأنه طرف من أطراف التعاون فيه، وأنه قد تزود بقدرات يسهم بها لخير المجتمع([1]).

والتقصير في محاربة الامية سيكون له أثر سلبي على العملية التعليمية بشكل عام اضافة الى تزايد أعداد الاميين في المجتمع مع مرور الوقت([2])، مما سيخفض قدرة المجتمع على التطور ومواكبة التقدم العلمي.

أما التدريب فينظر اليه بإنه من المصادر الاساسية في تزويد القوى العاملة بالمهارات والقدرات العلمية التي تساعدهم على التعامل مع الاساليب الانتاجية المختلفة، ويمكن أن يتم تدريب القوى العاملة بالعادة من خلال ثلاثة أنواع([3]) تتمثل بـــ:

- النموذج المزدوج (الثنائي): حيث يترك الشباب المدرسة ويسجلوا للتدريب على احدى الحرف، فيواصلوا التعليم المهني والعام خارج الوظيفة.
- النموذج الدراسي حيث يتلقوا تعليمهم المهني داخل المدارس حتى سن الثامنة عشرة.
- النموذج المختلط حيث يتلقوا التدريب خارج المدارس في قطاع غير رسمي.

والتعليم بشكل عام وبغض النظر عن نوعه له فوائد وايجابيات لا يمكن حصرها سواءاً على الفرد أو المجتمع، فالناس غير الاميين وقوة العمل المتعلمة تلعب دوراً فاعلاً في النواحي التنموية المختلفة: الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية والثقافية، وبدون التعليم لا يستطيع أي مجتمع أن يشبع الحاجات الاساسية للامن الوطني والتي تشمل الغذاء والصحة والدفاع والاستقرار الاجتماعي([4])، أما تأثيره الايجابي على

([1]) اليونسكو (١٩٨٢) *تعليم الكبار والتنمية (٢)*، مصدر سابق، ص٣٢١.

([2]) محيا زيتون (١٩٩٧) مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية اعادة الهيكلة الرأسمالية. المجلة العربية للتنمية: ١٧ (١)، ص٨٥.

([3]) David Ashton and Francis Green (١٩٩٦) *Education , Training and the global economy.* Edward Elgar , Cheltenham, P.١٣.

([4]) أنطوان زحلان (١٩٩٠) *احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية*، ص٢٢.

الفرد فيسهل عليه الحصول على فرصة وظيفية أفضل، وبالتالي دخل مرتفع، فدخل الفرد يعد دالة لمهاراته، وهذه تتحدد بالنسبة لتعليمه وتدريبه السابق، فضلا عن عدد آخر من المتغيرات الخــارجية(١)، والشكل (٣-٢) يبين أثر التعليم على كل من الفرد والمجتمع.

شكل (٣-٢)

أثر التعليم على الفرد والمجتمع

المصدر :

Psacharopoulos , George and Woodhall , Maureen (١٩٨٥) *Education for development: an analysis of investment choices*, P.٢٩٦. نقلاً عن Cochrane, ١٩٧٩, P.٣٠.

(١) David Ashton and Francis Green (١٩٩٦) *Education , Training and the global economy*, Op. Cit., P.٥٥.

وغني عن التأكيد بأن التعليم فضلاً عن كونه وسيلة للتنمية ومؤشراً لانجازاتها يعد مظهراً من مظاهرها([1])، فالنمو الاقتصادي يعطي الفرصة لتنمية اضافية للنظام التعليمي وذلك بتزويده بمستويات عالية من المـــوارد لتوسيع التعليم([2]).

وفي نتائج لـــ (٥٦) دراسة حالة لأنماط معدل العائد على التعليم في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لـــ (٤٥) دولة من دول العالم تبين أن هناك عدة أنماط لهذا العائد، كما في الجدول (٣-١) تتلخص بما يلي([3]):

النمط الاول: العائد على التعليم الاساسي (سواء كان اجتماعي أو خاص) هو الاعلى بين كل مستويات التعليم.

النمط الثاني: العوائد الخاصة تزيد عن العوائد الاجتماعية خصوصاً في التعليم العالي.

النمط الثالث: كل معدلات العائد من الاستثمار في التعليم هي فوق الـــ ١٠% كمعيار مشترك للفرصة البديلة لرأس المال.

النمط الرابع: عوائد التعليم في الدول النامية أعلى بالنسبة الى العوائد المشابهة في أكثر الدول المتقدمة.

([1]) علي خليفة الكواري (١٩٨٥) *نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٩٩.

([2]) Jandhyala B. G. Tilak (١٩٩٤) *Education for development in Asia*, Op. Cit., P.٧٧.

([3]) George Psacharopoulos (١٩٨١) *Returns to education: an updated international comparison*, Op. Cit., P.٣٢٦.

جدول (٣-١)

معدل عوائد التعليم بالنسبة لبعض مناطق العالم

خلال فترة من (١٩٦٠-١٩٧٩)

المنطقة أو البلد	عدد الدراسات	العوائد الخاصة %			العوائد الاجتماعية %		
		المرحلة الاساسية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي	المرحلة الاساسية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي
أفريقيا	٩	٢٩	٢٢	٣٢	٢٩	١٧	١٢
آسيا	٨	٣٢	١٧	١٩	١٦	١٢	١١
أمريكا اللاتينية	٥	٢٤	٢٠	٢٣	٤٤	١٧	١٨
الأقطار الاقل نمواً	٢٢	٢٩	١٩	٢٤	٢٧	١٦	١٣
الأقطار متوسطة النمو	٨	٢٠	١٧	١٧	١٦	١٤	١٠
الأقطار المتقدمة	١٤	غير محسوبة	١٤	١٢	غير محسوبة	١٠	٩

المصدر:

Psacharopoulos , George (١٩٨١) *Returns to education: an updated international comparison.* Comparative education, P. ٣٢٧.

واضافة الى الآثار الايجابية للتعليم على تنمية الموارد البشرية بشكل عام، فإن له آثاراً ايجابية على كل من التشغيل، وتوزيع الدخل، والفقر والتطور التكنولوجي والتي تؤثر بدورها على التنمية البشرية.

- التعليم والقوى العاملة:

إن المساهمة المحتملة للتعليم في تحسين انتاجية العمل وتعزيز النمو والتنمية أمر تم تأكيده من خلال كثير من الدراسات(١)، فالمتعلمون يمكنهم استخدام رأس

---

(١) Barney Cohen and House , William J. Cohen (١٩٩٤) Education experience and earnings in the Labor market of a developing economy: the case of urban Khartoum. World development: ٢٢ (١٠), P.١٠٤٩.

المال بكفاءة، وقوة العمل المتعلمة تجعل التعامل والاستفادة من التكنولوجيا أكثر سهولة وفائدة من قوة العمل التي مرت بسنوات دراسية قليلة([١])، ومن خلال تعليم القوة العاملة أيضاً، تتحسن نوعية العمل ويزداد أثر الاحلال بين عوامل الإنتاج([٢])، ولكي تتحقق الفعالية الاقتصادية للتعليم، ولكي يقوم التعليم بدوره في التنمية الاقتصادية والتأثير ايجابياً على قوة العمل، يجب أن يتوفر فيه شرطان([٣]):

١. أن يقوم التعليم باعداد القوى البشرية اللازمة للمجتمع بالكم والكيف المطلوبين، فحجم القوة العاملة بالعادة يتوقف على عدة أمور: نمو القوة العاملة، وزيادة انتاجية العمل، ومتوسط ساعات العمل في الاسبوع، ونمو الطلب الاجمالي على السلع والخدمات([٤])، وذلك باعتبار أن الطلب في سوق العمل مشتق من الطلب على السلع والخدمات.

٢. أن يحسن المجتمع استخدام هذه القوة البشرية التي يخرجها التعليم، فالبطالة في الطبقة المتعلمة تعكس عدم الكفاءة في توزيع الموارد البشرية في الاقتصاد، فإذا كان الاستثمار في التعليم أقل من المطلوب يحصل عجز في القوة العاملة المؤهلة والعكس صحيح، لذلك يجب أن يكون هنـــاك تنسيـــق بيـــن التخطيـــط التعليمي والتخطيط للتشغيل([٥]).

([١]) Victor D. Norman (١٩٧٦) *Education , Learning , and Productivity*. Scandinavian University Press , Bergen ,P.٣٧.

([٢]) Ismail Sirageldin and Rana Al Khaled (١٩٩٧) *The challenges of globalization and human resources development in the Arab world , Myth and reality*, Op. Cit., P.٥.

([٣]) المعهد العربي للتخطيط (١٩٩١) *التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص٦٠، نقلاً عن: محمد نوفـل: التعلـيم والتنمية الاقتصادية، ص٨٦.

([٤]) حازم البيلاوي (١٩٧٢) *المجتمع التكنولوجي الحديث*. منشأة المعـارف، الاسكندرية، ص١٥٤.

([٥]) Jandhyala B. G. Tilak (١٩٩٤) *Education for development in Asia*, Op. Cit., P.١٣٤.

- **التعليم وتوزيع الدخل:**

التعليم وعلاقته بتوزيع الدخل يعتمد على عدة أمور، حيث أن الاثر التعليمي على العدالة في توزيع الدخل لا يعتمد على طريقة تخطيط التعليم وتنميته وتمويله فقط، بل يعتمد أيضاً على عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى مثل: احتمالات التشغيل وهياكل الاجور والسياسات المالية([1])، فالشخص الذي يستثمر في التعليم إنما يسعى للحصول على فرصة وظيفية بدخل أعلى من الدخل الذي كان يحصل عليه قبل وصوله الى المستوى العلمي الجديد، فكلما زادت احتمالية تحقيق هذه الفرصة، وانعكس ذلك على زيادة انتاجيته أيضاً، كلما كانت مساهمته في النمو الاقتصادي أكبر وبالتالي ينعكس ايجاباً على توزيع الدخل أيضاً([2])، وعندما تتمتع هياكل الاجور بمرونة أكبر - بحيث أن كسب الفرد يزداد كلما ارتفع مستواه التعليمي - كلما كان ذلك حافزاً له للاقبال على التعليم، والذي يؤدي بالتالي الى تحسن في توزيع الدخل، والسياسات المالية لها أثر كبير على توزيع الدخل أيضاً خاصة من خلال الضرائب، فيمكن من خلال هذه السياسات وتوقعات الافراد أن يزداد اقبالهم على التعليم وبالعكس، لذلك ورغم تأكيد كثير من الدراسات على مساهمة التعليم في تحسين الانتاجية، وخفض عدم العدالة في توزيع الدخل وتعزيز النمو والتنميـــة([3])، لا بد من سياسات اقتصادية، تضمن تحقيق عدالة أكبر من خلال توفير فرص وظيفية وحوافز مناسبة لكل المستويات التعليمية وذلك لتشجيعهم على التعليم وخاصة في المستويات العليا والفنية.

- **التعليم والفقر:**

هناك علاقة بين التعليم والفقر على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الجزئي يعتبر الافراد غير المتعلمين قليلي الانتاجية، لذلك فالفرص الوظيفية المتاحة

---

(١) Ibid., P.١٢٣.

(٢) Ibid., P.٧٩.

(٣) Barney Cohen and William J. House (١٩٩٤) Education experience and earnings in the Labor market of a developing economy: the case of urban Khartoum, Op. Cit., P.١٠٤٩.

لهم قليلة، وفي حالة حصولهم على فرصة وظيفية، فالدخل الذي يحصلون عليه يكون منخفضاً مما يجعلهم على الاغلب تحت خط الفقر، أو في مستوى معيشة منخفض، وبذلك فإن الفقر يعد دالة في التعليم فضلاً عن أنه دالة في المتغيرات الاخرى، أما على المستوى الكلي فالمجتمعات التي تنتشر فيها الامية أو تكون قليلة التعليم لا تحرز تقدماً بشكل جيد، ولا تتوفر لها القدرة على زيادة انتاجيتها، وكنتيجة لذلك يبقى مستوى معيشتها منخفضا([1])، لذلك إذا أراد الفرد أو المجتمع تحسين نوعية حياته بشكل عام لا بد له من تحسين مستوى تعليمه.

- **التعليم والتطور التكنولوجي:**

لا بد من التأكيد بأن ما توصلت اليه اقتصاديات الدول المتقدمة من تطور تقني إنما هو نتاج العملية التعليمية والتدريب والذي يحسن القدرات البشرية ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي تعود فوائده بالتالي على التنمية البشرية، فالارتفاع المستمر في مستوى التعليم والمهارة للقوى العاملة لم يعد مجرد واحد من الانعكاسات الاجتماعية لحركة النمو، وإنما أصبح بسبب التقدم التكنولوجي الكبير الذي تعيشه البشرية في هذه الفترة من المستلزمات الضرورية لزيادة الانتاجية وبالتالي مواصلة النمو([2])، فلمواكبة التقدم التكنولوجي لا بد من توفر مستوى متقدم لنوعية العمل البشري وهذا يتطلب انفاقاً على تدريب القوى العاملة في بعض الجوانب بمقدار يزيد على ما يخصص لوسائل الانتاج الاخرى، ومن هنا أصبح التعليم فرعاً أساسياً من فروع الاقتصاد من حيث دلالته وطرائق تطويره([3]).

والعلاقة بشكل عام بين التطور التكنولوجي وعملية تكوين المهارات وتنميتها علاقة متبادلة، فالتطور التكنولوجي يساهم في تكوين المهارات وتنميتها وبالمقابل فإن

([1]) Jandhyala B. G. Tilak (١٩٩٤) *Education for development in Asia*, Op. Cit., P.١١٥.

([2]) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية*، مصدر سابق، ص٥.

([3]) فؤاد مرسي (١٩٩٠) *الرأسمالية تجدد نفسها*، مصدر سابق، ص٣٣.

تكوين المهارات وتنميتها يساهم في التطور التكنولوجي من خلال عمليات الابتكار والتجديد التي تساهم فيها القوى العاملة الفنية والماهرة والاختصاصية([1]).

اضافة الى ما تقدم فإن عائد الاستثمار البشري في اعداد الفنيين ورجال العلم والبحث والمختصين في المسائل الفنية لا يخضع لقانون تناقص الغلة إنما يؤدي الى الانتقال بدالة الانتاج الى مستوى أفضل، بل على العكس من ذلك أيضاً فلا حدود لامكانيات العائد منه دون أن يستلزم ذلك زيادة كبيرة في تكوين رأس المال([2])، وقد ذهب آرو (Arrow) درجة أبعد حيث أوضح أن هناك ربطاً آخر يلزم للحصول على تقدم تكنولوجي، وذلك من خلال العملية الانتاجية نفسها، وخاصة عملية انتاج السلع الرأسمالية، حيث يكون التقدم التكنولوجي في المستوى الكلي في النهاية عن طريق ظاهرة التعلم من خلال العمل Learning by doing ([3]).

وبالقاء نظرة على التقدم التكنولوجي على المستوى العالمي نجد أن التفاوتات في التكنولوجيا وأنظمة المعلومات اتجهت نحو الاتساع لدى الدول المتقدمة خلال العقود الثلاثة الماضية، رغم أن التفاوتات الدولية في مؤشرات ضروريات البقاء الانساني الرئيسي (التعليم الاساسي، العمر المتوقع، نسبة الوفيات بين الاطفال الرضع) قلت، هذه التفاوتات تعود للاسباب التالية:

١. الانفاق المتزايد في ميزانيات الدول الرأسمالية العامة على البحث والتطوير([4])، ففي أواخر السبعينيات من القرن الماضي كان نصيب الدول النامية ثلاثة في المائة فقط من جملة المصروفات التي تنفق على البحث والتطوير في العالم، بينما تستثمر الدول المتقدمة ما بين ١,٥% الى ٢% من دخلها

([1]) نوازد عبد الرحمن الهيتي (١٩٩٩) *تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي*، مصدر سابق، ص١٠٠.

([2]) المعهد العربي للتخطيط (١٩٩١) *التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص٥٨.

([3]) Victor D. Norman (١٩٧٦) *Education , Learning , and Productivity*, Op. Cit., P.١١.

([4]) فؤاد مرسي (١٩٩٠) *الرأسمالية تجدد نفسها*، مصدر سابق، ص٣٣.

القومي في اعداد الباحثين والفنيين([١])، وما تنفقه بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على البحث والتطوير يقدر بأكثر من خمسمائة مليار دولار كل عام، والزيادة في ميزانية البحث والتطوير الامريكية في عام ١٩٩٩ تبلغ أكثر من خمس عشرة مرة ما أنفقه الوطن العربي بأسره على البحث والتطوير([٢]). ولا يخفى أهمية البحوث العلمية والتكنولوجية في زيادة الانتاجية ورفع جودة المنتوجات وخفض الكلفة وغير ذلك من الآثار الايجابية حيث تبين الاحصاءات الخاصة بتسجيل المخترعات التكنولوجية الحديثة أن نحو ٩٤% من مجموع حقوق الاختراع التي كانت مسجلة في عام ١٩٧٥ تعود الى الدول المتقدمة فيما كان نصيب باقي دول العالم لا يتجاوز الـ ٦% فقط([٣]).

٢. اعتماد الأساليب الجاهزة في تخطيط المشاريع وفي تنفيذها من قبل الدول النامية، حيث نجد أن المشاريع المهمة يجري تخطيطها وتنفيذها من قبل مقاولين أجانب أو يتم استيرادها جاهزة ومن دون بذل جهود فعلية كافية لنقل التكنولوجيا المناسبة واكتسابها ومراكمتها وتطويرها([٤])، ولا يخفى ما يعكسه هذا الأمر من تكريس للتبعية التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة، اضافة إلى الحاجة الدائمة إلى استقدام الخبرات الأجنبية للمساعدة في استخدام هذه التكنولوجيا الجاهزة إلى أن يتوفر الخبراء المحليون([٥]) مما يكلف الدول النامية الكثير من المال، حيث يبلغ مجموع ما تنفقه على الخبراء حوالي ١٥ مليار دولار سنويا، تنفق ٩٥% منها على المستشارين الاجانب و ٥% فقط على المستشارين المحليين([٦])، وهذا يبين

([١]) المعهد العربي للتخطيط (١٩٩١) *التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص٥٨.

([٢]) أنطوان زحلان (١٩٩٩) *العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٣٨٠.

([٣]) ابراهيم سعد الدين عبدالله (١٩٨٦) *النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات*، مصدر سابق، ص١٠٧.

([٤]) أنطوان زحلان (١٩٩٩) *العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٨.

([٥]) نوازد عبد الرحمن الهيتي (١٩٩٩) *تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي*، مصدر سابق، ص١٠٠.

([٦]) محبوب الحق (١٩٩٤) *مفاهيم التنمية البشرية*، مصدر سابق، ص ص٤٥-٤٦.

ضرورة التوجه نحو دعم القدرات الوطنية العلمية والتخلي عن طلب المساعدة التقنية الأجنبية([1]).

٣. عدم توفير المناخ المناسب للباحثين والعلماء مما يشجعهم على الهجرة الى الدول المتقدمة([2])، اضافة الى تشجيع الدول المتقدمة لهجرة المتعلمين من الدول النامية اليها، وهذا يمثل خسارة تتحملها الدول النامية في تدريب هؤلاء الباحثين والعلماء اضافة الى أنه نوع من أنواع تحويل الفائض إليها، وبالنسبة لهؤلاء الباحثين والعلماء فإنما تتم هجرتهم لعدة أسباب، في مقدمتها:

- امكانيات الكسب في الدول المتقدمة أعلى بكثير من بلدانهم، وعدم توافق اعداد الخريجين مع امكانيات استيعابهم، وعدم توفير الاجواء الاجتماعية لتمكين المبدعين من تحقيق مستويات أفضل من النشاط الاقتصادي.

وظاهرة هجرة العقول هذه إنما تعود مكاسبها على الدول المتقدمة أولاً وآخراً، فنمو عائدهم أقل من غير المتعلمين([3])، ويعتمد نظام التعليم في أمريكا مثلاً على المهاجرين حيث قدر عدد الاساتذة المساعدين الاجانب والتي تبلغ أعمارهم أقل من ٣٥ سنة في المعاهد الهندسية بالنصف عام ١٩٨٥، فيما تبلغ خسارة الدول النامية حوالي (٤٦٤) مليون دولار الى امريكا لوحدها نتيجة للخبرات والمهارات المهاجرة حسب تقديرات مكتب خدمات وأبحاث الكونجرس الامريكي([4]).

٤. احاطة التكنولوجيا بحماية خاصة من قبل الدول المتقدمة، وذلك للحفاظ على الميزة من التكنولوجيا والمعلومات، والتي أثبتت أنها ميزة حاسمة في المنافسة العالمية([5])، وقد وضعت تلك الدول اتفاقية خاصة لضمان هذا الأمر تهدف إلى

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص١٠.

([2]) مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية*، مصدر سابق، ص١٢٩.

([3]) Harriet Orcutt Duleep and Mark C. Regets (١٩٩٩) *Immigrants and human capital investment*, Op. Cit., P.١٩٠.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٥٧.

([5]) المصدر نفسه، ص٤.

التشديد على حقوق الملكية، وذلك لحرمان الدول النامية من قطاعات المعرفة المتحركة، حيث ستمكن هذه الاتفاقية والتي تدعى بالـــ (المبادىء التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية [TRIPS]) تلك الدول من مراقبة السوق العالمي بشكل أكثر سهولة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات(١).

يتبين لنا مما سبق أهمية التعليم في تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم النظامي لجميع مراحله، والتعليم غير النظامي سواء كان من خلال خفض معدلات محو الامية أو التدريب لما في ذلك من أثر ايجابي في تحسين القدرات البشرية وبالتالي رفع انتاجيتها ومساهمتها في تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وبنفس الوقت تحقيق التنمية البشرية المنشودة.

٣:١:١:٢- الصحة:

تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية، والتحسينات في الصحة والتغذية كما هو التعليم ربما يكونان السبب أو النتيجة للنمو الاقتصادي(٢)، فتنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل خاص والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة تعد أمراً هاماً بالنسبة لزيادة الانتاجية بالنسبة للفرد وبالتالي زيادة دخله(٣)، وتحسين الصحة يزيد من فاعلية قوة العمل أيضاً وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة وخفض معدلات وفيات

---

(١) United Nations Development Program (١٩٩٩ *Human development report* ١٩٩٩, Op. Cit., P.٦.

(٢) Frederick Harbison and Charles A. Myers (١٩٧٥) *Education , Manpower , and economic growth: strategies of human resource development*, Op. Cit., P.٣.

(٣) John G. Cullis and Peter A. West (١٩٧٩) *The economics of health: an introduction.* Marten Robertson company Ltd. , Oxford ,PP.٣٠-٣٣.

الاطفال(١)، وهذه كلها تؤدي الى توسيع قاعدة الموارد البشرية(٢)، اضافة الى ذلك فقد أصبح ينظر الى الرعاية الصحية على أنها حق لكل انسان، ومن ثم فإنهـا تشبـع حاجـة مـن حاجـات الانسـان الاساسيـة(٣).

ورغم أن الحياة بحد ذاتها هي أكثر السلع نفاسة ولا يمكن قياسها بالنقود، لكن يحسن التأكيد هنا بأن الصحة هي سلعة شبه سوقية يفشل السوق في توفيرها لكل أفراد المجتمع، وإنما يمكن أن يوفر بعضها للقادرين فقط، ومن هنا لا بد من قيام الدولة بالاشراف والتخطيط والرقابة الصحية، اضافة الى أن عدم تقييم السوق للعوائد الخارجية يحتم دور الدولة المهم في هذا المجال أيضاً.

فالعوائد الخارجية للصحة كبيرة فهي كسلعة مجمعة تتميز بعدم القدرة على الاستبعاد، اضافة الى أن السوق لا يلتفت الى العوائد الخارجية النفسية والاجتماعية والتي تعد أموراً مهمة، اضافة الى أن الطلب على الخدمات الصحية في الغالب لا يتم توقعه من قبـل الأفراد(٤).

والطلب على الرعاية الصحية بشكل عام هو طلب مشتق، حيث تشتق منفعتها من خلال رغبة الافراد والمجتمع في العيش في وسط صحي سليم، يأمن الفرد والمجتمع من اصابته بالامراض، وفي حالة حدوث ذلك، فإن توفر سبل العلاج يفترض أن تكون ميسرة، وهذا يعني أن أفراد المجتمع يرغبون في أن يكونوا أصحاء ويرتاحون لذلك، ويقلقون عندما يرون غيرهم يعانون من نقص الرعاية الصحية أو يعانون من سوء التغذية أو المجاعة، اضافة الى ذلك فإنهم يتأثرون بصحة بعضهم

---

(١) Ibid., P.٢٧٩.

(٢) Morton Paglin (١٩٧٤) *Public health and development: a new analytical framework.* Economica: November, P.٤٣٢.

(٣) وفيق حسونه (١٩٩٠) المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية للاشباع الدائم للحاجات الصحية الاساسية في العالم العربي في: حاجـات الانسـان الاساسية في الوطن العربي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص١٩٧.

(٤) Peter Zweifel and Friedrich Breyer (١٩٩٧) *Health economics*. Oxford University Press , New York , U.S.A, PP.١٣٠-١٣١.

بعضاً، خاصة في حالة انتشار الامراض المعدية (المستوطنة)، وهناك الجانب الانساني في هذا الامر، ويتمثل في الغيرة على صحة الآخرين من قبيل الرغبة في تحقيق العدالة(١).

والنظرية التقليدية للصحة من المنظور الخاص تم تطويرها بداية من قبل دبلن – لوتكا (Dublin – Lotka ١٩٤٦) من خلال مفهوم القيمة النقدية للفرد، ثم أصبحت بعد ذلك جزءاً من النظرية العامة لرأس المال البشري(٢)، فمن الناحية الاقتصادية يتم التعامل مع اقتصاديات الصحة العامة كغيرها من اقتصاديات السلع والخدمات، حيث أن استهلاك هذه السلع والخدمات يؤدي الى اكتساب منافع، فتتحدد الامثلية عند توازن المنافع مع التكاليف(٣)

ويتم تقسيم السلع والخدمات الصحية عادة الى ثلاثة أقسام:

١. **السلع الصحية كخدمات:** حيث تؤدي الخدمة الصحية للمريض بنفس الوقت كالفحوص الطبية والخدمات المختبرية وغيرها، وهذا يعني أن الانتاج والاستهلاك يتزامنان في المكان والزمان.
٢. **السلع المستقبلية:** وهي السلع التي لا يرغب المستهلك بأن يتعب نفسه بوضع نفقاتها المطلوبة للانتفاع بها مستقبلاً.
٣. **السلع المجمعة:** وهذه السلع لا يمكن أن يستثنى منها أحد، سواء ساهم في توفيرها أم لم يساهم.

والافضلية في توفير هذه السلع والخدمات بين السوق والادارة العامة تتلخص بالجدول (٣-٢) حيث يبين ان تقديم الخدمات الصحية مناسب جدا للسوق وغير مناسب من قبل القطاع العام بينما توفير الخدمات الصحية التي يحتاجها المريض في

---

(١) Stephen C. R. Munday (١٩٩٦) *Current development in economics*, Op. Cit., PP.١٠٦-١٠٧.

(٢) Morton Paglin (١٩٧٤) *Public health and development: a new analytical framework*, Op. Cit., P.٤٣٢.

(٣) Phillip Herder – Dorneich (١٩٧٨) *Social control in health economic*. Review of social economy: ٣٦ (١), P.١.

حالة تعرضه للمرض مستقبلا لا بد ان تعتني الدولة بتوفيرها، اما السلع المجمعة والتي يحتاجها المجتمع بشكل عام ولا تخضع لمبدأ الاستبعاد مثل مكافحة الامراض السارية او تعقيم مياه الشرب او غيرها فيجب ان لا تخضع لقوى السوق، وانما يجب ان يتم توفيرها من قبل الدولة.

جدول (٣-٢)

الافضلية في توفير السلع والخدمات بين السوق والادارة المركزية

نوع السلعة أو الخدمة	الخدمات	السلع المستقبلية	السلع المجمعة
اقتصاد السوق	مناسب جداً	مناسب	غير مناسب
الادارة المركزية	غير مناسب	مناسب جداً	مناسب

المصدر:

Herder – Dorneich , Phillip (١٩٧٨) *Social control in health economics* , P.٥.

وتتأثر الصحة ببعض العوامل الاقتصادية وتؤثر بها أيضاً، فالفقر مثلاً يؤدي الى سوء التغذية وانتشار الأمراض المعدية، وارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال عامة، والاطفال حديثي الولادة بصفة خاصة، كما يعرض الناس للاعياء والاحباط، والغنى أيضاً من ناحية أخرى يتسبب في الاصابة بالامراض المزمنة مثل أمراض القلب، والضغط والاكتئاب(١).

ويمكن توفير الرعاية الصحية الاولية في المجتمع بتكاليف قليلة خاصة في بعض البلدان المنخفضة الدخل، ويمكن أن يتم تمويلها باعادة توزيع بنود الانفاق الحكومي(٢).

---

(١) وفيق حسونه (١٩٩٠) المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية للاشباع الدائم للحاجات الصحية الاساسية في العالم العربي، مصدر سابق، ص٢٠١.

(٢) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*، مصدر سابق، ص١٠٤.

فمن خلال انشاء مستوصفات صحية أولية وغيرها من برامج الرعاية الصحية وزيادة مستويات التعليم للنساء، يمكن تخفيض عدد وفيات الاطفال وتحسين الصحة، حيث استطاعت بعض الامم والمناطق الفقيرة تحقيق هذا الشيء، ويمكن أيضاً عن طريق تحسين الغذاء والسكن والعناية الصحية التقليل من معدلات الوفيات، حيث حدث هذا في الدول الصناعية قبل ظهور الادوية الحديثة([1]).

ورغم الحديث عن الرعاية الصحية وضرورة توفيرها خاصة في الدول النامية فإن أهم المشكلات الصحية التي تواجه الانسان المعاصر وتؤثر بالتالي على التنمية البشرية تتلخص([2]) بما يلي:

- المشكلات الصحية الناجمة عن الظروف الصحية والبيئية والتي تشمل: السكن الرديء ونقص مياه الشرب أو رداءة نوعيتها، ومياه المجاري والمخلفات الصلبة، والتلوث، ومخاطر المهنة.
- المشكلات الصحية الناشئة عن الازدحام، والافتقار الى الوعي الصحي، والامراض المعدية (المستعصية) والامراض الطفيلية والامراض المرتبطة بسوء التغذية فضلاً عن المشكلات الصحية الناشئة عن ظروف تعرض الانسان للتوتر والاجهاد والتي تؤدي الى اضطرابات ذهنية وعاطفية.

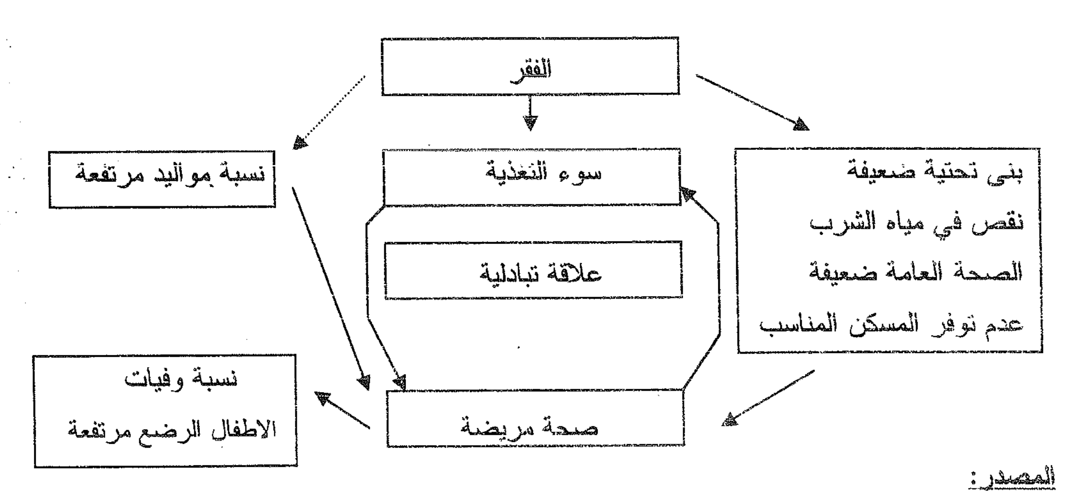
ويلخص الشكل التالي رقم (٣-٣) هذه المشاكل بشكل عام.

([1]) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) *مستقبلنا المشترك*، مصدر سابق، ص ص١٦١-١٦٢.

([2]) وفيق حسونه (١٩٩٠) المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية للاشباع الدائم للحاجات الصحية الاساسية في العالم العربي، مصدر سابق، ص ص٢١٥-٢١٦.

شكل (٣-٣)

العوامل المؤثرة على الصحة في الدول النامية



<u>المصدر:</u>

Meier , Gerald M. (١٩٧٦) *Leading issues in economic development*, P.٤٩٧.

وقد أجريت العديد من الدراسات حول أثر الصحة على الانتاجية حيث أستخدمت بيانات توقع الحياة كدلالة على الصحة، أظهرت علاقة ايجابية قوية بين الصحة والانتاجية لكل عامل وبنفس الوقت بين الصحة والنمو.

لذلك تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية حيث إن الرعاية الصحية لأفراد المجتمع تؤدي الى زيادة مقدرتهم على تأدية أعمالهم بشكل أفضل مما يساهم ايجابياً في زيادة الانتاجية وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي اضافة الى تمتعهم بحياة أفضل.

٣:١:١:٣- التغذية:

يعد دور التغذية دوراً حاسماً من بين متضمنات التنمية البشرية، لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والمجتمع من خلال الوقاية والعلاج ومساعدتها في الشفاء من المرض، وبينما يعتمد تحسين أحوال الافراد بشكل كبير على الفرص الاقتصادية والتعليم والبيئة وغيرها، تبقى التغذية العنصر الاساس في التنمية(١)، وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن أهمية الغذاء الاضافي للعمال في زيادة انتاجيتهم مثل مارشال وبيغو (Marshall and Pigou) وغيرهم(٢)، وتحدث موربري عن تأثيرها على قدرة الجسم على التحمل حيث يقول "بأن قدرة تحمل الجسم والصحة تتأثران بالكفاءة الغذائية والرفاهية والقدرة العلاجية"(٣)، فتحسين التغذية تزيد من الطاقة الانتاجية للعاملين سواء على أساس الانتاجية الوقتية أو خلال مدة العمل في الحياة(٤)، بينما المستويات المنخفضة من التغذية تخفض الانتاجية نتيجة لكونها تضعف الصحة الجسمية والعقلية، وتتأتى فوائد برامـج التغذية(٥):

من أنها تخفض الانفاق على الصحة حيث تؤدي التغذية الجيدة الى المحافظة على الجسم قوياً وبالتالي على مقاومة المرض والاحتفاظ بصحة جيدة، والاقلال من فقد الانتاجية، وزيادة سنوات العمل، ومعالجة مشكلة زيادة عرض العمل، وتحسين نوعية العمل.

---

(١) R. P. Davadas (١٩٨٧) A major factor in national development: Nutrition In: science and technology education and future human needs edited by J. L. Lewis and P. J. Kelly. Pergamon Press , Oxford, PP.١٠٠-١٠١.

(٢) Theodore W. Schultz (١٩٦١) *Investment in human capital* , Op. Cit., P.٥.

(٣) صالح المحمد الشعيبي (١٤٠٦/١٩٨٦) *التنمية واقتصاديات القوى العاملة*. مطابع بحر العلوم، [د. م.]، ص٤٥.

(٤) Frederick Harbison and Charles A. Myers (١٩٧٥) *Education , Manpower , and economic growth: strategies of human resource development*, Op. Cit., P.٢.

(٥) Gerald M. Meier ١٩٧٦) *Leading issues in economic development*, Op. Cit., PP.٥٠٣-٥٠٧.

اضافة الى فوائد اقتصادية أخرى غير مباشرة، حيث أن تحسين تغذية العمال مثلاً يؤدي الى تحسين مستوى حياة المعيلين لهم، وهذا يرفع من استهلاكهم الحالي وانتاجيتهم المستقبلية، أما سوء التغذية فيؤثر في حصيلة العمل، ويتمثل الاثر الاكثـــر خطـــورة فـــي أن قـــدرة التعلـــم تتأثـــر بصـــورة خطيـــرة بسوء التغذية مثل تأثرها بالمرض([1]).

والفقراء عادة مجبرون على استنزاف موارد البيئة في سعيهم للحصول على قوتهم اليومي، لكن استخدامهم الجائر للبيئة يؤدي الى مزيد من فقرهم مما يجعل بقاءهم ذاته أكثر صعوبة وأقل تيقناً من أي وقت مضى([2])، حيث أن أشد حالات المعاناة الناشئة عن الضرر البيئي تتركز في أفقر المناطق وتؤثر على أفقر الناس غير القادرين على حماية أنفسهم([3]) ويبين الشكل (٣-٤) كلاً من الآثار الايجابية والسلبية للتغذية.

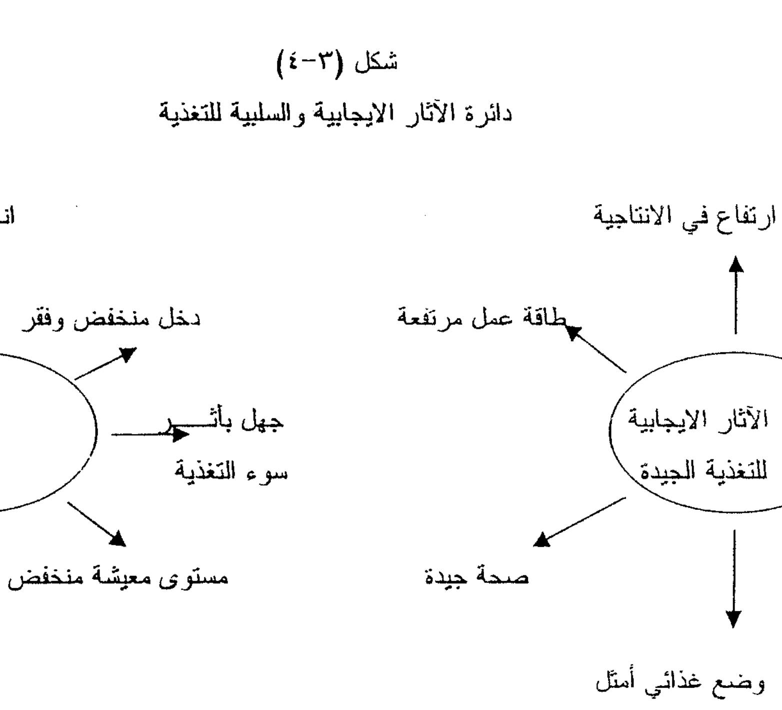
([1]) محمد صفي ابو العز (١٩٩٠) الجوانب البيئية لعدم اشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي في: برنامج الامم المتحدة للبيئة: حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات الاساسية)، ترجمة ؛ عبدالسلام رضوان (سلسلـــة عالـــم المعرفة ؛ ١٥٠). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص١٢٤.

([2]) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) *مستقبلنا المشترك*، مصدر سابق، ص٦١.

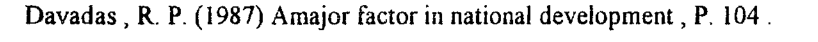
([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص٤.

شكل (٣-٤)

دائرة الآثار الايجابية والسلبية للتغذية



المصدر :



Davadas , R. P. (1987) Amajor factor in national development , P. 104 .

وقد أثبتت الدراسات أنه ليس هناك مشكلة في توفير الغذاء على مستوى العالم، وليس هناك حد لموارد الثروة الزراعية نتيجة للتقدم المتواصل في العلوم والفنون الزراعية الذي فتح آفاقاً جديدة لانتاج الطعام وزيادته([1])، سواء كان هذا التقدم متعلقاً بالوسائل التي تؤدي الى تغيرات كمية في عناصر الانتاج أو الى تغييرات نوعية مؤثرة في كفاءة الاداء الزراعي([2]).

ويقاس سوء التغذية عادة من خلال النقص في عدد السعرات الحرارية أو النقص في البروتين أو في كليهما([3])، ومع ذلك يمكن القول أن تكوين الغذاء في أغلب البلدان النامية وإن توفر بكميات كبيرة أحياناً فإن نوعيته في الغالب تؤدي الى سوء التغذية حيث يتميز بالآتي([4]):

نسبة غير متوازنة وعالية من الحبوب تتضمنها الوجبة الغذائية، هناك نقص في الاغذية البروتينية، نقص في الفيتامينات والمعادن. والتقدير المتفق عليه لمعدل الطاقة اللازمة لفرد متوسط النشاط هو (٢٥٠٠ - ٢٧٠٠) سعر حراري يومياً، والبروتين بمعدل غرام لكل كيلوغرام من وزن الجسم([5])، ومما يجدر ذكره أن المتوسط العالمي لكل من السعرات الحرارية والبروتين يفوق معدل حاجة الفرد، كما يبين الجدول (٣-٣)، إلا أن هناك أكثر من (٨٤٠) مليون جائع، في حين يستهلك الخمس الاغنى من سكان العالم ١٦ ضعف الخمس الافقر في العالم([6]). وهذا يبين أنه ليس هناك نقص في توفير الغذاء بقدر ما يستدعي الأمر اهتماماً بمسائل التوزيع سواء على المستوى العالمي أو الوطني([7]).

([1]) صلاح الدين نامق (١٩٦٦) التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة. دار المعارف، القاهرة، ص٥.

([2]) سالم توفيق النجفي (١٩٩٩) الامن الغذائي العربي: المحددات الراهنة واشكاليات المستقبل: رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين. كلية الحدباء الجامعية، الموصل، ص٨٣.

([3]) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*، مصدر سابق، ص٧٣.

([4]) محمد صفي ابو العز (١٩٩٠) *الجوانب البيئية لعدم اشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي*، مصدر سابق، ص١٢١.

([5]) المصدر نفسه، ص١١٨، و الجبلي، مصطفى (١٩٩٠) تلبية الحاجات الغذائية الاساسية للعالم العربي، بعض التقديرات لاحتمالات المستقبل في: حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص١٦٢.

([6]) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report ١٩٩٩*, P.٢٢.

([7]) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) *مستقبلنا المشترك*، مصدر سابق، ص٤٢.

جدول (٣-٣)

معدلات الاستهلاك العالمي من السعرات الحرارية والبروتينات

السنوات / المعدل العالمي	١٩٧٦	١٩٩٠	١٩٩٦
سعرات حرارية	٢٥٦٨	٢٥٠٠	٢٧٥٠
بروتينات	٦٩	٧١	٧٣,٥

المصدر:

FAO , Yearbook , ١٩٧٦.

UNDP, Human Development Report ١٩٩٩ , P. ٢٢ , P. ٢١٤.

فمن هنا يستدعي الاهتمام بتحقيق التنمية البشرية الاهتمام بتوفير الامن الغذائي لأفراد المجتمع خاصة في ضوء انعكاس آثاره الايجابية على كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي أيضاً، حيث يساهم ايجابياً في توفير صحة أفضل لأفراد المجتمع وزيادة قدرتهم على التعلم بشكل أفضل، اضافة الى أن وجود قوى عاملة لا تعاني من سوء التغذية يساهم في زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٣:١:٢- استخدام القدرات البشرية في الاغراض الانتاجية:

يرتبط هذا الجانب بالجانب السابق ارتباطاً عضوياً حسب مفهوم التنمية البشرية، فتنمية القدرات البشرية يجب أن تمكنهم من استخدامها في عملية النمو، بحيث تضمن تعظيم النمو الاقتصادي، وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة تزيد من امكانية تحقيق التنمية البشرية(١)، بحيث ينعكس ذلك بالفائدة على المجتمع وعلى الفرد، ويصبح كل

(١) محمد العوض جلال الدين (١٩٩٣) *التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١٥.

من تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي أداة لتحقيق هدف أساسي هو تحسين نوعية الحياة([1])، والمنطلق الحقيقي لاستراتيجيات التنمية البشرية هو معالجة القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي من زاوية مدى تحقيقها لأفضلية الناس ومدى مشاركتهم في النمو الاقتصادي والافادة منه([2]).

وقد اختلفت المدارس الاقتصادية في نظرتها للنمو الاقتصادي من حيث معناه، والوسيلة الانجع لتحقيقه، فالكلاسيك كانوا يعدون أن زيادة التراكم الرأسمالي هي الطريق الانسب لتحقيق النمو الاقتصادي وأن العمل الذي يبذله الانسان في عملية الانتاج هو مصدر الثروة الحقيقي([3])، ولتحقيق زيادة في انتاجيته وانتاجية العناصر الاخرى لا بد من ربطها بالتقدم التقني([4])، ونتيجة لاخفاق هذا النموذج في نظرته للنمو، بسبب تركيزه على الاهتمام برأس المال المادي فقط وتأكيده على تكديس الثروة واعتبار العناصر الاخرى مكملة ووسيلة فقط، اضافة الى اهتمامه بجانب العرض واهماله لجانب الطلب، وبعد حدوث الركود الاقتصادي في نهاية الثلاثينيات من هذا القرن تغيرت النظرة الى الوسيلة الافضل للنمو، وأصبحت وجهات النظر الاقتصادية تنادي بأن يكون هناك دور للسياسة العامة وذلك لتصويب اتجاهات النمو، وضبط الاداء الاقتصادي([5])، واعتبرت أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين فقط هما معدلات الاستثمار ونسبة رأس المال المادي الناتج، وهذا يعني أهمية التخطيط للاستثمار، وان التراكم الرأسمالي هو الطريق المناسب لاستمرارية النمو، ومن الملاحظ أن تركيز هذه المدرسة التي سميت بالمدرسة الكينزية على العامل الاول يعني ضمناً تنمية الموارد البشرية([6]).

([1]) محمد عابد الجابري ومحمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص١٠٠.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢٣.

([3]) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية*، مصدر سابق، ص٢.

([4]) Victor D. Norman (١٩٧٦) *Education, Learning, and Productivity*, Op. Cit., P.١١.

([5]) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية*، مصدر سابق، ص٤.

([6]) محمد العوض جلال الدين (١٩٩٣) *التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١١.

ومع تطور النظرية الاقتصادية وتعرض المدرسة الكينزية لبعض الانتقادات، ظهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي ركزت على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في ظل ظروف المنافسة التامة(1) وضرورة أن يرتبط أجر العنصر الانتاجي بمستوى انتاجيته الحدية، هذه المدرسة التي يسير على نهجها النظام الاقتصادي الدولي من الناحية النظرية، تسعى الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية أكثر من تحقيق العدالة الاجتماعية(2)، والتي تقسم بالعادة الى ثلاثة أقسام(3):

أولاً – الكفاءة الفنية: وتعني استخدام الموارد استخداماً أمثلاً بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الانتاج.

ثانياً – الكفاءة الاقتصادية الساكنة: حيث تفترض وجود الكفاءة الفنية، وتعني تخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة في وقت ما، بحيث أن أي اعادة لهذا التخصيص لا يزيد من الناتج القومي.

ثالثاً – الكفاءة الاقتصادية المتحركة: وهي الزيادة في الموارد الاقتصادية وتحسين انتاجيتها بمرور الزمن، بحيث تؤدي الى مزيد من النمو الاقتصادي.

والكفاءة الاقتصادية بشكل عام والمتحركة بشكل خاص تعني رفض اعتبار الموارد وعلى رأسها الموارد البشرية بأنها معطاة، لذا تسعى إلى تطويرها، وهذا يعني أنها تهتم بتنمية الموارد الاقتصادية وليس فقط تخصيصها(4).

والحقيقة أن النظريات الاقتصادية السابقة لم تحقق التنمية الاقتصادية أو البشرية خاصة للدول النامية، وذلك لأن النظر الى التنمية على اعتبار أنها علاقة خطية فقط وأن هناك نموذجاً وحيداً يتوجب على كل الدول اتباعه

---

(1) صندوق النقد العربي (١٩٨٨) التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية (ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة والاسكوا وصندوق النقد الدولي) (أبو ظبي: ٥-٧ كانون أول/ديسمير، ١٩٨٨)، ص٨٧.

(2) سالم توفيق النجفي (١٩٩٩) المتضمنات الاقتصادية للامن الغذائي والفقر في الوطن العربي، اشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل. بيت الحكمة، بغداد، ص١٧٠.

(3) محمد حامد عبدالله (١٤٠٧/١٩٨٧) *النظم الاقتصادية المعاصرة: عرض وتحليل ونقد*، مصدر سابق، ص١١.

(4) محمد عابد الجابري و محمد محمود الامام (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص١٠٥.

قد ثبت فشله([1])، اضافة الى أن نمو قوى الانتاج بحد ذاتها دون الاهتمام بالجوانب الاخرى لا يلبي الاهداف الانسانية، والنمو الاقتصادي وحده لن يخفف من حـــدة الفقر، لذلك لا بد من الاهتمام بتحقيق نمو أكثر عدالة من خلال تعظيم الناتج القومي الاجمالي ووضع سياسات لتوزيع الانتاج بفعالية أكبر لفائدة كل فئات المجتمع جميعها، وتوجيه استثمارات للمجموعات الفقيرة على شكل تعليم وتوفير التسهيلات العامة واعادة توزيع الدخل أو الاستهلاك من خلال النظام المالي أو التوزيع المباشر، وتحويل الاصول الاقتصادية الحقيقية للفئات الفقيرة([2]).

لذلك فالنمو الاقتصادي مهم، لكن الكثير يتوقف على كيفية تقاسم ثمار النمو الاقتصادي، فأوجه استخدام الدخل أكثر أهمية من الدخل، والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية تحدث عن طريق أثر الناتج القومي الاجمالي الاعلى في زيادة مستوى الانفاق العام وفي خفض مستوى الفقر([3])، ونموذج التنمية البشرية يحاول أن يوفر الامكانية لتحقيق نمو اقتصادي مع توفير الفرص الاقتصادية والسياسية لكي يتمكن الناس من المشاركة في هذه الفرص والاستفادة منهـــا وتجديدهـــا لتبقـــى قابلـــة للاستدامـــة([4]).

ويستنتج تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ بعد تحليله للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لحالات قطرية مختلفة أن النمو الاقتصادي إذا كان له أن يثري التنمية البشرية يتطلب ادارة فعالة للسياسات، وفي المقابل فلكي تستمر التنمية البشرية لفترة طويلة يجب أن يغذيها النمو الاقتصادي باستمرار، والاهتمام المفرط بأحدهما يؤدي الى اختلال في التوازن الانمائي يحول دون تحقيق مزيد من التقدم([5]).

([1]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (١٩٩٦) *التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم الى التطبيق*، مصدر سابق، ص٣.

([2]) Jay R. Mandle (١٩٨٠) *Basic needs and economic systems*. Review of social economy: ٣٨ (oct.): P.١٨٧..

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص١٧.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢.

([5]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٦١.

٣:١:٣- مشاركة الناس في تحقيق التنمية البشرية:

• لقد أكدت تقارير التنمية البشرية على هذا الجانب كثيراً، وأشارت الى أنه على الحكومات الوطنية أن تسمح لشعوبها بأن تمارس تأثيراً أكبر على القرارات التي تؤثر في حياتها([١])، ووضعت مقياساً لمعرفة مدى تحقيقه ومقارنته دولياً أسمته مقياس التمكين([*])، ولكن رغم ذلك فقد اختلفت الآراء حول هذا الجانب، من حيث كيفية تأثيره وعلاقته بالتنمية البشرية خاصة في ظل تقلب الظروف السياسية في الدول المختلفة، واختلاف النظرة أيضاً الى المشاركة السياسية من قبل الانظمة السياسية للدول، لذلك يرى ستريتن (Streeten ١٩٩٤) أن الحرية ليست شرطاً ضرورياً للتنمية البشرية ولا يمكن تعريفها بشكل محدد، والتنمية البشرية في حالة وصولها درجة معينة ستؤدي بشكل حتمي الى مطالبة الناس بها([٢])، اضافة الى أن اثارة تقارير التنمية البشرية الحديث عن دليل للحرية السياسية وضرورات تحديد مؤشرات أساسية لها قد تسبب في اثارة خلافات كثيرة بين الدول، مما أدى الى اتخاذ قرار في الامم المتحدة بعدم التطرق الى هذا الجانب([٣]).

٢:٣- طريقة مقترحة لبناء دليل التنمية البشرية:

يتضمن مفهوم التنمية البشرية كما مر سابقاً جانبين، جانب يتعلق بتحسين القدرات البشرية، والآخر هو استخدام هذه القدرات في الاغراض الانتاجية، ويتم التأكيد في تقارير التنمية البشرية على ضرورة أن يكون هناك توازن انمائي، أي

([١]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص٥.

([*]) مصطلح التمكين يعني: أن تكون التنمية من صنع الناس وليس فقط من أجلهم، ومن ثم يجب أن يشارك الناس مشاركة كاملة في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم [البرنامج، تقرير ١٩٩٥، (الاطار ١-١)، ص١٢].

([٢]) Paul Streeten (١٩٩٤) *Human development: means and ends*, Op. Cit., P.٢٣٦.

([٣]) حامد عمار (١٩٩٨) *مقالات في التنمية البشرية: الاحوال والبيئة الثقافية*، مصدر سابق، ص ص٧٠-٧١.

تحقيق مزيد من التنمية البشرية ومزيد من النمو الاقتصادي في عملية تتصف بالاستمرار والاستدامة، وأي اهتمام بجانب دون آخر سيؤثر سلباً على الجانب الذي كان الاهتمام به أقل.

وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذا المفهوم، ولكن الانتقادات الاكثر أهمية كانت للطريقة التي يبنى بها دليل التنمية البشرية الذي يستخدم لمقايسة أحوال التنمية البشرية بين الدول.

فمن الانتقادات للدليل مثلاً: ان فجوة الدخل العالمي سواء بشكل نسبي أو مطلق تتسع بشكل واضح، بينما خفض الفجوة العالمية في المؤشرات البشرية واضحة(١)، وهذا الامر لا يعكسه دليل التنمية البشرية، لأنه يحسب كرقم مجمع، لا يتبين منه مقدار فجوة الدخل وفجوة مؤشرات التنمية البشرية.

وتحقيق النمو الاقتصادي في بلد ما لا يدل على حدوث تنمية بشرية حقيقية فيه(٢)، والدليل لا يفصل بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لتوضيح هذا الجانب، والطريقة المستخدمة في بناء الدليل لا تظهر حالة التنمية البشرية العائد لايرادات الموارد الطبيعية التي ليس لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي(٣)، بحيث يرتب الدليل أقطاراً يرتفع فيها الدخل لهذا السبب أعلى من أقطار أخرى ترتفع فيها المؤشرات الأخرى بترتيب أقل(٤)، والدخل في العادة ينفق على الاستهلاك والادخار، والاستهلاك يضم السلع والخدمات العامة والخاصة مما يجعل درجة الترابط بين المتغيرات مرتفعة، بحيث أن حذف أي مؤشر لا يؤثر على المؤشرات الأخرى(٥)، وهناك آراء تطالب بتضمين الدليل مؤشراً آخر لا يقل أهمية عن

---

(١) Paul Streeten (١٩٩٤) *Human development: means and ends*, Op. Cit., P.٢٣٦.

(٢) عثمان هاشم (١٩٩٤) *ورقة برنامج الامم المتحدة الانمائي – عمان*، مصدر سابق، ص٣١.

(٣) نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية*، مصدر سابق، ص٣١.

(٤) علي نصار (١٩٩٥) تعقيباً على عثمان محمد عثمان: قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٥٤.

(٥) محمد حسين باقر (١٩٩٧) *قياس التنمية البشرية مع اشارة خاصة الى الدول العربية*، مصدر سابق، ص١٩.

المؤشـرات الأخـرى يبيـن مستـوى التغذيـة الـذي توفـره الدولـة لأفـراد مجتمعها من خـلال متوسـط نصيـب الفـرد مـن السعـرات الحراريـة([1])، وهذا الأمر أكد عليه اقتصاديون سابقون أيضاً([2])، وتقاريـر التنميـة البشريـة أوضحـت بأنـه ليـس هنـاك ما يمنـع مـن ادخالـه للدليـل([3])، اضافة الى ما سبق فالتأكيد على أن للتنمية البشرية جانبين لا يظهره الدليل بشكل واضح يبين كـل جانب على حدة.

وانطلاقاً من الانتقادات السابقة لطريقة بناء الدليل، يقترح هذا البحـث طريقـة بديلة لبناء الدليل تتجاوز تلك الانتقادات ويمكن من خلالها مقايسـة أحـوال التنميـة البشرية داخل البلد نفسه مقارنة بالنمو الاقتصادي حيث يعبر عن النمو الاقتصـادي (بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حسب القيمة الشرائية للدولار) فـي جانب، وهي نفس الطريقة المحسوب بها مؤشر الدخل في الدليل، وفي الجانب الآخر يضاف الى مؤشري (التعليم والصحة) مؤشر للتغذية يعبر عنه (بمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية)، ويحسب بنفس الطريقة التي تحسب بها المؤشرات الاخرى (التعليم والصحة)، ليعكس حال التنمية البشرية في البلد، والفجوة التي تظهـر بـين الدليلين (دليل مؤشر التنمية البشرية ودليل مؤشر النمو الاقتصادي) يمكن أن يطلـق عليها فجـوة التنميـة البشرية (Human development gap).

أما الفوائد الايجابية لهذه الطريقة فتتلخص بما يلي:

١. إنها تظهر جانبي التنمية البشرية، جانب تحسين القدرات البشرية (تعليم وصحة وتغذية)، وجانب استخدام القدرات البشرية في الاغراض الانتاجية (الدخل).
٢. يمكن التعرف من خلالها على واقع التنمية البشرية في البلد ومقايسـته بـالنمو، فالبلد الذي لديه مؤشر تنمية بشرية مرتفع نسبة لمؤشر النمو الاقتصادي يعني أن

([1]) عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص١٢٨.

([2]) Frederick H. Harbison (١٩٧٣) *Human resources as the wealth of nations*, Op. Cit., P.١٣٦.

([3]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص١٢٣، و برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقريـر التنميـة البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢١.

لدى هذا البلد امكانية لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أيضاً، فالبلد الذي لديه مؤشر نمو اقتصادي أعلى يعني أن لديه امكانيات لتحسين أحوال التنمية البشرية فيه([1]).

٣. تقلل هذه الطريقة من درجة الترابط بين المتغيرات، لأن الفرد أو الدولة ينفقون دخلهم على السلع والخدمات المختلفة ومنها التعليم والصحة والغذاء.

٤. إن تحسن أحد جانبي التنمية البشرية يبين أن هناك اهتماماً بجانب دون آخر، مما يسهل عملية توقع أحوال التنمية البشرية في المستقبل([2])، أما تحسن المؤشرين بشكل متناغم فيبين أن هناك تقدماً في تحقيق كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي([3])، خاصة أن الصلة بين النمو الاقتصادي والتقدم البشري ليست تلقائية فكثيراً ما فشل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان عديدة في افادة شعوبها من ثماره([4]).

٣:٢:١- الطريقة التي يتم بها بناء الدليل الحالي:

يتم بناء دليل التنمية البشرية الحالي بالطريقة التالية: يتم تحديد قيمة قصوى وقيمة دنيا لكل من المؤشرات التي يتضمنها الدليل الحالي، فالعمر المتوقع عن الولادة حددت قيمته القصوى بـ ٨٥ سنة والدنيا بـ ٢٥ سنة، ومعدلات الامية حددت قيمتها القصوى بـ ١٠٠% والدنيا بـ صفر، ومعدلات القيد في المستويات الدراسية حددت قيمتها العليا بـ ١٠٠% والدنيا صفر.

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٣) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣*، ص١١.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢٣.

([3]) Barbara Parker (١٩٩٨) *Globalization and business practice: managing across boundaries*, Op. Cit., P.٢٥٤.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص٢٣.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار فقد حددت قيمته القصوى بـ ٤٠٠٠٠ دولار والدنيا بـ ١٠٠ دولار، ومن ثم يتم حساب قيمة كل مؤشر من المؤشرات في البلد المعني من خلال المعادلة:

$$I = \frac{Actual\ X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}$$

أما دليل الدخل فيحسب من خلال المعادلة التالية:

$$W_{(y)} = \frac{Log\ \text{Actual}\ Y_i - Log\ Y_{min}}{\text{Log}\ Y_{max} - Log\ Y_{min}}$$

بعد ذلك يحسب مؤشر الصحة من خلال معادلة العمر المتوقع، ومؤشر التعليم من خلال ضرب قيمة معادلة معدلات محو الامية في اثنين ومعادلة معدلات القيد في واحد ثم جمع المعادلتين وقسمتها على ثلاثة، أما مؤشر الدخل فيحسب من خلال المعادلة اللوغريتمية السابقة([1])، فدليل التنمية البشرية لأعلى بلد على سلم الدليل وهو (كندا) تم حسابه حسب هذه الطريقة كما يلي:

مؤشر الصحة = ٠,٩٠

مؤشر التعليم = ٠,٩٩

مؤشر الدخل = ٠,٩٠٥

ومنها دليل التنمية البشرية يساوي ٠,٩٣٢ لعام ١٩٩٧.

أما أقل دولة على سلم الدليل وهي (سيراليون) فدليلها كما يلي:

مؤشر الصحة = ٠,٢٠

مؤشر التعليم = ٠,٣٢

مؤشر الدخل = ٠,٢٣٦

ومنها دليل التنمية البشرية يساوي ٠,٢٥٤ لعام ١٩٩٧.

([1]) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report* ١٩٩٩, P.١٥٩.

ودليل التنمية البشرية للاردن مثلاً كالآتي:

مؤشر الصحة = ٠,٧٥

مؤشر التعليم = ٠,٨٠

مؤشر الدخل = ٠,٥٩١

فدليل التنمية البشرية يساوي ٠,٧١٥ لعام ١٩٩٧.

وبناءً على ذلك يكون ترتيب البلدان كما يلي:

كندا = ٠,٩٣٢، ثم الاردن = ٠,٧١٥، ثم سيراليون = ٠,٢٥٤، وهذه الطريقة تعرضت لكثير من الانتقادات كما مر سابقاً.

٣:٢:٢- الطريقة الجديدة المقترحة لبناء الدليل:

تتضمن الطريقة المقترحة لبناء الدليل الجديد العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية من جهة ومؤشر النمو الاقتصادي من جهة أخرى كما يلي:

أولاً: تعتمد مؤشرات دليل التنمية البشرية الحالي، ويضاف اليها مؤشر جديد يمثل متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية كمؤشر للتغذية ويحسب بنفس الطريقة التي تحسب بها المؤشرات الثلاثة السابقة، ويتم تحديد قيمة قصوى لهذا المتغير تبلغ ٤٠٠٠ سعر حراري وهي تزيد عن أعلى متوسط في العالم بـ ٢٠٠ سعر تقريباً. حيث بلغ المتوسط في الدانمارك عام ١٩٩٦ (٣٨٠٨) سعر حراري[1]، وتبلغ أيضاً ضعف القيمة المتبقية من طرح الحد الادنى الضروري للبقاء بالنسبة للشخص والتي يجب أن لا تقل عن ١٠٠٠ سعر حراري[2] من الحد الذي يلبي المتطلبات الاساسية

(1) United Nations Development Program (١٩٩٩) Human Development Report ١٩٩٩, Table ٢٠, P. ٢١١.

(2) مصطفى الجبلي (١٩٩٠) *تلبية الحاجات الغذائية الاساسية للعالم العربي، بعض التقديرات لاحتمالات المستقبل*، مصدر سابق، ص١٦٤.

للفرد البالغ بظروف عمل متوسطة والبالغ ٢٥٠٠ سعر حراري يومياً.

فيصبح مؤشر التغذية لكندا = $\frac{٣٠٥٦ - ١٠٠٠}{٤٠٠٠ - ١٠٠٠} = ٠,٦٩$

ومؤشر التغذية لسيراليون = $\frac{٢٠٠٢ - ١٠٠٠}{٤٠٠٠ - ١٠٠٠} = ٠,٣٣$

ومؤشر التغذية للاردن = $\frac{٢٦٨١ - ١٠٠٠}{٤٠٠٠ - ١٠٠٠} = ٠,٥٦$

ثانياً: يتم جمع قيم مؤشرات التعليم والصحة والتغذية لكل بلد بحيث تعبر عن حالة التنمية البشرية في البلد المعني:

فيصبح مؤشر التنمية البشرية لكندا = $\frac{٠,٩ + ٠,٩٩ + ٠,٦٩}{٣} = ٠,٨٦٠$

ومؤشر التنمية البشرية للاردن = $\frac{٠,٧٥ + ٠,٨٠ + ٠,٥٦}{٣} = ٠,٧٠٣$

ومؤشر التنمية البشرية لسيراليون = $\frac{٠,٢ + ٠,٣٢ + ٠,٣٣}{٣} = ٠,٢٨٣$

فيصبح مؤشر التنمية البشرية لكندا = ٠,٨٦٠، والاردن = ٠,٧٠٣، وسيراليون = ٠,٢٨٣

ثالثاً: يطابق هذا المؤشر مع مؤشر الدخل لكل بلد حيث يتم ترتيب الدول تنازلياً كما في طريقة دليل التنمية البشرية الحالي، فيكون كما يلي:

البلد	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر الدخل
كندا	٠,٩٠	٠,٩٩	٠,٦٩	٠,٨٦٠	٠,٩٠٥
الاردن	٠,٧٥	٠,٨٠	٠,٥٦	٠,٧٠٣	٠,٥٩١
سيراليون	٠,٢٠	٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٢٨٣	٠,٢٣٦

رابعاً: الملاحظ من الدليل المقترح أن كندا لديها مؤشر دخل أعلى من مؤشر التنمية البشرية وهذا يعني أن لديها امكانية لافادة شعبها من ثمار النمو الاقتصادي بشكل أكبر من المتحقق وذلك لتحقيق التوازن الانمائي.

أما الاردن وسيراليون فلديها مؤشر تنمية بشرية أعلى مما يعني أن لديها امكانية لاستخدام قدراتها البشرية بشكل أفضل لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

وفي الحالة التي يكون المؤشران فيها متقاربين فهذا يعني أن هناك تناغماً بين كلا المؤشرين، ويمكن للدولة تحقيق تحسن في كل من القدرات البشرية والنمو الاقتصادي.

والفرق بين كلا المؤشرين للبلد الواحد يمكن أن نطلق عليه فجوة التنمية البشرية (Human development gap) ففي الحالة التي يكون فيها مؤشر التنمية البشرية أكبر من مؤشر الدخل تكون الفجوة موجبة كما في حالتي الاردن وسيراليون، وفي الحالة التي يكون فيها مؤشر الدخل أكبر من مؤشر التنمية البشرية فتكون الفجوة سالبة كما في حالة كندا، وعندما تكون الفجوة صفر أو قريبة من الصفر فمعنى ذلك أن الدولة قد حققت توازنا انمائيا ولا بد لها من تحسين كلا المؤشرين نسبة للدول التي حققت قيمة أعلى منها على المؤشرين وتجدر الاشارة هنا الى أنه يمكن حساب أدلة التنمية البشرية الاخرى بنفس الطريقة، وكذلك أدلة التنمية البشرية داخل الدولة نفسها، وبهذه الطريقة يمكن مقايسة كلا المؤشرين مع ما تحقق على مستوى الدول الأخرى.

نستخلص مما سبق أن التنمية البشرية تهتم بتحسين القدرات البشرية في جانب، وذلك من خلال توفير التعليم بالقدر الكافي لأفراد المجتمع سواء كان ذلك عن طريق التعليم النظامي (المراحل الاساسية والثانوية والعليا) أو التعليم غير النظامي (محو الامية والتدريب)، وتوفير الرعاية الصحية أيضاً سواء كان ذلك من خلال الوقاية من الامراض التي يمكن أن يتعرض لها الفرد أو المجتمع أو معالجتها، بالاضافة الى توفير الظروف الصحية المناسبة سواء كان ذلك عن طريق توفير السكن المناسب وتوفير المياه الصحية ومحاربة التلوث وغيرها من الامور، اضافة الى توفير الامن الغذائي، حيث أن الافراد الذين لا يعانون من سوء التغذية يتمتعون بحياة أفضل بالاضافة الى قدرتهم على زيادة انتاجيتهم أكثر من الذين يعانون من سوء التغذية، وفي الجانب الآخر استخدام هذه القدرات البشرية المحسنة في الاغراض الانتاجية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يتم الربط بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي لتحقيق التوازن الانمائي والذي يضمن تحقيق مزيد من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بشكل دائم ومستمر، وبنفس الوقت لا بد من توفير الظروف الملائمة لاشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم سواءً كانت الاقتصادية أو الاجتماعية لأن ذلك سيثري كلاً من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي أيضاً.

وبعد أن تم التعرف على مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها وأثر السياسات الاقتصادية عليها ومتضمناتها، وفي ضوء التركيز على وجود علاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وقصور دليل التنمية البشرية عن اظهار مثل هذه العلاقة اضافة الى الانتقادات الموجهة للمؤشرات المستخدمة في بناء الدليل تم اقتراح دليل جديد يربط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ليعكس حالة التنمية البشرية مقارنة بالنمو الاقتصادي المتحقق، والفجوة بين المؤشرين أطلق عليها فجوة التنمية البشرية، وسيتم التعرف على حالة التنمية البشرية في المناطق المختلفة من العالم في الفصل الرابع.

* * *



الفصل الرابع

التنمية البشرية في المناطق المختلفة من العالم

٤:١- متضمنات التنمية البشرية

٤:١:١- تطور التعليم .

٤:١:٢- الاوضاع الصحية .

٤:١:٣- التغذية والفقر .

٤:٢- توزيع الدخل .

٤:٣- دليل التنمية البشرية المقترح .

٤ـ الفصل الرابع : التنمية البشرية في المناطق المختلفة من العالم

تركز التنمية البشرية كما مر سابقاً على تنمية القدرات البشرية وذلك لاستخدامها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود ، والاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي في توسيع خيارات الشعوب ، وقد حققت دول العالم بشكل عام تحسناً في مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي معاً ، ولكن هناك تفاوتاً فيما بينها .

فقد أظهرت البيانات تحسناً في مؤشرات التنمية البشرية في الدول النامية بسرعة تجاوزت ثلاث مرات السرعة التي كانت البلدان الصناعية قد حققتها قبل قرن([1])، ولكن بنفس الوقت زادت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث نسب النمو الاقتصادي المحققة ، حيث فاقت سرعة النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ٢,٧ مرة مقارنة بالبلدان النامية ([2])، اضافة الى الفجوات العالمية التي يتسم بها الاقتصاد العالمي بشكل عام والمتمثلة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية بين فئات السكان المختلفة في المناطق المختلفة والتي يعكسها الجدول(٤-١)

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥* ، ص١٣.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢* ، ص٣٥.

جدول (٤-١)

التفاوت في الاقتصاد العالمي ١٩٨٩

فئة الدخل	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي دولار	الثروة العالمية مليار دولار	التجارة العالمية مليار دولار	الاستثمار المحلي العالمي مليار دولار	الادخار القومي العالمي مليار دولار
أفقر ٢٠%	٢٦٢ * ١,٧%	٢٧٦,٢ ** ١,٤%	٥٦,١ ** ١,٤%	٥٤,٩ ** ٠,٩٥%	٤٢,٧ ** ٠,٩٨%
ثاني ٢٠%	٣٤٦ ٢,٢٥%	٣٦٥,٠ ١,٨٥%	٨٠,٢ ١,٣٥%	١١٤,٩ ٢,٦٢%	١١٠,٧ ٢,٥٣%
ثالث ٢٠%	٤٢٧ ٢,٧٧%	٤٥٣,١ ٢,٣%	١٤٩,٩ ٢,٥٣%	١٢٨,٣ ٢,٩٢%	١١٣,١ ٢,٥٩%
رابع ٢٠%	٢٢٠٣ ١٤,٢٩%	٢٣١٩,٦ ١١,٧٥%	٨٢٥,٨ ١٣,٩٤%	٥٥٥,٤ ١٢,٦٥%	٥٨٤,٩ ١٣,٣٩%
أغنى ٢٠%	١٥٤١١ ١٠٠%	١٦٣٢١,٩ ٨٢,٧%	٤٨١٣ ٨١,٢٣%	٣٥٣٧,٧ ٨٠,٥٦%	٣٥١٨,٣ ٨٠,٥١%

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، جدول ٢-١ ، ص ص٩٨-١٠١ .

* نسبة أفقر ٢٠% من عدد السكان العالمي إلى نسبة أغنى ٢٠% من عدد السكان العالمي .

** نسبة الـ ٢٠% من السكان من الاقتصاد العالمي .

وفي الوقت الذي تحقق فيه الدول المتقدمة مزيداً من التحسن في مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي نجد أن معاناة الدول النامية تزداد ، من حيث ازدياد ديونها المختلفة سواءً منها المالية المتمثلة بديونها المادية ، والاجتماعية التي تتمثل في اهمال الاستفادة من قدرات شعوبها ، والبيئية نتيجة لاستنزاف مواردها الطبيعية[1] ، مما يجعل هناك مزيداً من العوائق في طريق تحقيق تقدم كبير في هذا المجال .

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١*، ص١٣.

اضافة الى ما سبق فإن ايرادات غالبية الدول النامية تقل عن نفقاتها مما يشكل عائقاً اضافياً أمامها ، رغم أنها تحاول تقليل التفاوت بين الاغنياء والفقراء عن طريق الانظمة الضريبية ثم اعادة تدويرها الى الخدمات الاجتماعية عن طريق الموازنـــة ، اسوة بالدول الصناعية التي زاد انفاقها الحكومي مــن ٣٠% مــن النـــاتج المحلـــي الاجمالي عام ١٩٦٠ الى حوالي ٥٠% عام ١٩٩٥ ، حيث ذهب أكثر مــن نصـــف الزيادة الى التحويلات الاجتماعية العالية والتي ارتفعت من ٩% الى ٢٠% في الفترة نفسها([1]) ، وفي الوقت نفسه لا تمثل المعونات الانمائية الرسمية التي تقدمها الـــدول المتقدمة إلا نسباً متواضعة بلغت ٤٥ ملياراً من الدولارات عام ١٩٩٢ انخفضـــت الـــى ٣٤,٥ ملياراً عام ١٩٩٨ ، وهـــذه القيمـــة تمثـــل حوالـــي ٠,١٥% مـــن ناتجهـــا القومـــي الاجمالـــي فقـــط([2]) ، علماً بأن ما تحتاجه الدول النامية لتـــوفير الحاجات الانسانية الاساسية يقدر مابين ٧٠ الى ٨٠ ملياراً سنوياً([3]) .

ورغم الانتشار الواسع لظاهرة العولمة وسيطرتها علـــى نســـبة كبيـــرة مـــن الاقتصادية العالمية والتي تتمثل سماتها الرئيسية بحرية التجارة وتدفقات رأس المـــال وازالة العوائق الجمركية وتبشيرها باستفادة الدول النامية من ميزاتها ، نجد أن عـــدم العدالة في توزيع الدخل العالمي قد ازداد ، حيث ارتفعت نسبة الدول الغنيـــة مقابـــل الفقيرة من الدخل العالمي من ١:٣٥ عام ١٩٥٠ الى ١:٧٢ عام ١٩٩٢([4]) ، وكثير من الدول الاقل نمواً أصبحت مهمشة نسبة لفرص العولمة أيضاً ، ففي الوقت الـــذي تضاعفت فيه قيمة الصادرات العالمية ، انخفض نصيب هذه الدول منها مـــن ٠,٦% عام ١٩٨٠ الى ٠,٤% عام ١٩٩٧([5]) في حين بلغ نصيب الـــ ٢٠% من الســـكان

([1]) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report* ١٩٩٩, P.٩٣.

([2]) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, P.٢٠٥،٢٢٢.

([3]) Ibid., P.٩.

([4]) Ibid., P.٦.

([5]) Ibid., P.٩.

الذين يعيشون في الدول الغنية ٨٢% من توسيع التجارة العالمية([1]) ، بالإضافة إلى أن واردات الدول المتقدمة من البلدان النامية لا تمثل إلا نسبة ٣% فقط من سوق السلع المصنعة ، فحسب دراسة أجراها صندوق النقد الدولي حول هذا الموضوع تبين أن هذه البلدان تقيم أعلى الحواجز الجمركية أمام صناعة المنسوجات والملابس من البلدان النامية ، حيث بدون هذه الحواجز يمكن لها أن تزيد صادراتها من المنسوجات بنسبة ٨٢% ومن الملابس بنسبة ٩٣% ، فانتهاك البلدان الصناعية لمبادىء التجارة الحرة تكلف البلدان النامية ما يقدر بـ ٥٠ مليار دولار سنوياً([2]) . وهناك رأي مفاده أن ٧% فقط هو المطبق من الاتفاقيات الموقعة للتجارة الحرة حسب اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) ([3]) .

وارتفاع متوسط نصيب الفرد في الدول الغنية للمؤشرات الاقتصادية سابقة الذكر أوجد بوناً شاسعاً في أنماط الاستهلاك في الدول الغنية أيضاً مقابل الدول الفقيرة حيث زاد باضطراد على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية بنسبة بلغت ٢,٣% سنوياً ، ومن سمات هذه الانماط أنها غير موالية للبيئة حيث تستنزف الموارد البيئية وتتسبب في زيادة التلوث والنفايات . ([4]) ، ويقدر متوسط التكاليف الاجتماعية للضرر البيئي غير المحسوب وغير المدفوع في أوروبا لوحدها بـ ٤% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي([5]) وفي المقابل نجد أن أكثر من بليون نسمة محرومون من حاجات الاستهلاك الاساسية ، وبليوني شخص يعانون من فقر الدم على المستوى العالمي أيضاً([6]) .

([1]) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report ١٩٩٩*, P.٣.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤* ، الإطار (٤-١)، ص٦٦.

([3]) اسماعيل العربي (١٩٧٩) *التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص١٠٦

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨* ، ص٤.

([5]) المصدر نفسه، ص١٠.

([6]) المصدر نفسه، ص٢.

أما بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية فهناك فجوة واضحة بين مناطق العالم المختلفة سواءِ من حيث توزيع الدخل أو تطور التعليم أو الوضع الصحي أو الامن الغذائي ، حيث بينت البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات تحسناً بشكل عام ولكن لا زالت هناك تفاوتات سواءً كان ذلك على مستوى مناطق العالم أو الدول في المنطقة الواحدة أو حتى داخل الدولة نفسها في الريف والحضر أو بين الذكور والاناث وهذا ما سيتم بيانه بشيء من التفصيل تالياً .

٤ : ١ ـ متضمنات التنمية البشرية :

يضم هذا الجانب المؤشرات الاساسية الثلاثة التي تهدف إلى تنمية القدرات البشرية ، حيث أظهرت دول العالم تبايناً في هذا الجانب وكما يلي :

٤ : ١ : ١ – تطور التعليم :

في الوقت الذي أخذ فيه التغير التقني يؤثر على كل مظهر من مظاهر الحياة تقريباً ، اكتسى التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بنفس الوقت ، وقد أعتبر التوسع الذي شهدته الانظمة التعليمية للدول الصناعية باتجاه التعليم المستمر والتعليم المفتوح استجابة طبيعية للمعدل المتسارع للتغير التقني في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لاستيعابه والمشاركة فيه أيضاً ، خاصة أن ما يساوي ٧٥% من جميع المنتوجات في الاسواق الغربية فيما بين سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ إما أنها جديدة أو تقدم بشكل مختلف عما سبق([١]) ، وقد أنفقت الدول الغنية نسبة تتراوح بين ٢،٢ – ٧,١% من ناتجها القومي الاجمالي على التعليم ، وبعضها

([١]) أنطوان زحلان (١٩٩٠) *احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية*، مصدر سابق، ص٢٤، ٢٦.

ينفق أكثر من ٣٠% من موازنتها عليه[1] ، والقاعدة العامة أن يمثل الانفاق على التعليم من ٣ – ٦% من الناتج القومي الاجمالي ومن ١٥% – ٢٠% من ميزانية الدولة . وأقل من نصف هذه النسبة بقليل يوجه للتعليم الابتدائي[2] .

وعلى الرغم من أنه ليس هناك تفاوت كبير في الاهمية النسبية للانفاق على التعليم من اجمالي الناتج القومي أو الانفاق الحكومي إلا أن التفاوت الواسع يظهر في قيمه المطلقة ، حيث التفاوت في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بين المناطق أو الدول المختلفة .

والواقع أن هذه النسب لا تتقيد فيها أغلبية البلدان حيث تتجاوزها أحياناً أو تقل عنها وذلك بناءً على الاولويات الاجتماعية للبلد والموارد المالية المتوفرة لديه ، لكن في الغالب لا تقل هذه النسبة عن الحدود الدنيا كما يبين الجدول (٤–٢) .

وعادة ما يتم توجيه هذا الانفاق الى الشقين المهمين من التعليم بالنسبة لأغلبية دول العالم وهما : محو الامية والتعليم الرسمي (النظامي) .

---

(1) Frederick Harbison and Charles A. Myers (١٩٧٥) *Education , Manpower , and economic growth:, strategies of human resource development*, Op. Cit., P.٤٨،٢١٧.

(2) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*، مصدر سابق، ص١٠٤.

* مليون دولار

جدول (٤-٢)

الانفاق على التعليم في بعض البلدان العربية وبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي(١) وكنسبة من الانفاق الحكومي(٢) % للفترة من ١٩٧٠-١٩٩٧

ت	الدول	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠		١٩٩٥-١٩٩٧	
		(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
	دول عربية مختارة :								
١-	الجزائر	٧,٩	٣١,٦	٧,٨	٢٤,٣	٥,٥	٢١,١	٥,١	١٦,٤
٢-	مصر ١٩٨١-١٩٩١	٤,٨	١٥,٨	(٥,٧)	(٩,٤)	(٤,٧)	(٩,٧)	٤,٨	١٤,٩
٣-	الاردن	٣,٧	٩,٣	٦,٦	١٤,٤	٨,٩	١٧,١	٧,٩	١٩,٨
٤-	المغرب	٣,٥	١٦,٦	٦,١	١٨,٥	٥,٥	٢٦,١	٥,٣	٢٤,٩
٥-	السعودية	٣,٥	٩,٨	٤,١	٨,٧	٦	١٧,٨	٧,٥	٢٢,٨
٦-	السودان ١٩٩٥	٣,٧	١٢,٦	٤,٣	٩,١	(١,٤)	(٢٢,٨)	١,٤	-
٧-	تونس	٧,١	٢٣,٢	٥,٤	١٦,٤	٦,٢	١٣,٥	٧,٧	١٩,٩
٨-	الامارات العربية	-	-	١,٣	-	١,٧	١٤,٦	١,٨	١٦,٧
	دول مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي :								
١-	النمسا	٤,٥	٨,١	٥,٥	٨	٤,٧	٨,٤	٥,٤	١٠,٤
٢-	بلجيكا	-	-	٦	١٦,٣	٥	-	٣,١	٦
٣-	الدانمارك	٦,٧	١٦,٩	٦,٧	٩,٥	٧,١	١١,٨	٨,١	١٣,١
٤-	فنلندا	٥,٩	-	٥,٣	-	٥,٧	١١,٩	٧,٥	١٢,٢
٥-	فرنسا	٤,٨	٢٤,٩	٥	-	٥,٤	-	٠,٦	١٠,٩
٦-	اليابان	-	-	-	-	(٣,٦)	(١٠,٤)	٣,٦	٩,٩
٧-	كوريا الجنوبية	٣,٤	-	٣,٧	١٤,١	(٤,٢)	(١٤,٨)	٣,٧	١٧,٥
٨-	المكسيك	٢,٣	-	٤,٧	٢٠,٤	٣,٧	١٢,٨	٤,٩	٢٣
٩-	بريطانيا	٥,٣	١٤,١	٥,٦	١٣,٩	(٥,٤)	(١١,٢)	٥,٣	١١,٦
١٠-	أمريكا	(٤,٩)	(١٥,٥)	٥,٢	١٢,٣	-	-	٥,٤	١٤,٤

المصدر :

1- UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ , Table ١١ , PP. ١٩٤-١٩٧ .

2- UNESCO (١٩٩٩) Statistical Yearbook ١٩٩٩ , Table ١١,١٨ , PP. ٤٩٠-٥١٣ .

ملاحظة : الارقام بين الاقواس لسنة قريبة من السنة المذكورة في أعلى الجدول .

٤:١:١:١- محو الامية :

زادت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في البلدان النامية من ٤٨,١% عام ١٩٧٠ الى ٧٢,٣% عام ١٩٩٨ أي بمقدار النصف تقريباً ، وهناك تباين بين المناطق والبلدان ففي حين وصلت الى ٩٠% في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فإنها لا زالت ٥٩,٧% في الدول العربية ، وحوالي ٥٠% في الاقطار الاقل نمواً كما يوضح الجدول (٤-٣) .

جدول (٤-٣)

معدلات الامية في بعض مناطق العالم %

للفترة من ١٩٧٠-١٩٩٨

المنطقة	١٩٧٠			١٩٨٠			١٩٩٠			١٩٩٨		
	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث
الاقطار النامية	٥١,٩	٣٩,٨	٦٤,٢	٤١,٨	٣٠,٩	٥٢,٩	٣٢,٦	٢٣,٥	٤١,٩	٢٧,٧	١٩,٧	٣٥,٥
الاقطار الاقل نمواً	٧٣,٢	٦٢,١	٨٤,٥	٦٦,٠	٥٤,٢	٧٧,٧	٥٧,٧	٤٦,٥	٦٨,٨	٤٩,٣	٣٨,٦	٥٩
الاقطار العربية	٧٠,٧	٥٦,١	٨٥,٠	٦٠,٠	٤٥	٧٥,٢	٤٨,٨	٣٥,٠	٦٣,٤	٤٠,٣	٢٨,٥	٥٢,٧
الاقطار المتقدمة	٥,٧	٣,١	٨,٠	٣,٤	٢,٠	٤,٧	١,٩	١,٣	٢,٥	-	-	-
العالم	٣٧	٢٨,٥	٤٥,٢	٣٠,٦	٢٢,٨	٣٨,٢	٢٤,٨	١٨,١	٣١,٤	٢١,٢	١٥,٤	٢٦,٩

المصدر :

١- UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ , Table ١ , P. ١٦٠ and Table ٢ , P. ١٦٤ .

٢- UNESCO (١٩٩٩) Statistical Yearbook ١٩٩٩ , Table ١١.S.١ , P١١,٧-٨ .

اضافة الى ذلك هناك تفاوت بين الذكور والاناث ففي حين بلغ المعدل ٨٠,٣% بين الذكور في الدول النامية عام ١٩٩٨ فإنه لا زال ٦٤,٥% بين الاناث وهذا يشكل نسبة ١:١،٢٤ ، أما في الدول العربية فمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الذكور يبلغ ٧١,٥% في حين يبلغ المعدل بين الاناث ٤٧,٣% أي بنسبة ١:١،٥١ وهذه أعلى من النسبة المتحققة في الدول النامية نفسها ، ورغم هذا المعدل المنخفض للنساء فالتقدم المحرز في مجال تعليم المرأة في الدول العربية احتل مركز الصدارة حيث زادت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الاناث أكثر من النصف للفترة من ١٩٧٠-١٩٩٨ حيث ارتفعت من ١٥% عام ١٩٧٠ الى ٤٧,٣% عام ١٩٩٨ .

أما على مستوى البلدان فهناك تفاوت واضح وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية ، فمعدل الرجال الاميين في البلدان النامية في الريف يصل الى ٤٣% ويساوي ضعف المعدل لمن هم في المناطق الحضرية ، أما بالنسبة للاناث فيبلغ المعدل ٦٦% في الريف مقابل ٣٨% في الحضر[١] .

ورغم التقدم المحرز في مجال محو الامية على المستوى العالمي فإنه لا يزال هناك تراكمات هائلة من أعداد الاميين في العالم النامي، حيث يصل عددهم الى (٨٤٠) مليوناً من البالغين ، تشكل النساء نسبة ٦٤% منهم حيث يقدر عددهن بـ (٥٣٨) مليوناً ، ونصف هؤلاء الاميين تقريباً وعددهم (٤٠٧) مليوناً في جنوب آسيا[٢] .

٤:١:١:٢- التعليم الرسمي :

يعد التعليم الرسمي مؤشراً مهماً على درجة اهتمام الدولة بالتعليم ويشمل المراحل التعليمية الثلاث (الاساسي والثانوي والتعليم العالي) ، ويمتد هذا التعليم

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧* ، ص٤٢.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧* ، ص٣٠.

للمرحلتين الاساسية والثانوية فقط الى أكثر من عشر سنوات اضافة الـــى المرحلــة الثالثة التي تضم التعليم العالي بمختلف مراحله ومستوياته ، وقد ارتفعت معدلات القيد في التعليم الرسمي بشكل عام في العالم بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ لجميع المستويات ، فقد ارتفعت نسب التسجيل من ٥٠,٣% الى ٦٤% في العالم للعامين المذكورين في حين ارتفعت من ٤٠,٨% الى ٦٠% في جميع الدول النامية ، أما في البلدان الاقــل نمواً فقد ارتفعت من ٢٣,٤% الى ٣٧% ، وفي البلدان العربية مــن ٣٤,٩% الـــى ٦٠%(١) ، وهناك تفاوت بين هذ النسب في المستويات المختلفــة وبــين المنــاطق المختلفة وبين الذكور والاناث أيضاً كما يظهر في الجدول (٤-٤) ، ففي حين كانت الفجوة لنسب التسجيل في جميع المستويـــات ١:١،٧٢ عام ١٩٧٠ بين الدول المتقدمة والدول النامية ، انخفضت إلى ١:١،٤٧ عام ١٩٩٧ ، والفجوة بين الدول المتقدمــة والدول العربية كانت ١:٢ عام ١٩٧٠ انخفضت إلى ١:١،٤٩ عام ١٩٩٧ ، ولكــن الفجوة بين نسب التسجيل في التعليم العالي أكثر من ذلك بكثير فقد كانت ١:٩ عــام ١٩٧٠ انخفضت إلى ١:٥ عام ١٩٩٧ ، وبين الدول العربية كانت ١:٦,١ انخفضت إلى ١:٣,٥ تقريباً عام ١٩٩٧ ، وهذه الفجوة بين البلدان الاقل نمواً تتســع أيضـــاً ، وتتسع الفجوة أيضاً في نسب التسجيل للاناث وخاصة في التعليم العالي حيث لا زالت النسبة في عام ١٩٩٧ تساوي ١:٦,٥ بين الدول المتقدمة والدول النامية و ١:٤,٥ بين الدول المتقدمة والدول العربية ، وهذه الفجوة بين الذكور والاناث على مستوى الدولة تبدو واضحة أيضاً حيث بلغت عام ١٩٩٧ في الدول النامية للتعلــيم العــالي ١:١،٤ وفي الدول العربية ١:١،٢ .

(١) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, P.١٦٠.

جدول (٤-٤)

نسب التسجيل لمختلف المراحل التعليمية في بعض مناطق العالم %

للفترة من ١٩٧٠-١٩٩٧

المرحلة التعليمية		الاساسي			الثانوي			العالي			جميع المستويات		
المنطقة والسنة		المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث
الدول	١٩٧٠	٨١,٢	٩٠,٣	٧١,٧	٢٢,٧	٢٩,١	١٦,٠	٢,٩	٤,٠	١,٧	٤٠,٨	٤٧,٠	٣٤,٤
النامية	١٩٨٠	٩٤,٩	١٠٣,٧	٨٥,٧	٣٥,٣	٤١,٩	٢٨,٣	٥,٢	٦,٧	٣,٧	٥٠,٢	٥٦,٣	٤٣,٨
	١٩٩٠	٩٨,٨	١٠٥,٦	٩١,٧	٤٢,٢	٤٨,٢	٣٦,٠	٧,١	٨,٥	٥,٧	٥٢,٧	٥٧,٦	٤٧,٥
	١٩٩٧	١٠١,٦	١٠٧,٥	٩٥,٤	٥١,٧	٥٦,٦	٤٦,٤	١٠,٣	١٢,٠	٨,٦	٥٨,٩	٦٣,٤	٥٤,٣
الدول	١٩٧٠	٤٧,٦	٥٩,٧	٣٥,٤	١٠,٣	١٥,١	٥,٣	١	١,٦	٠,٣	٢٣,٤	٣٠,٣	١٦,٥
الاقل	١٩٨٠	٦٦	٧٧,١	٥٤,٧	١٤,٨	٢٠,٥	٨,٩	١,٨	٢,٧	٠,٩	٣٢,٤	٣٩,١	٢٥,٥
نمواً	١٩٩٠	٦٥,٨	٧٣,٤	٥٨,٠	١٧,٢	٢١,٨	١٢,٦	٢,٥	٣,٦	١,٣	٣٣,٧	٣٨,٨	٢٨,٥
	١٩٩٧	٧١,٥	٨٠,٦	٦٢,٣	١٩,٣	٢٣,٥	١٥,٠	٣,٢	٤,٦	١,٧	٣٦,٤	٤١,٨	٣٠,٨
الدول	١٩٧٠	٦٤,٣	٧٩,٥	٤٨,٤	٢٠,٢	٢٧,٦	١٢,٥	٤,٣	٦,٦	٢,١	٣٤,٩	٤٤,٥	٢٤,٩
العربية	١٩٨٠	٧٩,٠	٩٠,١	٦٧,٥	٣٨,٥	٤٧,١	٢٩,٦	٩,٦	١٢,٩	٦,١	٤٧,٨	٥٦,٠	٣٩,٢
	١٩٩٠	٨١,٤	٩٠,٠	٧٢,٤	٥٢,٢	٥٩,١	٤٤,٩	١١,٤	١٤,١	٨,٦	٥٤,٦	٦١,١	٤٧,٨
	١٩٩٧	٨٤,٧	٩٢,١	٧٦,٩	٥٦,٩	٦١,٢	٥٢,٣	١٤,٩	١٧,٣	١٢,٤	٥٧,٩	٦٣,٠	٥٢,٦
الدول	١٩٧٠	٩٩,٢	٩٩,٥	٩٩,٠	٧٥,٧	٧٦,٩	٧٤,٥	٢٦,١	٣١,٨	٢٠,٣	٧٠,١	٧٢,٤	٦٧,٨
المتقدمة	١٩٨٠	١٠٠,٩	١٠١,١	١٠٠,٦	٨٩,٤	٨٩,١	٨٩,٧	٣٦,٢	٣٦,٢	٣٦,١	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣
	١٩٩٠	١٠١,٠	١٠١,٢	١٠٠,٧	٩٣,٩	٩٢,٩	٩٤,٨	٤٤,٥	٤٢,٦	٤٦,٤	٨٠,٩	٨٠,١	٨١,٨
	١٩٩٧	١٠٢,٧	١٠٢,٩	١٠٢,٤	١٠٠,١	٩٨,٩	١٠١,٤	٥١,٦	٤٧,٧	٥٥,٧	٨٦,٣	٨٤,٧	٨٨,٠
العالم	١٩٧٠	٨٩,٩	٩٧,٥	٨١,٩	٣٦,٤	٤١,٨	٣٠,٧	٩,٢	١١,٢	٧,١	٥٠,٣	٥٥,٨	٤٤,٦
	١٩٨٠	٩٥,٩	١٠٣,٣	٨٨,١	٤٦,٥	٥١,٦	٤١,١	١٢,٣	١٣,٤	١١,١	٥٥,٣	٦٠,٢	٥٠,٢
	١٩٩٠	٩٩,٢	١٠٥,٠	٩٣,٠	٥١,٨	٥٦,٥	٤٦,٩	١٣,٨	١٤,٦	١٣,٠	٥٧,٥	٦١,٤	٥٣,٣
	١٩٩٧	١٠١,٨	١٠٦,٩	٩٦,٤	٦٠,١	٦٤,٠	٥٦,٠	١٧,٤	١٨,١	١٦,٧	٦٣,٣	٦٦,٧	٥٩,٦

المصدر :

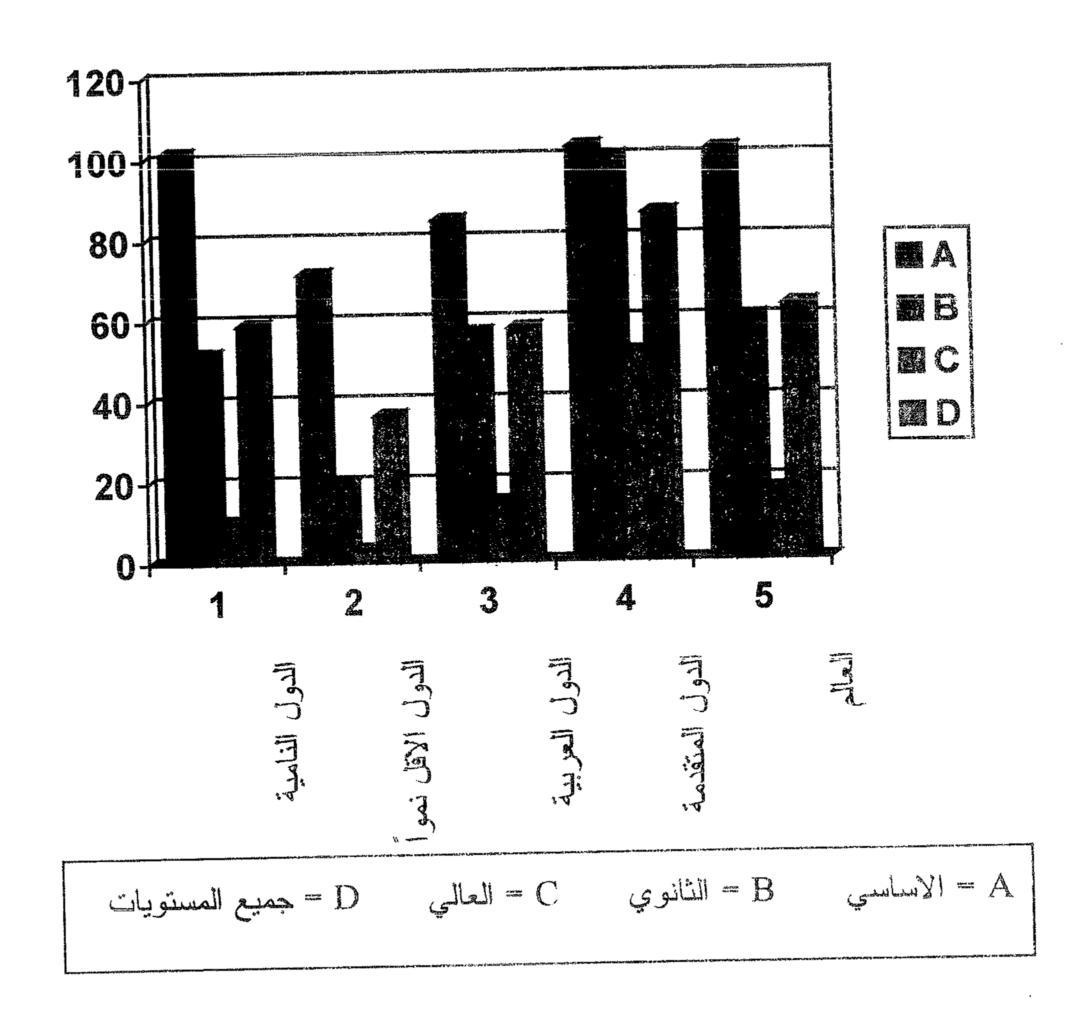
UNESCO (١٩٩٩) Statistical Yearbook ١٩٩٩ , Table ١١.S.٥ , P. ١١ . ١٨-٢٠ .

أما في التعليم الثانوي والابتدائي فلا زالت هناك فجوات ولكنها أقل منها في التعليم العالي ، فالفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في التعليم الثانوي بلغت ١:١،٩٣ عام ١٩٩٧ ، وبالنسبة للدول العربية بلغت ١:١،٧٦ ، وفي التعليم الابتدائي بلغت عام ١٩٩٧ بين الدول المتقدمة والدول النامية ١:١ تقريباً ، أما بين الدول المتقدمة والدول العربية فلا زالت أكبر من ١ حيث بلغت ١:١،٢١ في حين لا زالت هناك فجوات داخل الدول النامية والدول العربية بين الذكور والاناث في نسب التسجيل في حين تبدو متعادلة تقريباً في الدول المتقدمة

هذه النسب المتقاربة في الانفاق أو في التسجيل تؤكد بأن نوعية التعليم في مراحله المختلفة تختلف بين الدول التي حققت التنمية (الدول الصناعية) والدول التي تمر بمراحل التنمية الاولية (الدول النامية) ، وهذا يعني أن كفاءة مخرجات التعليم تختلف وفقاً للمعيارين الآنفي الذكر بين الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية أيضاً حيث قد يعود ذلك إلى انخفاض في مستويات التعليم الرسمي (الاكاديمي أو التطبيقي) في المراحل التعليمية المختلفة كما في الشكل (٤-١) ، مما يعني أن استخدام هذا المعيار كمياً في دليل التنمية البشرية للمقارنة بين مستوى التعليم في الدول المتقدمة والنامية قد لا يعطي مصداقية كبيرة للرقم المستخدم في دليل التنمية البشرية الحالي .

شكل رقم (٤-١)

نسب التسجيل لمختلف المراحل التعليمية في بعض مناطق العالم لعام ١٩٩٧



٤:١:٢- الوضع الصحي :

تعد العناية بصحة الفرد والمجتمع من الجوانب المهمة للتنمية البشرية ، وتختلف في العادة طبيعة الرعاية الصحية والعلاج الطبي من مجتمع الى آخر ومن منطقة الى أخرى ، ففي حين نجد أن البلدان الفقيرة والنامية تعاني من مشاكل صحية ذات نمط

معين خاص بها نتيجة للفقر وسوء الاوضاع البيئية والحياتية التي ترزح تحتها ، نجد أن الدول الغنية والمتطورة تعاني من مشاكل صحية هي الاخرى ذات نمط آخر . فالدول الفقيرة تعاني من الامراض المزمنة (المستعصية) والتي تتسبب في وفاة نسبة كبيرة من الاشخاص ، حيث يموت نحو ١٧ مليون نسمة كل عام جراء الامراض المعدية والمستعصية والطفيليات التي يمكن معالجتها كالاسهال والحصبة والملاريا والسل ، أما أفراد الدول الغنية فيعانون من أمراض الدورة الدموية التي كثيراً ما تكون مرتبطة بالغذاء وأسلوب الحياة ، ويلي ذلك الامراض المستعصية([1]) .

من هنا تكمن أهمية توفير الرعاية الصحية للفرد قبل الحاجة للعلاج الطبي فالرعاية الصحية تكلف أقل مما يكلف العلاج الطبي ، فهي تكلف مابين ٥٠٠-٦٠٠ دولاراً لانقاذ حياة الانسان عن طريق الرعاية الصحية الوقائية ، أما تحصين الطفل ضد الامراض الستة التي تؤدي الى وفاتهم فلا يكلف إلا نصف دولار سنوياً ، كما أن علاج الجفاف الناتج عن الاسهال لا يكلف إلا ١٠ سنتات فقط ، بالمقابل نجد أن الرعاية الطبية للفرد تكلف ما بين ٥٠٠-٥٠٠٠ دولار حسب نوع المرض([2]) .

ويختلف الانفاق على الصحة من دولة الى أخرى ، وذلك حسب أولوياتها ونوعية الامراض التي تواجهها ، فنجد مثلاً أن النسبة التي تنفقها الدول المتقدمة من ناتجها القومي الاجمالي مرتفعة بلغت عام ١٩٩٠ في أمريكا ١٢,٤% وفي كندا ٩% وفي السويد ٨,٧%([3]) مقابل ٠,٧% في جنوب آسيا مثلاً ، والجدول (٤-٥) يبين متوسط الانفاق الصحي لمناطق العالم المختلفة ، حيث بلغ المتوسط العالمي ٥,٦% كنسبة من الناتج القومي الاجمالي للفترة من ١٩٩٦-١٩٩٨ .

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧* ، ص٢٨.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١* ، ص٢٢، ٧١.

([3]) Peter Zweifel and Friedrich Breyer (١٩٩٧) *Health economics*, Op. Cit., P.٢.

ونسبة الانفاق المرتفعة للدول المتقدمة على الصحة بسبب مرض الآيدز التي تعاني منه المجتمعات المتقدمة(١) ، حيث بلغ حجم الانفاق العام على البحوث والتوعية المتصلة بالآيدز في أمريكا مثلاً ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ ، وكانت تكاليف العناية بكل مريض من مرضى الآيدز تتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ دولار سنوياً(٢) .

وتتمثل خطورة هذا المرض في أنه يتسبب بموت ٢,٥ مليون انسان سنوياً ، وقد راح ضحيته زهاء ١٢ مليون شخص منذ أن بدأ قبل ١٨ سنة(٣) وهو أكثر من ضعف من يموتون بالملاريا سنوياً والبالغ مليون شخص(٤) ، وقد وصل عدد الاصابات بهذا المرض عام ١٩٩٨ حوالي ٣٤ مليون اصابة(٥) وهناك ١٦٠٠٠ اصابة يومياً وقد قدر أن تصل الاصابات الى ٤٠ مليون اصابة عام ٢٠٠٠(٦) .

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨* ، ص٣٥.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠* ، ص٦٠.

(٣) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨* ، ص٣٤.

(٤) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report* ١٩٩٩, P.٤٢.

(٥) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, P.٤.

(٦) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨* ، ص٣٤.

جدول (٤-٥)

الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي %

للفترة من ١٩٦٠-١٩٩٨

ت	السنة / المنطقة	١٩٦٠	١٩٩٠	١٩٩٦-١٩٩٨
١-	جميع الدول النامية	١	١,٩	٢،٢
٢-	الاقطار الاقل نمواً	٠,٧	-	١,٦
٣-	الدول العربية	٠,٩	-	-
٤-	شرق آسيا	-	١,٦	١,٥
٥-	شرق آسيا بدون الصين	-	٢,٠	٢,٤
٦-	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١,٤	٢,٧	٣,١
٧-	جنوب آسيا	٠,٥	٠,٧	٠,٩
٨-	جنوب آسيا بدون الهند	-	١,٦	١,٤
٩-	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	-	١,٠	١,٢
١٠-	أفريقيا جنوب الصحراء	٠,٧	-	٢,٤
١١-	أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	-	٣,٢	٤,٥
١٢-	دول منظمة التعاون الاقتصادي	٤,٢	٥,٢	٦,٢
١٣-	العالم	-	٤,٧	٥,٦

المصدر :

١- UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ , Table ١٦ , P. ٢١٧ .

٢- البرنامج الانمائي للامم المتحدة (١٩٩٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، الجدول ١٢ ، ص٢١٥ .

وأضرار مرض الايدز ليس فقط على خفض متوسط العمر المتوقع وارتفاع تكاليف علاجه ولكن يتمثل الضرر الاكبر في أن معظم المصابين الذين يموتون نتيجة الاصابة به يكونون في أكثر سنوات عمرهم انتاجاً([1]) .

أما بالنسبة للوضع الصحي في مناطق العالم المختلفة بشكل عام ، ففي منتصف التسعينيات من القرن الماضي بلغت نسبة سكان الدول النامية الذين تمتعوا بفرص الحصول على الخدمات الصحية ٨٠%، مع أن نسبة ٥٠% من السكان في جنوب الصحراء الافريقية لا يتمتعون بهذه الفرص، وفي البلدان النامية كان هناك ٧٨ طبيبا لكل ١٠٠,٠٠٠شخص مقابل ٣٤٥ طبيبا لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص في البلدان الصناعية كمتوسط للاعوام١٩٩٢-١٩٩٥([2])، في حين كان هناك طبيب لكل ٥٩٠٠ شخص عام ١٩٦٠ في الدول النامية([3]) والمؤشر المعتمد الذي يعكس هذا الوضع بشكل شامل والمستخدم في دليل التنمية البشرية هو العمر المتوقع .

٤:١:٢:١- العمر المتوقع :

ارتفع العمر المتوقع للحياة في الدول النامية خلال العقود الاربعة الماضية حوالي ٢٠ سنة ، حيث ارتفع من ٤٦ سنة عام ١٩٦٠ الى ٦٥ سنة عام ١٩٩٨ ، هذه الزيادة تساوي نسبة ٤٠% تقريباً عن العمر المتوقع عام ١٩٦٠ وقد كانت نسبة الزيادة للاناث عنها للذكور ٢٠% تقريباً خلال العقدين الماضيين([4]) ، وبالنسبة للدول العربية فقد زاد العمر المتوقع بنفس النسبة تقريباً ، أما بالنسبة للدول المتقدمة فقد زاد عشر سنوات لنفس الفترة حيث ارتفع من ٦٩ سنة عام ١٩٦٠ إلى ٧٦,٤سنة

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص٣٥.

([2]) United Nations Development Program(٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ Table ١٠, P١٩١-١٩٣.

([3]) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠*، مصدر سابق، جدول ٢٢، ص١٧٠.

([4]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨*، ص٣.

عام ١٩٩٨ وهذه الزيادة تساوي نسبة ٦,٣% عن العمر المتوقع عام ١٩٦٠ ، بنفس الوقت انخفضت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية من ١:١،٤٩ عام ١٩٦٠ الى ١,١٨ عام ١٩٩٨ وبنفس النسبة تقريباً للدول العربية كما يبين جدول (٤-٦) .

ويمكن ملاحظة أن العمر المتوقع للنساء أعلى منه للرجال في جميع مناطق العالم وذلك بسبب الظروف التي تحياها المرأة وعدم تعرضها للمخاطر التي يتعرض لها الرجل (كالحروب وحوادث السير وغير ذلك) .

وتجدر الاشارة الى أن الاهتمام ببيانات توقعات الحياة بدأ حديثاً في الدول النامية وذلك أن هذه البيانات لـــ ٧٨ دولة من ١١٧ دولة من الدول النامية غير متوفرة قبل عـــام ١٩٨٠([١]) .

([١]) T. N. Srinivason (١٩٩٤) *Human development: a new paradigm or reinvention of the wheel ?*, Op. Cit., P.٢٤١, from: Joseph Clamie.

جدول (٤-٦)

متوسط العمر المتوقع حسب المناطق

للفترة من ١٩٦٠-١٩٩٨

ت	السنوات / المناطق	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٨		
					المجموع	ذكور	اناث
١-	جميع الدول النامية	٤٦,٢	٥٤,٥	٦٢,٨	٦٤,٧	٦٣,٢	٦٦,٤
٢-	الاقطار الاقل نمواً	٣٩	٤٣,٤	٥١	٥١,٩	٥١,٢	٥٢,٩
٣-	الدول العربية	٤٦,٧	٤٤,١	٦٢,١	٦٦	٦٤,٦	٦٧,٥
٤-	شرق آسيا	٤٧,٥	٥٠,٦	٧٠,٢	٧٠,٢	٦٨,٢	٧٢,٥
٥-	شرق آسيا بدون الصين	٥٤,٧	٦٢	٧٠,٥	٧٣,١	٦٩,٧	٧٦,٤
٦-	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٦,٠	٦١	٦٧,٤	٦٩,٧	٦٦,٧	٧٣,٢
٧-	جنوب آسيا	٤٣,٨	٥١	٥٨,٤	٦٣	٦٢,٦	٦٣,٦
٨-	جنوب آسيا بدون الهند	٤٣,١	٤٩	٥٦,٧	٦٣,٤	٦٢,٧	٦٤,٢
٩-	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٤٥,٣	٤٨,٨	٦٢,٦	٦٦,٣	٦٤,٢	٦٨,٣
١٠-	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٠	٦٠,١	٥١,٨	٤٨,٩	٤٧,٦	٥٠,٣
١١-	أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	-	٦٨,٨	-	٦٨,٩	٦٤,١	٧٣,٨
١٢-	دول منظمة التعاون الاقتصادي	٦٩	٧١,٤	٧٤,٥	٧٦,٤	٧٣,٢	٧٩,٦
١٣-	العالم	٥٣,٤	٥٩,١	٦٤,٧	٦٦,٩	٦٤,٩	٦٩,١

المصدر :

١- UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ , Table ١ , P. ١٦٠ and Table ٢ , P. ١٦٤ .

٢- UNDP (١٩٩٩) Human Development Report ١٩٩٩ , Table ٨ , P. ١٧١ .

٣- البرنامج الانمائي للامم المتحدة (١٩٩٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، جدول ٤ ، ص٢١٣ .

من هنا يمكن التأكيد على أنه رغم انخفاض الفجوة في العمر المتوقع بين الدول المتقدمة والدول النامية فإن ذلك لم يؤد إلى تحسين الوضع الصحي في الدول النامية وخاصة في المؤشرات الصحية الفرعية الأخرى ، حيث لا زالت نسبة كبيرة من سكان الدول النامية تعاني أوجه الحرمان المختلفة وتعاني من الكثير من الامراض اضافة إلى الوفيات بسبب الامراض المعدية والمستعصية ، اضافة إلى ما سبق فقد دلت الكثير من الدراسات على أن ارتفاع العمر المرتقب يرتبط بدرجة كبيرة بمستويات الدخل في البلدان المختلفة([1]) .

وهذا يبين أن استخدام العمر المرتقب في بناء دليل التنمية البشرية الحالي يشوبه نوع من القصور في قدرته على أن يعكس الوضع الصحي في بلد ما أو منطقة ما والذي يؤدي إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، خاصة وأن نسب الانفاق على الصحة من الناتج القومي الاجمالي تختلف باختلاف نمط الامراض التي تعاني منها المجتمعات حسب درجة تقدمها ونوعية الامراض المنتشرة فيها .

٤:١:٣- التغذية والفقر :

يقصد بالامن الغذائي اتاحة الفرصة لجميع السكان في أن يحصلوا على أغذية مأمونة ومغذية في جميع الاوقات وذلك لضمان تمتعهم بحياة نشيطة وسليمة من الناحية الصحية ، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في توافر الاغذية ، وامكانية الحصول عليها مادياً واقتصادياً ، واستقرار امداداتها على مختلف المستويات([2]) ، وتوافر الغذاء عموماً ليس مشكلة ، حيث يوجد من الغذاء ما يكفي لتزويد كل شخص في العالم بحوالي ٢٥٠٠ سعر حراري يومياً كما يشير إلى ذلك الجدول (٤-٧) . بل تتجاوز الحد الادنى الاساسي اللازم بمقدار ٢٩١ سعر

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠*، ص٣٣.

([2]) منظمة الاغذية والزراعة FAO، (١٩٩٦)، مؤتمر القمة العالمي للاغذية، مجلد ١، الوثيقة ٣، روما، ص٢.

حراري[1] ، ومنذ عام ١٩٨٠ زاد نصيب الفرد من إنتاج الاغذية في البلدان النامية بنسبة ٢٢%[2] ، ورغم ذلك فإن سوء التغذية منتشر في كثير من البلدان النامية، بل وترتبط الوفاة في كثير من الامراض بسوء التغذية، وبالعيش في بيئة غير سليمة ، لا سيما المياه الملوثة[3]، وهذا يعني انتشار الفقر المطلق ، والذي يعني أكثر من مجرد الدخل المنخفض، حيث يضاف إليه سوء التغذية وضعف الصحة ونقص التعليم أو انعدامه[4] . ففي آسيا مثلاً وفي عام ١٩٨٩ عانى طفل واحد من كل ثلاثة أطفال من سوء التغذية حيث يعيش أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة في فقر[5] ويصل مجموع السكان المصابين بسوء التغذية إلى ٨٤٠ مليون في العالم النامي و ١,٣ بليون يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أيضاً[6] . وهناك حوالي ٣٠٠٠ طفل يموتون يومياً دون أن ينتبه اليهم أحد بسبب الفقر[7] ، في المقابل نجد أن أغنى خمس من السكان ينفقون ٨٦% من مجموع نفقات الاستهلاك الخاص بينما أفقر خمس ينفقون نسبة لا تزيد عن ١,٣% من هذه النفقات[8] . ورغم أن الفقراء لا بد لهم وأن يستفيدوا من تحرير التجارة العالمية لتمتع بلدانهم بميزة نسبية تتمثل في وفرة اليد العاملة غير الماهرة والمنخفضة الكلفة إلا أن الأمور لا تسير على هذا المنوال ، فلا بد أن يوفر لهم عون أكبر من المجتمع الدولي من مثل تخفيف عبء المديونية ومنح الافضليات التجارية والتعاون التقني وبناء القدرات الوطنية ليشقوا طريقهم إلى الاسواق العالمية[9] .

---

(١) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, P.٢٤٠.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧* ، ص٢٩.

(٣) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤* ، ص٢٧.

(٤) البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠* ، مصدر سابق، ص٤٥.

(٥) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١* ، ص٥٠.

(٦) United Nations Development Program (١٩٩٩) *Human development report* ١٩٩٩, P.٢٨.

(٧) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, P.٨.

(٨) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨* ، ص٢.

(٩) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧* ، ص٩، ٨٨.

جدول (٤-٧)

متوسط السعرات الحرارية حسب المناطق

للفترة من ١٩٧٠-١٩٩٧

ت	السنة / المنطقة	١٩٧٠	١٩٩٧
١-	**جميع الدول النامية**	**٢١٤٥**	**٢٦٦٣**
٢-	**الاقطار الاقل نمواً**	**٢١٠٨**	**٢٠٩٩**
٣-	**الدول العربية**	**٢٢٢٥**	**٢٩٣٠**
٤-	**شرق آسيا**	**٢٠٥٠**	**٢٩٠٦**
٥-	**شرق آسيا بدون الصين**	**٢٧٧٧**	**٣١٠٣**
٦-	**أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**	**٢٤٧٤**	**٢٧٩٨**
٧-	**جنوب آسيا**	**٢١٠٣**	**٢٤٦٧**
٨-	**جنوب آسيا بدون الهند**	**٢١٦٦**	**٢٣٩٤**
٩-	**جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي**	**١٩٦٦**	**٢٦٥٦**
١٠-	**أفريقيا جنوب الصحراء**	**٢٢٧١**	**٢٢٣٧**
١١-	**أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة**	-	**٢٩٠٧**
١٢-	**دول منظمة التعاون الاقتصادي**	**٣٠٣٣**	**٣٣٨٠**
١٣-	**العالم**	**٢٣٥٨**	**٢٧٩١**

المصدر :

UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ , Table ٢٣ , P. ٢٤٠ .

فضلا عن ما سبق فهناك أيضاً حوالي ١,٣ بليون نسمة ليس لديهم مياه صحية في الدول النامية ، حيث انخفض نصيب الفرد من امدادات المياه إلى الثلث مقارنة على ما كان عليه الحال عام ١٩٧٠(١) ، اضافة إلى انتشار ظاهرة الذين لا بيوت لهم سواءاً في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء(٢) بالرغم من اختلاف حدة

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٤) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤*، ص٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦.

المشكلة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ، حيث ان المشكلة في الدول النامية تشمل نسبة كبيرة من السكان لا تجد الظروف المناسبة للعيش الكريم بالرغم من سعيها للحصول عليه، بينما في الدول المتقدمة تعود في اغلبها الى طبيعة وافكار الذين اختاروا السكن في هذه البيوت ، والمهجرين أيضاً سواءً كهجرة طوعية أو بسبب الحروب والنزاعات أو احتلال أراضي الغير بالقوة وطرد أهلها منها حيث تتجسد أقسى صوره في احتلال العصابات الصهيونية لفلسطين وقيامها بتهجير ما يقارب الـــ ٩٠٠ ألف نسمة عام ١٩٤٨ وهو ما يعادل نصف سكانها ، اضافة إلى تشريد ٤٥٠ ألف نسمة عام ١٩٦٧([1]) . وقد هاجر حوالي ٣٥ مليون نسمة من الدول النامية للاقامة في الدول المتقدمة خلال الثلاثة عقود الماضية يضاف اليهم حوالي ١,٥ مليون مهاجر سنوياً ، بالإضافة إلى وجود حوالي ٢٠ مليوناً آخرين من الايدي العاملة التي تعمل بعقود محددة المدة أيضاً([2]) .

وهناك أيضاً العاطلين عن العمل والذين وصل عددهم الى ١٥٠ مليون عاطل عن العمل في نهاية عام ١٩٩٨ ، وهناك أيضاً حوالي ٢٥٠ مليون طفل عامل في الدول النامية ، منهم ١٤٠ مليون حدث من الذكور و ١١٠ مليون حدث من الاناث([3]).

هذه الصورة القاتمة للفقر التي تعكسها أوضاع الدول النامية تستلزم جهوداً مضاعفة للتخفيف من حدتها ، وتحتاج إلى وضع خطط قصيرة وطويلة الامد لمعالجتها وايجاد الحلول لها ، وقد قدرت احدى الدراسات التي أجريت مؤخراً أن انخفاضاً بنسبة ٢٠% في نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً يتطلب زيادة بنحو ١٠% في الدخل المتوسط للمجتمع نفسه . وهذا يعني أنه يلزم نمو

([1]) منصور الراوي (١٩٩١) *دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي*، مصدر سابق، ص٢٩٣.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٢) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢*، ص٥٤.

([3]) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, PP.٥-٦.

في الناتج المحلي الاجمالي للفرد بنسبة ٣% سنوياً من أجل تقليل معدل انتشار الفقر إلى النصف خلال عشر سنوات([1]) .

٢:٤- توزيع الدخل :

توزيع الناتج القومي الاجمالي بشكل عادي لا يقل في أهميته بالنسبة للتنمية البشرية عن نمو الناتج القومي الاجمالي ، لذلك يجب أن يكون النمو قائماً على المشاركة من قبل أفراد المجتمع وقطاعاته المختلفة ، وموزعاً توزيعاً جيداً ليحقق نوعاً من العدالة ، وقابلاً للاستمرار حتى يسهم في التنمية البشرية بشكل فعال([2]) ، ورغم أن الدخل العالمي زاد أكثر من سبع مرات خلال العقود الخمسة الماضية (من حيث الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) حيث ارتفع من ٤ تريليون دولار الى ما يقارب ٣٠ تريليون دولار . وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أكثر من ثلاثة أضعـــاف ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٨ كما يوضح الجدول (٤-٨) ، إلا أن هذه الزيادة كان توزيعها متفاوتاً عالمياً وقومياً ووطنياً على السواء ، فعلى المستوى العالمي لا تزال نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب القوة الشرائية لعام ١٩٩٥ في الدول الغنية تساوي ١:٦,٢٥ مقابل متوسط نصيب الفرد في الدول النامية ، وتساوي هذه النسبة ١:٤,٥ مقابل الدول العربية ، بينما تصل نسبة هذا المتوسط إلى حوالي ١٩,٤ ضعفاً مقابل الاقطار الاقل نمواً للفتـــرة نفسها .

أما عام ١٩٩٨ لوحده فقد حصلت الدول المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها أقل من ٢٠% من سكان العالم على حوالي ٨١% من الناتج القومي الاجمالي العالمي فيما حصلت الدول الاقل نمواً والتي يسكنها ١٠% من سكان العالم على ما يقارب

([1]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧* ، ص٧٢.

([2]) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩١) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١* ، ص٢٥.

٠,٥٥% من الدخل العالمي ، وهاتان النسبتان تساويان ١:١٤٧ كما في الجدول (٤-٩) .

أما تفاوت الدخول على المستوى القومي فمتوسط دخل الفرد لأغنى ٢٠% من السكان أعلى بكثير من متوسط دخل الفرد لأفقر ٢٠% من هؤلاء السكان مع تباين الدرجات ، ففي البلدان النامية يكون هذا الدخل أعلى بمعدل ثمانية أضعاف ، في حين يبلغ سبعة أضعاف في البلدان الصناعية . وعلى مستوى البلدان النامية نفسها نجد أن التفاوت يبدو واضحاً ، ففي حين يكون أعلى معدل هو خمسة أضعاف في جنوب آسيا يصل الى ١٩ ضعفاً في أمريكا اللاتينية[1] .

وبين الدول العربية يبدو التفاوت واضحاً أيضاً ، ففي حين يبلغ أعلى متوسط لنصيب الفرد من الدخل القومي في الكويت والامارات العربية ٢٠,٢٠٠ و ١٧,٨٢٠ على التوالي نجد أن متوسط نصيب الفرد يتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ دولار كأدنى متوسط لعدة دول عربية (السودان ، اليمن ، أرتيريا ، الصومال) وهذا يمثل نسبة ١٠٠ : ١ تقريباً[2].

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧*، ص٣٨.

(٢) United Nations Development program (٢٠٠٠) Human development report ٢٠٠٠, table ٧ , pp ١٧٨-١٨١.

جدول (٤-٨)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب القوة الشرائية للدولار بأسعار ١٩٩٥ للفترة من ١٩٧٥-١٩٩٨

ت	السنة / المنطقة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٨
١-	جميع الدول النامية	٧٢٠	١١٧٠	١٥٢٠	٢١٧٠	٣٢٦٠
٢-	الاقطار الاقل نمواً	-	-	٦٩٠	٨٩٠	١٠٥٠
٣-	الدول العربية	١٤٨٠	٢٦٧٠	٢٩٩٠	٣٨٥٠	٤٥٢٠
٤-	شرق آسيا	٢٩٠	٥٤٠	٩٦٠	١٦٧٠	٣٥٧٠
٥-	شرق آسيا بدون الصين	١٥٨٠	٣٠٥٠	٤٨٧٠	٩١٣٠	١٣٧٩٠
٦-	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢٢٠٠	٣٦٥٠	٤٠٩٠	٥٠٤٠	٦٤٧٠
٧-	جنوب آسيا	٥١٠	٧٢٠	٩٩٠	١٤٥٠	٢١١٠
٨-	جنوب آسيا بدون الهند	٧٤٠	٩٣٠	١٢٦٠	١٦٣٠	٢٢١٠
٩-	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٥٩٠	١٠٧٠	١٣٧٠	٢٢٢٠	٣١٥٠
١٠-	أفريقيا جنوب الصحراء	٧٨٠	١٠٧٠	١١٧٠	١٤٥٠	١٥٢٠
١١-	أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	-	-	-	٧٥٠٠	٥٦٢٠
١٢-	أقطار منطقة التعاون الاقتصادي	٥٣٩٠	٨٦٩٠	١١٢١٠	١٦٠٤٠	٢٠٣٦٠
١٣-	العالم	١٨٨٠	٢٩٧٠	٣٧٤٠	٥١٥٠	٦٤٠٠

المصدر :

UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ , Table ٧ , P.١٨١ .

جدول (٤-٩)

الناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد لعام ١٩٩٨

ت	المنطقة	عدد السكان مليون	الناتج القومي الاجمالي بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار	نسبة متوسط نصيب الفرد الى الدول المتقدمة
١-	جميع الاقطار النامية	٤٥٧٥,٤ %٧٨,٦	٥٦٩٨,٥ %١٩,٠٤	١٢٥٠	١ : ١٦,٧
٢-	الاقطار الاقل نمواً	٥٨١,٦ %١٠	١٥٦,٥ %٠,٥٥	٢٧٠	١ : ٧٧,٤
٣-	الدول العربية	٢٥٨,٤ %٤،٤	٥٦٤,٦ %٢	٢٢٢٠	١ : ٩,٤
٤-	أقطار منظمة التعاون الاقتصادي	١١٠٥ %١٩	٢٣٠٠٨ %٨٠,٩	٢٠٩٠٠	-
٥-	العالم	٥٨١٩,٨ %١٠٠	٢٨٤٢٣,٥ %١٠٠	٤٩١٠	١ : ٤,٣

المصدر :

UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠ , Table ١٣ , P. ٢٠٥ and Table ١٩ , P. ٢٢٦ .

أما على المستوى الوطني فنجد التباين صارخاً في بعض البلدان ، فعلى سبيل المثال لو كانت جنوب أفريقيا البيضاء بلداً مستقلاً ، لكان ترتيبها من حيث الدخل من بين أعلى بلدان العالم ، أما جنوب أفريقيا السوداء فسيكون ترتيبها بين أفقر دول

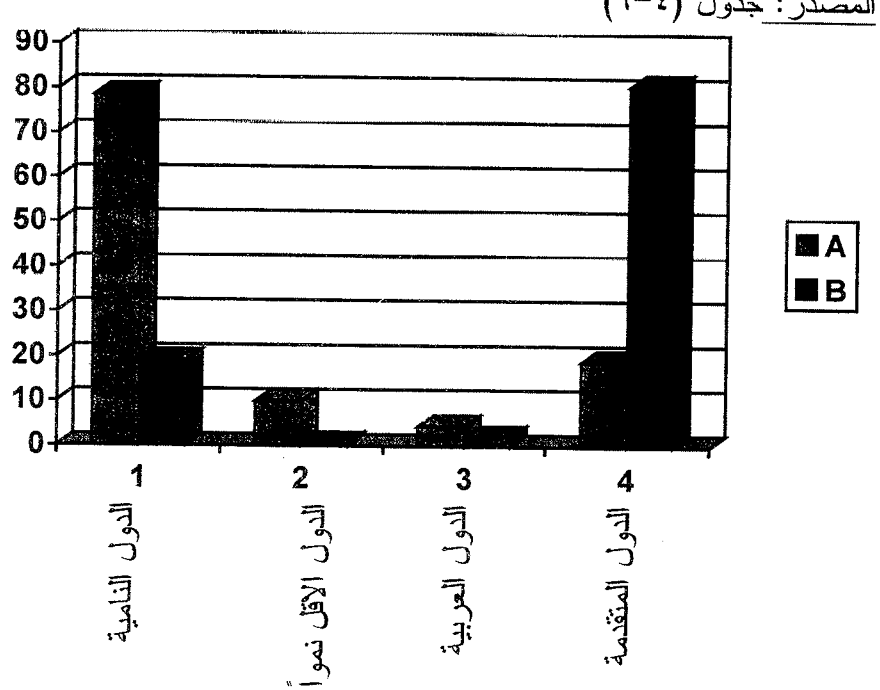
العالم ، وهذا معناه أنه لا يوجد مجتمعان مختلفان فحسب ، بل يوجد عالمان مختلفان([1]) .

ومن بيانات توزيع الدخل العالمي على مجموع السكان العالمي يظهر أنه لا يزال هناك فجوة كبيرة بين مناطق العالم المختلفة مقارنة بالدول المتقدمة رغم انخفاض الفجوة بينها في مؤشرات التنمية البشرية الاخرى (التعليم والصحة والتغذية) وكما يوضحه الشكل (٤-٢) .

شكل (٤-٢)

النسبة من مجموع السكان العالمي وحصتها من الدخل العالمي لسنة ١٩٩٨

المصدر: جدول (٤-٩)



A = النسبة من مجموع السكان العالمي   B = النسبة من الناتج القومي الاجمالي العالمي

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص٢٢.

٤:٣- دليل التنمية البشرية المقترح :

لقد تم التأكيد على العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي كثيراً ، وكما مر سابقاً فإن جانبي التنمية البشرية هما تنمية القدرات البشرية واستخدامها لتحقيق النمو الاقتصادي ، والاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي في توسيع خيارات الناس ، ولقد تم تحقيق هذين الجانبين في كثير من الدول المتقدمة ، فأظهرت بياناتها تحسناً في مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي معاً ، وهناك بعض البلدان في العالم حققت تحسناً أفضل في مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بالدخل وبعضها أظهرت تحسناً في الدخل أكثر مما حققته في مؤشرات التنمية البشرية .

وتأتي فكرة هذا الدليل المقترح لقياس جانبي التنمية البشرية ، الجانب الأول والمتمثل بمؤشرات التعليم والصحة المستخدمين في دليل التنمية البشرية الحالي مع اضافة مؤشر للتغذية يقيس متوسط ما توفره كل دولة من سعرات حرارية للفرد نسبة للحد الادنى اللازم للبقاء على قيد الحياة وقدره ١٠٠٠ سعر حراري([١]) ، وضعف الفرق بين هذا الحد ومتوسط الحد الادنى اللازم لفرد متوسط النشاط وقدره ٤٠٠٠ سعر حراري واعتباره حداً أعلى([*]) من خلال المعادلة التالية :

$$X_i = \frac{X_i \text{ actual value - } \mathrm{X}_{\min}}{\mathrm{X}_{\max} - X_{\min}}$$

حيث :

X_i مؤشر التغذية للدولة .

ولقد تم الحصول على هذا المؤشر باستخدام البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، ثم تم جمع المؤشرات الثلاثة : التعليم والصحة والتغذية

([١]) مصطفى الجبلي (١٩٩٠) *تلبية الحاجات الغذائية الاساسية للعالم العربي، بعض التقديرات لاحتمالات المستقبل*، مصدر سابق، ص١٦٤.

([*]) يبلغ الحد الادنى اللازم لفرد متوسط النشاط ٢٥٠٠ سعر حراري، ولقد حققت الدانمارك متوسط بلغ ٣٨٠٨ سعر حراري عام ١٩٩٦ [UNDP (١٩٩٩) Human Development Report ١٩٩٩, Table ٢٠, P. ٢١١].

وقسمتها على ثلاثة للحصول على مؤشر التنمية البشرية المقترح من خلال المعادلة التالية :

$$HDIM = [E_i + H_i + N_i] / ٣$$

حيث :

Ei = مؤشر التعليم . ، Hi = مؤشر الصحة .

Ni = مؤشر التغذية . ، HDIM = مؤشر التنمية البشرية المقترح .

وذلك من البيانات الفعلية لكل من معدلات محو الامية ونسب التسجيل الاجمالية والعمر المرتقب ومتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في التقرير المذكور ، وفي الجانب المقابل تم الحصول على مؤشر الدخل من البيانات الفعلية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي حسب القوة الشرائية للدولار من نفس التقرير أيضاً ، وبهذا تكون لدينا مؤشرين (مؤشر للتنمية البشرية المقترح ومؤشر للنمو الاقتصادي) . ثم تم ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية المقترح على سلم من صفر إلى واحد ، بدءاً من المؤشر الاعلى إلى الادنى ، وقد أعتبرت الدول التي حققت قيمة ٠,٨٠ فما فوق على السلم بأن لديها تنمية بشرية عالية ، والدول التي حققت قيماً بين ٠,٥٠ إلى أقل من ٠,٨٠ بأن لديها تنمية بشرية متوسطة ، وأقل من ٠,٥٠ بأن لديها تنمية بشرية منخفضة كما في الجدول (٤-١٠) .

وتجدر الملاحظة بأنه قد تم استبعاد الدول التي لم يتوفر عنها بيانات لمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية وذلك لعدم القدرة على استكمال مؤشر التنمية البشرية المقترح لها ، وقد بلغ عددها ثماني دول .

ورغم أن مؤشر التنمية البشرية المقترح يرتبط احصائياً مع المؤشرات الثلاثة (التعليم والصحة والتغذية) ، فقد تم تجريب المكونات الثلاثة مع مؤشر النمو الاقتصادي قياسياً ، وقد تبين وجود علاقة يمكن قبولها عند استخدام لوغارتمات المؤشرات الثلاثة مع لوغارتم النمو الاقتصادي على أساس الاختلاف النسبي بين الدول فيما تم تحقيقه في هذا المجال ، حيث كانت المعادلة كالآتي :

$$\text{Log Egm} = ٠,١٧١ \text{ Log Ei} + ٠,٢٩٤ \text{ Log Hi} + ٠,٥٤٤ \text{ Log Ni}$$

(٤,٣٨٠) (٥,٧٣٩) (١٢,٤٢٦)

$R^{٢} = ٠,٩٤٦$ D. W. = ١,٦٠٨

$R^{-٢} = ٠,٩٤٥$ F = ٩٤٦,٤١٤

حيث :

Egm : مؤشر النمو الاقتصادي . ، Ei = مؤشر التعليم .

Hi = مؤشر الصحة . ، Ni = مؤشر التغذية .

وتبين اختبارات هذه المعادلة أنه يمكن القبول بوجود علاقة بين المؤشرات الثلاثة ومؤشر النمو الاقتصادي واختبار (D.W) يمكن قبوله بمستوى معنوية ٠,٠١([١]) ، فاختبار (t) للمؤشرات الثلاثة يعد معنويا ،واختبار (F) معنوي ايضا واختبار ($R^٢$) يبين ان المؤشرات الثلاثة تفسر٠,٩٤٦من العلاقة بين المؤشرات الثلاثة ومؤشر النمو الاقتصادي، وتعد هذه النتيجة مشابهة للنتيجة التي توصل إليها ويلر [Wheeler, ١٩٨٠] في نموذجه الذي أختبر من خلاله وجود مثل هذه العلاقة بين كل من المتغيرات الثلاثة (التعليم والصحة والتغذية) والنمو الاقتصادي ، حيث تبين له أن المتغيرات الثلاثة تساهم في نمو المخرجات ليس فقط بشكل مباشر بل أيضاً بشكل غير مباشر ، وذلك بزيادة معدل الاستثمار وخفض معدل الولادة([٢]) .

من خلال هذه النتيجة ومن خلال المؤشرين (مؤشر التنمية البشرية المقترح ومؤشر النمو الاقتصادي) نحصل على فجوة يمكن أن نطلق عليها فجوة التنمية

([١]) Damodar Gujarati (١٩٧٨) *Basic Econometrics*. McGraw Hill book Company, New York, U.S.A, P.٦٨٨.

([٢]) George Psacharopoulos and Maureen Woodhall (١٩٨٥) *Education for development: an analysis of investment choices*, Op. Cit., P.٢٠.

البشريـــة (Human Development Gap) ، هذه الفجوة تبين حالة التنمية البشرية في أي بلد .

فالفجوة الموجبة تعني أن الدولة قد حسنت قدراتها البشـــرية بحيـــث تســـتطيع الاستفادة منها لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي ، والفجوة السالبة تعني أن الدولـــة أظهرت تحسناً في الدخل مما يعني أنه ما زال لديها إمكانية لترجمة دخلها إلى رفـــاه أحسن لشعبها ، أما إذا كانت الفجوة شبه متطابقة فمعنى ذلك أن لديها توازناً انمائياً لا بد من تحسينه نسبة لغيرها من دول العالم وخاصة الدول المصنفة ضـــمن التنميـــة البشرية المتوسطة والمنخفضة .

اضافة إلى ما سبق يمكن مقايسة التقدم من خلال هذه الطريقـــة دوليـــاً لكـــلا المؤشرين وذلك عن طريق الفجوة بين ما حققته الدولة في جانب التنمية البشرية وفي جانب النمو الاقتصادي مع أعلى دولة على السلمين على حد سواء .

ولا تعني الفجوة رقماً احصائياً بقدر ما هي مؤشر لما تم تحقيقه فـــي جـــانبي التنمية البشرية ، ولا بد من التأكيد على أنه ورغم ميزة هذا الدليل ، فهناك أمـــور لا يمكن معالجتها من خلال هذا الدليل المقترح أو غيره ، وذلك لأن القـــيم المســـتخدمة لكل المؤشرات جميعها متوسطات وليس فقط الامن الغذائي(1) (والذي يعبـــر عنـــه بمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية).

والمتوسطات تخفي كثيراً من التباين والحرمان البشري ، سواء كان ذلك التباين أو الحرمان على مستوى الدولة الواحدة أو بين الريف والحضـــر أو بـــين الـــذكور والاناث أو غير ذلك ، فلا بد من استكماله بمؤشرات تفصيلية أخرى .

---

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٥) *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥*، ص١٢١.

جدول (٤-١٠)

ترتيب الدول حسب دليل التنمية البشرية المقترح

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
	تنمية بشرية عالية								
١	بلجيكا	٧	٨٧	٩٩	٨٧	٠,٩١٩	٠,٩١٠	+٠,٠٠٩	٠,٩٢٥
٢	أمريكا	٣	٨٦	٩٧	٩٠	٠,٩١٢	٠,٩٥١	(-)٠,٠٣٩	٠,٩٢٩
٣	فرنسا	١٢	٨٩	٩٧	٨٤	٠,٨٩٩	٠,٨٩٥	+٠,٠٠٤	٠,٩١٧
٤	اليونان	٢٥	٨٩	٩١	٨٨	٠,٨٩٥	٠,٨٢٥	+٠,٠٧٠	٠,٨٧٥
٥	ايرلندا	١٨	٨٦	٩٦	٨٦	٠,٨٩٣	٠,٨٩٧	(-)٠,٠٠٤	٠,٩٠٧
٦	استراليا	٤	٨٩	٩٩	٧٤	٠,٨٩٠	٠,٩٠٤	(-)٠,٠١٤	٠,٩٢٩
٧	النمسا	١٦	٨٧	٩٥	٨٥	٠,٨٨٧	٠,٩١٠	(-)٠,٠٢٣	٠,٩٠٨
٨	النرويج	٢	٨٩	٩٨	٧٩	٠,٨٨٦	٠,٩٣١	(-)٠,٠٤٥	٠,٩٣٤
٩	ايطاليا	١٩	٨٩	٩٣	٨٤	٠,٨٨٥	٠,٨٩٠	(-)٠,٠٠٥	٠,٩٠٣
١٠	البرتغال	٢٨	٨٤	٩٢	٨٩	٠,٨٨٣	٠,٨٣٣	+٠,٠٥٠	٠,٨٦٤
١١	نيوزلندا	٢٠	٨٧	٩٨	٨٠	٠,٨٨٢	٠,٨٦١	+٠,٠٢١	٠,٩٠٣
١٢	بريطانيا	١٠	٨٧	٩٩	٧٦	٠,٨٨٠	٠,٨٨٨	(-)٠,٠٠٨	٠,٩١٨
١٣	هولندا	٨	٨٨	٩٩	٧٦	٠,٨٧٨	٠,٩٠٢	(-)٠,٠٢٤	٠,٩٢٥
١٤	السويد	٦	٩٠	٩٩	٧٣	٠,٨٧٥	٠,٨٩٠	(-)٠,٠١٥	٠,٩٢٦
١٥	ألمانيا	١٤	٨٧	٩٦	٧٩	٠,٨٧٥	٠,٩٠٢	(-)٠,٠٢٧	٠,٩١١
١٦	اسبانيا	٢١	٨٩	٩٦	٧٧	٠,٨٧٣	٠,٨٥٠	+٠,٠٢٣	٠,٨٨٩
١٧	الدانمارك	١٥	٨٥	٩٧	٨٠	٠,٨٧٢	٠,٩١٧	(-)٠,٠٤٥	٠,٩١١
١٨	قبرص	٢٢	٨٨	٩٢	٨١	٠,٨٦٨	٠,٨٦٣	+٠,٠٠٥	٠,٨٨٦
١٩	كندا	١	٩٠	٩٩	٧١	٠,٨٦٧	٠,٩١٣	(-)٠,٠٤٦	٠,٩٣٥
٢٠	ايسلندا	٥	٩٠	٩٦	٧١	٠,٨٥٥	٠,٩٢٣	(-)٠,٠٦٨	٠,٩٢٧

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
٢١	فنلندا	١١	٨٧	٩٩	٧٠	٠,٨٥٤	٠,٨٩٢	٠,٠٣٨(-)	٠,٩١٧
٢٢	سويسرا	١٣	٩٠	٩٣	٧٤	٠,٨٥٤	٠,٩٢٦	٠,٠٧٢(-)	٠,٩١٥
٢٣	الكيان الصهيوني	٢٣	٨٨	٩١	٧٦	٠,٨٥٠	٠,٨٦١	٠,٠١١(-)	٠,٨٨٣
٢٤	مالطا	٢٧	٨٧	٨٧	٨٠	٠,٨٤٨	٠,٨٥٢	٠,٠٠٤(-)	٠,٨٦٥
٢٥	بولندا	٤٤	٨٠	٩٢	٧٩	٠,٨٣٧	٠,٧٢٤	٠,١١٣+	٠,٨١٤
٢٦	اليابان	٩	٩٢	٩٤	٦٤	٠,٨٣٥	٠,٩١٠	٠,٠٧٥(-)	٠,٩٢٤
٢٧	بربادوس	٣٠	٨٦	٩١	٧٣	٠,٨٣٢	٠,٨٠٠	٠,٠٣٢+	٠,٨٥٨
٢٨	جمهورية التشيك	٣٤	٨٢	٩١	٧٥	٠,٨٢٤	٠,٨٠٨	٠,٠١٦+	٠,٨٤٣
٢٩	كوريا الجنوبية	٣١	٧٩	٩٥	٧٢	٠,٨٢١	٠,٨١٩	٠,٠٠٢+	٠,٨٥٤
٣٠	سلوفينيا	٢٩	٨٣	٩٣	٧٠	٠,٨٢٠	٠,٨٢٩	٠,٠٠٩(-)	٠,٨٦١
٣١	هونغ كونغ	٢٦	٨٩	٨٣	٧٤	٠,٨٢٠	٠,٨٩١	٠,٠٧١(-)	٠,٨٧٢
٣٢	هنغاريا	٤٣	٧٧	٩١	٧٧	٠,٨١٧	٠,٧٧٣	٠,٠٤٤+	٠,٨١٧
٣٣	لتوانيا	٥٢	٧٥	٩٢	٧٥	٠,٨٠٩	٠,٦٩٧	٠,١١٢+	٠,٧٨٩
٣٤	الارجنتين	٣٥	٨٠	٩١	٧٠	٠,٨٠٤	٠,٨٠٠	٠,٠٠٤+	٠,٨٣٧
٣٥	دومنيكا	٥١	٨٥	٨٧	٦٧	٠,٨٠٣	٠,٦٥٧	٠,١٤٦+	٠,٧٩٣
	تنمية بشرية متوسطة								
٣٦	بيلاروس	٥٧	٧٢	٩٣	٧٤	٠,٧٩٩	٠,٦٩٣	٠,١٠٦+	٠,٧٨١
٣٧	رومانيا	٦٤	٧٥	٨٨	٧٥	٠,٧٩٧	٠,٦٧٤	٠,١٢٣+	٠,٧٧٠
٣٨	سلوفاكيا	٤٠	٨٠	٩١	٦٦	٠,٧٩١	٠,٧٦٤	٠,٠٢٧+	٠,٨٢٥
٣٩	الامارات العربية المتحدة	٤٥	٨٣	٧٣	٨٠	٠,٧٨٧	٠,٨٦٥	٠,٠٧٨(-)	٠,٨١٠
٤٠	ليبيا	٧٢	٧٥	٨٣	٧٦	٠,٧٨١	٠,٧٠٢	٠,٠٧٩+	٠,٧٦٠

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
٤١	تركيا	٨٥	٧٤	٧٦	٨٤	٠,٧٨١	٠,٦٩٥	٠,٠٨٦+	٠,٧٣٢
٤٢	الاورغواي	٣٩	٨٢	٩١	٦١	٠,٧٧٨	٠,٧٤٤	٠,٠٣٤+	٠,٨٢٥
٤٣	لبنان	٨٢	٧٥	٨٢	٧٦	٠,٧٧٨	٠,٦٢٩	٠,١٤٩+	٠,٧٣٥
٤٤	تشيلي	٣٨	٨٣	٩٠	٦٠	٠,٧٧٧	٠.٧٤٨	٠,٠٢٩+	٠,٨٢٦
٤٥	بيليز	٥٨	٨٣	٨٦	٦٤	٠,٧٧٦	٠,٦٣٨	٠,١٣٨+	٠,٧٧٧
٤٦	كزاخستان	٧٣	٧٢	٩٢	٧٠	٠,٧٧٦	٠,٦٣١	٠,١٤٥+	٠,٧٥٤
٤٧	المكسيك	٥٥	٧٩	٨٤	٧٠	٠,٧٧٥	٠,٧٢٦	٠,٠٤٩+	٠,٧٨٤
٤٨	بروناي	٣٢	٨٤	٨٤	٦٢	٠,٧٧٠	٠,٨٥٦	٠,٠٨٦(-)	٠,٨٤٨
٤٩	فيجي	٦٦	٨٠	٨٨	٦٢	٠,٧٦٨	٠,٦٢٦	٠,١٤٢+	٠,٧٦٩
٥٠	أستونيا	٤٦	٧٣	٩٥	٦٢	٠,٧٦٥	٠,٧٢٥	٠,٠٤٠+	٠,٨٠١
٥١	الكويت	٣٦	٨٥	٧٣	٧٠	٠,٧٦١	٠,٩٢٤	٠,١٦٣(-)	٠,٨٣٦
٥٢	جرينادا	٥٤	٧٨	٨٩	٥٩	٠,٧٥٥	٠,٦٧٩	٠,٠٧٦+	٠,٧٨٥
٥٣	لاتفيا	٦٣	٧٣	٩١	٦٢	٠,٧٥٥	٠,٦٧٦	٠,٠٧٩+	٠,٧٧١
٥٤	كوستاريكا	٤٨	٨٥	٨٥	٥٥	٠,٧٥٣	٠,٦٨٤	٠,٠٦٩+	٠,٧٩٧
٥٥	روسيا الاتحادية	٦٢	٦٩	٩٢	٦٣	٠,٧٥٢	٠,٦٩٦	٠,٠٥٦+	٠,٧٧١
٥٦	أوكرانيا	٧٨	٧٣	٩٢	٦٠	٠,٧٥٢	٠,٥٧٩	٠,١٧٣+	٠,٧٤٤
٥٧	الاردن	٩٢	٧٦	٨٢	٦٧	٠,٧٥٠	٠,٥٨٦	٠,١٦٤+	٠,٧٢١
٥٨	ماليزيا	٦١	٧٩	٧٩	٦٦	٠,٧٤٦	٠,٧٣٥	٠,٠١١+	٠,٧٧٢
٥٩	ألبانيا	٩٤	٨٠	٧٨	٦٥	٠,٧٤٦	٠,٥٥٧	٠,١٨٩+	٠,٧١٣
٦٠	جورجيا	٧٠	٨٠	٩٠	٥٤	٠,٧٤٥	٠,٥٨٧	٠,١٥٨+	٠,٧٦٢

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
٦١	بلغاريا	٦٠	٧٧	٩٠	٥٦	٠,٧٤٤	٠,٦٤٧	٠,٠٩٧+	٠,٧٧٢
٦٢	كوبا	٥٦	٨٥	٨٩	٤٩	٠,٧٤٢	٠,٦١٥	٠,١٢٧+	٠,٧٨٣
٦٣	مقدونيا	٦٩	٨٠	٨٦	٥٥	٠.٧٤٠	٠,٦٢٦	٠,١١٤+	٠,٧٦٣
٦٤	ترينداد وتوباغو	٥٠	٨٢	٨٤	٥٥	٠,٧٣٨	٠,٧٢١	٠,٠١٧+	٠,٧٩٣
٦٥	تونس	١٠١	٧٥	٧٠	٧٦	٠,٧٣٥	٠,٦٦٦	٠,٠٦٩+	٠,٧٠٣
٦٦	سانت كتس ونيفز	٤٧	٧٥	٨٦	٥٩	٠,٧٣٥	٠,٧٨٠	٠,٠٤٥(-)	٠,٧٩٨
٦٧	البرازيل	٧٤	٧٠	٨٤	٦٦	٠,٧٣٤	٠,٧٠٠	٠,٠٣٤+	٠,٧٤٧
٦٨	سوريا	١١١	٧٤	٦٨	٧٨	٠,٧٣٤	٠,٥٦٢	٠,١٧٢+	٠,٦٦٠
٦٩	أنتيغوا وبربودا	٣٧	٨٥	٨٩	٤٦	٠,٧٣٣	٠,٧٥٧	٠,٠٢٤(-)	٠,٨٣٣
٧٠	سورينام	٦٧	٧٦	٨٩	٥٦	٠,٧٣٢	٠,٦٥٩	٠.٠٧٣+	٠,٧٦٦
٧١	موريتيوس	٧١	٧٨	٧٧	٦٤	٠,٧٢٨	٠,٧٣٨	٠,٠١٠(-)	٠,٧٦١
٧٢	باهاماس	٣٣	٨٢	٨٨	٤٨	٠,٧٢٧	٠,٨٣٣	٠,١٠٦(-)	٠,٨٤٤
٧٣	الصين	٩٩	٧٥	٧٩	٦٣	٠,٧٢٥	٠,٥٧٤	٠,١٥١+	٠,٧٠٦
٧٤	كرواتيا	٤٩	٨٠	٨٨	٤٨	٠,٧٢١	٠,٧٠٤	٠,٠١٧+	٠,٧٩٥
٧٥	الاكوادور	٩١	٧٥	٨٥	٥٦	٠,٧٢٠	٠,٥٦٨	٠,١٥٢+	٠.٧٢٢
٧٦	كاب فردي	١٠٥	٧٤	٧٥	٦٧	٠,٧١٨	٠,٥٨١	٠,١٣٧+	٠,٦٨٨
٧٧	بنما	٥٩	٨١	٨٥	٤٨	٠,٧١٤	٠,٦٦٢	٠,٠٥٢+	٠,٧٧٦
٧٨	كولومبيا	٦٨	٧٦	٨٥	٥٣	٠,٧١٣	٠,٦٨٤	٠,٠٢٩+	٠,٧٦٤
٧٩	جامايكا	٨٣	٨٣	٧٨	٥٢	٠,٧١١	٠,٥٨٨	٠,١٢٣+	٠,٧٣٥
٨٠	ملدوفيا	١٠٢	٧١	٨٩	٥٢	٠,٧٠٩	٠,٤٩٦	٠,٢١٣+	٠,٧٠٠

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح ١٩٩٨	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية ١٩٩٨	مؤشر الصحة ١٩٩٨	مؤشر التعليم ١٩٩٨	مؤشر التغذية ١٩٩٧	مؤشر التنمية البشرية المقترح ١٩٩٨	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل) ١٩٩٨	فجوة التنمية البشرية ١٩٩٨	دليل التنمية البشرية ١٩٩٨
٨١	أرمينيا	٩٣	٧٦	٩٠	٤٦	٠,٧٠٤	٠,٥٠٦	٠,١٩٨+	٠,٧٢١
٨٢	براغوي	٨١	٧٥	٨٤	٥٢	٠,٧٠١	٠,٦٢٨	٠,٠٧٣+	٠,٧٣٦
٨٣	سانت لوكيا	٨٨	٧٥	٧٧	٥٨	٠,٧٠٠	٠,٦٥٩	٠,٠٤١+	٠,٧٢٨
٨٤	أندونيسيا	١٠٩	٦٨	٧٩	٦٣	٠,٦٩٨	٠,٥٤٧	٠,١٥١+	٠,٦٧٠
٨٥	الفلبين	٧٧	٧٣	٩١	٤٦	٠,٦٩٧	٠,٥٩٦	٠,١٠١+	٠,٧٤٤
٨٦	ايران	٩٧	٧٤	٧٣	٦١	٠,٦٩٤	٠,٦٥٧	٠,٠٣٧+	٠,٧٠٩
٨٧	كرغستان	٩٨	٧٢	٨٨	٤٨	٠,٦٩٣	٠,٥٢٥	٠,١٦٨+	٠,٧٠٦
٨٨	سشلس	٥٣	٧٧	٨١	٥٠	٠,٦٩٢	٠,٧٧٩	٠,٠٨٧(-)	٠,٧٨٦
٨٩	فنزويلا	٦٥	٧٩	٨٤	٤٤	٠,٦٩٠	٠,٦٧٨	٠,٠١٢+	٠,٧٧٠
٩٠	سريلانكا	٨٤	٨١	٨٣	٤٣	٠,٦٨٩	٠,٥٦٧	٠,١٢٢+	٠,٧٢٣
٩١	سانت قنسنت وجرينادنيس	٧٩	٨٠	٧٧	٤٩	٠,٦٨٨	٠,٦٤٣	٠,٠٤٥+	٠,٧٣٨
٩٢	أذربيجان	٩٠	٧٥	٩٠	٤١	٠,٦٨٨	٠,٥١٤	٠,١٧٤+	٠,٧٢٢
٩٣	السعودية	٧٥	٧٨	٦٩	٥٩	٠,٦٨٨	٠,٧٧٢	٠,٠٨٤(-)	٠,٧٤٧
٩٤	مصر	١١٩	٦٩	٦٠	٧٦	٠,٦٨٧	٠,٥٧٠	٠,١١٧+	٠,٦٢٣
٩٥	المالديف	٨٩	٦٧	٨٩	٥٠	٠,٦٨٤	٠,٦٢٠	٠,٠٦٤+	٠,٧٢٥
٩٦	غيانا	٩٦	٦٦	٨٨	٥١	٠,٦٨٣	٠,٥٨٩	٠,٠٩٤+	٠,٧٠٩
٩٧	فيتنام	١٠٨	٧١	٨٣	٤٩	٠,٦٧٩	٠,٤٧٢	٠,٢٠٧+	٠,٦٧١
٩٨	أوزبكستان	١٠٦	٧١	٨٤	٤٨	٠,٦٧٨	٠,٥٠٥	٠,١٧٣+	٠,٦٨٦
٩٩	تايلند	٧٦	٧٣	٨٤	٤٥	٠,٦٧٤	٠,٦٦٨	٠,٠٠٦+	٠,٧٤٥
١٠٠	الجزائر	١٠٧	٧٤	٦٧	٦٢	٠,٦٧٤	٠,٦٤٦	٠,٠٢٨+	٠,٦٨٣

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
١٠١	البيرو	٨٠	٧٣	٨٦	٤٣	٠,٦٧٣	٠,٦٢٨	٠,٠٤٥+	٠,٧٣٧
١٠٢	جنوب أفريقيا	١٠٣	٤٧	٨٨	٦٦	٠,٦٧١	٠,٧٤٢	٠,٠٧١(-)	٠,٦٩٧
١٠٣	تركمنستان	١٠٠	٦٨	٨٩	٤٤	٠,٦٦٩	٠,٥٤١	٠,١٢٨+	٠,٧٠٤
١٠٤	السلفادور	١٠٤	٧٤	٧٣	٥٢	٠,٦٦٤	٠,٦١٨	٠,٠٤٦+	٠,٦٩٦
١٠٥	الدومينيكان	٨٧	٧٦	٧٩	٤٣	٠,٦٦٠	٠,٦٣٩	٠,٠٢١+	٠,٧٢٩
١٠٦	ميانمار	١٢٥	٥٩	٧٥	٦٢	٠,٦٥٤	٠,٤١٥	٠,٢٣٩+	٠,٥٨٥
١٠٧	طاجكستان	١١٠	٧١	٨٩	٣٣	٠,٦٤٤	٠,٣٩١	٠,٢٥٣+	٠,٦٦٣
١٠٨	هندوراس	١١٣	٧٤	٦٨	٤٧	٠,٦٣١	٠,٥٣٣	٠,٠٩٨+	٠,٦٥٣
١٠٩	المغرب	١٢٤	٧٠	٤٨	٦٩	٠,٦٢٤	٠,٥٨٤	٠,٠٤٠+	٠,٥٨٩
١١٠	فانواتو	١١٨	٧١	٥٨	٥٧	٠,٦٢١	٠,٥٧٥	٠,٠٤٦+	٠,٦٢٣
١١١	سوازيلاند	١١٢	٦٠	٧٦	٤٩	٠,٦١٧	٠,٦٠٨	٠,٠٠٩+	٠,٦٥٥
١١٢	بوليفيا	١١٤	٦١	٨٠	٣٩	٠,٦٠٠	٠,٥٢١	٠,٠٧٩+	٠,٦٤٣
١١٣	نيكارجوا	١١٦	٧٢	٦٦	٤٠	٠,٥٩٢	٠,٥١٢	٠,٠٨٠+	٠,٦٣١
١١٤	منغوليا	١١٧	٦٩	٧٤	٣١	٠,٥٧٩	٠,٤٥٧	٠,١٢٢+	٠,٦٢٨
١١٥	غانا	١٢٩	٥٩	٦٠	٥٤	٠,٥٧٧	٠,٤٧٧	٠,١٠٠+	٠,٥٥٦
١١٦	جزر سليمان	١٢١	٧٨	٥٧	٣٧	٠,٥٧٤	٠,٤٩٥	٠,٠٧٩+	٠,٦١٤
١١٧	العراق	١٢٦	٦٥	٥٢	٥٤	٠,٥٧٠	٠,٥٧٩	٠,٠٠٩(-)	٠,٥٨٣
١١٨	غواتيمالا	١٢٠	٦٦	٦١	٤٥	٠,٥٦٩	٠,٥٩٤	٠,٠٢٥(-)	٠,٦١٩
١١٩	الهند	١٢٨	٦٣	٥٥	٥٠	٠,٥٦١	٠,٥٠٧	٠,٠٥٤+	٠,٥٦٣
١٢٠	ليسوتو	١٢٧	٥٠	٧٤	٤١	٠,٥٥٢	٠,٤٦٦	٠,٠٨٦+	٠,٥٦٩

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
١٢١	ناميبيا	١١٥	٤٢	٨٢	٣٩	٠,٥٤٤	٠,٦٥٩	(-)٠,١١٥	٠,٦٣٢
١٢٢	الغابون	١٢٣	٤٦	٦٣	٥٢	٠,٥٣٥	٠,٦٩٣	(-)٠,١٥٨	٠,٥٩٢
١٢٣	الباكستان	١٣٥	٦٦	٤٤	٤٩	٠,٥٢٨	٠,٤٧٥	+٠,٠٥٣	٠,٥٢٢
١٢٤	ساوتوم وبرنسب	١٣٢	٦٥	٥٤	٣٨	٠,٥٢٤	٠,٤٤٩	+٠,٠٧٥	٠,٥٤٧
١٢٥	نيجيريا	١٥١	٤٢	٥٥	٥٨	٠,٥١٦	٠,٣٤٦	+٠,١٧٠	٠,٤٣٩
١٢٦	الكونجو	١٣٩	٤٠	٧٤	٣٨	٠,٥٠٦	٠,٣٨٤	+٠,١٢٢	٠,٥٠٧
١٢٧	بابوا غينيا الجديدة	١٣٣	٥٥	٥٤	٤١	٠,٥٠٣	٠,٥٢٨	(-)٠,٠٢٥	٠,٥٤٢
١٢٨	الكاميرون	١٣٤	٤٩	٦٤	٣٧	٠,٥٠٢	٠,٤٤٩	+٠,٠٥٣	٠,٥٢٨
	تنمية بشرية منخفضة								
١٢٩	زمبابوي	١٣٠	٣١	٨١	٣٨	٠,٤٩٩	٠,٥٤٩	(-)٠,٠٥٠	٠,٥٥٥
١٣٠	بوتسوانا	١٢٢	٣٥	٧٤	٣٩	٠,٤٩٦	٠,٦٨٧	(-)٠,١٩١	٠,٥٩٣
١٣١	نيبال	١٤٤	٥٥	٤٦	٤٦	٠,٤٨٩	٠,٤٠٩	+٠,٠٨٠	٠,٤٧٤
١٣٢	كينيا	١٣٨	٤٤	٧٠	٣٣	٠,٤٨٩	٠,٣٨١	+٠,١٠٨	٠,٥٠٨
١٣٣	توغو	١٤٥	٤٠	٥٧	٤٩	٠,٤٨٨	٠,٤٣٧	+٠,٠٥١	٠٤٧١
١٣٤	كمبوديا	١٣٦	٤٨	٦٤	٣٥	٠,٤٨٧	٠,٤٢٣	+٠,٠٦٤	٠,٥١٢
١٣٥	السودان	١٤٣	٥١	٤٨	٤٧	٠,٤٨٥	٠,٤٤٠	+٠,٠٤٥	٠,٤٧٧
١٣٦	مدغشقر	١٤١	٥٥	٥٦	٣٤	٠,٤٨٥	٠,٣٣٨	+٠,١٤٧	٠,٤٨٣
١٣٧	موريتانيا	١٤٧	٤٨	٤١	٥٤	٠,٤٧٩	٠,٤٥٩	+٠,٠٢٠	٠,٤٥١
١٣٨	الكوميروس	١٣٧	٥٧	٥٢	٢٩	٠,٤٥٩	٠,٤٤١	+٠,٠١٨	٠,٥١٠
١٣٩	بنين	١٥٧	٤٧	٤٠	٥٠	٠,٤٥٥	٠,٣٦١	+٠,٠٩٤	٠,٤١١
١٤٠	اليمن	١٤٨	٥٦	٤٦	٣٥	٠,٤٥٥	٠,٣٣٠	+٠,١٢٥	٠,٤٤٨

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
١٤١	لاو	١٤٠	٤٨	٥٠	٣٧	٠,٤٤٨	٠,٤٧٧	(-)٠,٠٢٩	٠,٤٨٤
١٤٢	ساحل العاج	١٥٤	٣٦	٤٣	٥٤	٠,٤٤٥	٠,٤٦٣	(-)٠,٠١٨	٠,٤٢٠
١٤٣	تنزانيا	١٥٦	٣٨	٦٠	٣٣	٠,٤٣٨	٠,٢٦٢	٠,١٧٦+	٠,٤١٥
١٤٤	بنغلادش	١٤٦	٥٦	٣٩	٣٦	٠,٤٣٦	٠,٤٣٦	صفر	٠,٤٦١
١٤٥	السنغال	١٥٥	٤٦	٣٦	٤٧	٠,٤٣٠	٠,٤٢٩	٠,٠٠١+	٠,٤١٦
١٤٦	جيبوتي	١٤٩	٤٣	٤٩	٣٦	٠,٤٢٦	٠,٤٢٤	٠,٠٠٢+	٠,٤٤٧
١٤٧	زامبيا	١٥٣	٢٦	٦٧	٣٢	٠,٤١٨	٠,٣٣٠	٠,٠٨٨+	٠,٤٢٠
١٤٨	مالاوي	١٦٣	٢٤	٦٤	٣٥	٠,٤٠٩	٠,٢٧٦	٠,١٣٣+	٠,٣٨٥
١٤٩	أوغندا	١٥٨	٢٦	٥٧	٣٦	٠,٣٩٨	٠,٣٩٧	٠,٠٠١+	٠,٤٠٩
١٥٠	الكونغو	١٥٢	٤٤	٥٠	٢٥	٠,٣٩٧	٠,٣٥٢	٠,٠٤٥+	٠,٤٣٠
١٥١	غامبيا	١٦١	٣٧	٣٧	٤٥	٠,٣٩٧	٠,٤٤٧	(-)٠,٠٥٠	٠,٣٩٦
١٥٢	رواندا	١٦٤	٢٦	٥٧	٣٥	٠,٣٩٤	٠,٣١٥	٠,٠٧٨+	٠,٣٨٢
١٥٣	هاييتي	١٥٠	٤٨	٤٠	٢٩	٠,٣٩١	٠,٤٣٩	(-)٠,٠٤٨	٠,٤٤٠
١٥٤	غينيا بيساو	١٦٩	٣٣	٣٦	٤٨	٠,٣٨٩	٠,٣٠٤	٠,٠٨٥+	٠,٣٣١
١٥٥	مالي	١٦٥	٤٨	٣٤	٣٤	٠,٣٨٨	٠,٣٢٠	٠,٠٦٨+	٠,٣٨٠
١٥٦	غينيا	١٦٢	٣٧	٣٤	٤١	٠,٣٧١	٠,٤٨١	(-)٠,١١٠	٠,٣٩٤
١٥٧	تشاد	١٦٧	٣٨	٣٧	٣٤	٠,٣٦٣	٠,٣٥٩	٠,٠٠٤+	٠,٣٦٧
١٥٨	أرتيريا	١٥٩	٤٣	٤٤	٢١	٠,٣٥٩	٠,٣٥٤	٠,٠٠٥+	٠,٤٠٨
١٥٩	ج. أفريقيا الوسطى	١٦٦	٣٣	٣٨	٣٤	٠,٣٥٠	٠,٤٠٣	(-)٠,٠٥٣	٠,٣٧١
١٦٠	أنغولا	١٦٠	٣٧	٣٦	٣٠	٠,٣٤٤	٠,٤٨٥	(-)٠,١٤١	٠,٤٠٥

يتبع ...

الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الرقم حسب دليل التنمية البشرية	مؤشر الصحة	مؤشر التعاليم	مؤشر التغذية	مؤشر التنمية البشرية المقترح	مؤشر النمو الاقتصادي (الدخل)	فجوة التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية
١٩٩٨		١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨	١٩٩٨
١٦١	موزمبيق	١٦٨	٣١	٣٧	٢٨	٠,٣١٩	٠,٣٤٤	٠,٠٢٥(--)	٠,٣٤١
١٦٢	بوركينا فاسو	١٧٢	٣٣	٢٢	٣٧	٠,٣٠٨	٠,٣٦١	٠,٠٥٣(--)	٠,٣٠٣
١٦٣	أثيوبيا	١٧١	٣١	٣٣	٢٩	٠,٣٠٧	٠,٢٩٢	٠,٠١٥+	٠,٣٠٩
١٦٤	النيجر	١٧٣	٤٠	١٥	٣٧	٠,٣٠٤	٠,٣٣٤	٠,٠٣٠(--)	٠,٢٩٣
١٦٥	بروندي	١٧٠	٣٠	٣٨	٢٣	٠,٣٠١	٠,٢٩١	٠,٠١٠+	٠,٣٢١
١٦٦	سيراليون	١٧٤	٢٢	٢٩	٣٥	٠,٢٨٢	٠,٢٥٤	٠,٠٢٨+	٠,٢٥٢

ملاحظة : القائمة مبنية على البيانات الفعلية الواردة في :

UNDP (2000) Human Development Report 2000 , Table 1 , PP. 157-160 and Table 23 , PP. 237-240 .

وعند النظر إلى الجدول السابق (٤-١٠) يتبين لنا أن هناك مجموعة من الدول عددها (٢١) دولة حققت تقدماً في كل من مؤشر التنمية البشرية ومؤشر النمو الاقتصادي ، كل حسب امكاناتها كما في الجدول (٤-١١) حيث بلغت الفجوة السالبة أو الموجبة من صفر إلى ٠,٠١ . وأن (١٠) دول منها لديها تنمية بشرية عالية (٦ منها من الدول الصناعية وثلاث من الدول ذات الدخل المرتفع) ، وهذا شيء مقبول حيث الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي متحققة والسياسة الاقتصادية فعالة مما جعل هناك توازناً انمائياً واضحاً وهناك أيضاً (٧) دول ضمن التنمية البشرية المنخفضة حيث تستخدم المتوفر والممكن من مواردها وقدراتها البشرية ولا بد لها من بذل المزيد من الجهد لتحسين كلا المؤشرين نسبة إلى الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع .

وهناك (٤) دول تقع ضمن التنمية البشرية المتوسطة ، أيضاً تستخدم امكاناتها ومواردها بشكل فعال في كلا المؤشرين ضمن الظروف الممكنة وتحتاج إلى مزيد من الجهد لتحسين كلا المؤشرين نسبة للدول ذات التنمية البشرية العالية أيضاً .

جدول (٤-١١)

دول حققت تنمية بشرية ونمو اقتصادي بشكل شبه متطابق

فجوة موجبة				فجوة سالبة			
الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة	الرقم .	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة
*	* تنمية بشرية عالية			*	* تنمية بشرية عالية		
١-	٢٩	كوريا ج.	٠,٠٠٢	١-	٥	ايرلندا	٠,٠٠٤
٢-	٣	فرنسا	٠,٠٠٤	٢-	٢٤	مالطا	٠,٠٠٤
٣-	٣٤	الارجنتين	٠,٠٠٤	٣-	٩	ايطاليا	٠,٠٠٥
٤-	١٨	قبرص	٠,٠٠٥	٤-	١٢	بريطانيا	٠,٠٠٨
٥-	١	بلجيكا	٠,٠٠٩	٥-	٣٠	سلوفينيا	٠,٠٠٩
*	* تنمية بشرية متوسطة			*	* تنمية بشرية متوسطة		
٦-	٩٩	تايلند	٠,٠٠٦	٦-	١١٧	العراق	٠,٠٠٩
٧-	١١١	سوازيلاند	٠,٠٠٩	٧-	٧١	موريتيوس	٠,٠١٠
*	* تنمية بشرية منخفضة						
٨-	١٤٤	بنغلاديش	صفر				
٩-	١٤٥	السنغال	٠,٠٠١				
١٠-	١٤٩	أوغندا	٠,٠٠١				
١١-	١٤٦	جيبوتي	٠,٠٠٢				
١٢-	١٥٧	تشاد	٠,٠٠٤				
١٣-	١٥٨	ارتيريا	٠,٠٠٥				
١٤-	١٦٥	بروندي	٠,٠١٠				

المصدر :

جدول (٤-١٠) .

أما الدول التي لديها فجوة تنمية بشرية موجبة ، حيث مؤشر التنمية البشرية أعلى من مؤشر النمو الاقتصادي فتبلغ (١٠٥) دول ، كما في الجدول (٤-١٢) ، منها (١٠) دول ذات تنمية بشرية عالية (٥ منها من الدول الصناعية وواحدة ذات دخل مرتفع) تبلغ الفجوة لسبعة منها بين ٠,٠١٦ و ٠,٠٧٠ ، وهذا يعني أنها قريبة جداً من حالة التوازن الانمائي ، أما غالبية الدول الأخرى ذات الفجوة الموجبة وعددها (٩٥) دولة فلديها مؤشر تنمية بشرية متوسط وعددها (٧٦) دولة تأتي على قمتها دول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة بفجوة تزيد عن ٠,١٥ ، مما يعني أن لديها قدرات بشرية كبيرة غير مستغلة ، ولم توجه بشكل فعال لتحقيق النمو الاقتصادي ، وهذه نتيجة طبيعية ، لأن غالبية هذه الدول كان تركيزها في السابق على تحقيق العدالة الاجتماعية أكثر من تركيزها على الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، وهناك (١٩) دولة ذات تنمية بشرية منخفضة تستطيع أن تحسن من توجيه قدراتها البشرية لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي علماً بأن (١٤) دولة منها لديها فجوة تتراوح بين ٠,٠١٥ و ٠,٠٩٤ مما يعني أنها قريبة نوعاً ما من التوازن الانمائي .

جدول (٤-١٢)

دول لديها مؤشر التنمية البشرية يزيد عن مؤشر النمو الاقتصادي

بحيث تستطيع الاستفادة من قدراتها البشرية في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي

الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة
* فجوة موجبة			
*	*	تنمية بشرية عالية	
١.	٣٥	دومينيكا	٠,١٤٦
٢.	٢٥	بولندا	٠,١١٣
٣.	٣٣	لتوانيا	٠,١١٢
٤.	٤	اليونان	٠,٠٧٠
٥.	١٠	البرتغال	٠,٠٥٠
٦.	٣٢	هنغاريا	٠,٤٤
٧.	٢٧	بربادوس	٠,٠٣٢
٨.	١٦	اسبانيا	٠,٠٢٣
٩.	١١	نيوزلندا	٠,٠٢١
١٠.	٢٨	ج. التشيك	٠,٠١٦
*	*	تنمية بشرية متوسطة	
١١.	١٠٧	طاجكستان	٠,٢٥٣
١٢.	١٠٦	ميانمار	٠,٢٣٩
١٣.	٨٠	ملدوفيا	٠,٢١٣
١٤.	٩٧	فيتنام	٠,٢٠٧
١٥.	٨١	أرمينيا	٠,١٩٨
١٦.	٥٩	ألبانيا	٠,١٨٩
١٧.	٩٢	أذربيجان	٠,١٧٤
١٨.	٥٦	أوكرانيا	٠,١٧٣
١٩.	٩٨	أوزبكستان	٠,١٧٣
٢٠.	٦٨	سوريا	٠,١٧٢
٢١.	١٢٥	نيجيريا	٠,١٧٠
٢٢.	٨٧	كرغستان	٠,١٦٨
٢٣.	٥٧	الاردن	٠,١٦٤
٢٤.	٦٠	جورجيا	٠.١٥٨
٢٥.	٧٥	الاكوادور	٠,١٥٢
٢٦.	٧٣	الصين	٠,١٥١
٢٧.	٨٤	أندونيسيا	٠,١٥١
٢٨.	٤٣	لبنان	٠,١٤٩
٢٩.	٤٦	كزاخستان	٠,١٤٥
٣٠.	٤٩	فيجي	٠١٤٢
٣١.	٤٥	بليز	٠,١٣٨
٣٢.	٧٦	الرأس الاخضر	٠,١٣٧
٣٣.	١٠٣	تركمنستان	٠,١٢٨
٣٤.	٦٢	كوبا	٠,١٢٧
٣٥.	٣٧	رومانيا	٠,١٢٣
٣٦.	٧٩	جامايكا	٠,١٢٣
٣٧.	٩٠	سريلانكا	٠,١٢٢
٣٨.	١١٤	منغوليا	٠,١٢٢
٣٩.	١٢٦	الكونجو	٠,١٢٢
٤٠.	٩٤	مصر	٠,١١٧
٤١.	٦٣	مقدونيا	٠,١١٤
٤٢.	٣٦	بيلاروس	٠,١٠٦

يتبع ...

* فجوة موجبة			
الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة
٤٣.	٨٥	الفلبين	٠,١٠١
٤٤.	١١٥	غانا	٠,١٠٠
٤٥.	١٠٨	هندوراس	٠,٠٩٨
٤٦.	٦١	بلغاريا	٠,٠٩٧
٤٧.	٩٦	غيانا	٠,٠٩٤
٤٨.	٤١	تركيا	٠,٠٨٦
٤٩.	١٢٠	ليسوتو	٠,٠٨٦
٥٠.	١١٣	نيكاراجوا	٠,٠٨٠
٥١.	٤٠	ليبيا	٠,٠٧٩
٥٢.	٥٣	لاتفيا	٠,٠٧٩
٥٣.	١١٢	بوليفيا	٠,٠٧٩
٥٤.	١١٦	جزر سليمان	٠,٠٧٩
٥٥.	٥٢	جرينادا	٠,٠٧٦
٥٦.	١٢٤	ساوتوم	٠,٠٧٥
٥٧.	٧٠	سورينام	٠,٠٧٣
٥٨.	٨٢	براغوي	٠,٠٧٣
٥٩.	٥٤	كوستاريكا	٠,٠٦٩
٦٠.	٦٥	تونس	٠,٠٦٩
٦١.	٩٥	المالديف	٠,٠٦٤
٦٢.	٥٥	روسيا	٠,٠٥٦
٦٣.	١١٩	الهند	٠,٠٥٤
٦٤.	١٢٣	الباكستان	٠,٠٥٣
٦٥.	١٢٨	الكاميرون	٠,٠٥٣
٦٦.	٧٧	بنما	٠,٠٥٢
٦٧.	٤٧	المكسيك	٠,٠٤٩

الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة
٦٨.	١٠٤	السلفادور	٠,٠٤٦
٦٩.	١١٠	فانواتو	٠,٠٤٦
٧٠.	٩١	سانت فنسنت	٠,٠٤٥
٧١.	١٠١	البيرو	٠,٠٤٥
٧٢.	٨٣	سانت لوكيا	٠,٠٤١
٧٣.	٥٠	أستونيا	٠,٠٤٠
٧٤.	١٠٩	المغرب	٠,٠٤٠
٧٥.	٨٦	ايران	٠,٠٣٧
٧٦.	٤٢	الاورغواي	٠,٠٣٤
٧٧.	٦٧	البرازيل	٠,٠٣٤
٧٨.	٤٤	تشيلي	٠,٠٢٩
٧٩.	٧٨	كولومبيا	٠,٠٢٩
٨٠.	١٠٠	الجزائر	٠,٠٢٨
٨١.	٣٨	سلوفاكيا	٠,٠٢٧
٨٢.	١٠٥	الدومينيكان	٠,٠٢١
٨٣.	٦٤	ترينداد وتوباغو	٠,٠١٧
٨٤.	٧٤	كرواتيا	٠,٠١٧
٨٥.	٨٩	فنزويلا	٠,٠١٢
٨٦.	٥٨	ماليزيا	٠,٠١١
*	*	تنمية بشرية منخفضة	
٨٧.	١٤٣	تنزانيا	٠,١٧٦
٨٨.	١٣٦	مدغشقر	٠,١٤٧
٨٩.	١٤٨	مالاوي	٠,١٣٣
٩٠.	١٤٠	اليمن	٠,١٢٥
٩١.	١٣٢	كينيا	٠,١٠٨

يتبع ...

الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة	الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة
* فجوة موجبة							
.٩٢	١٣٩	بنين	٠,٠٩٤				
.٩٣	١٤٧	زامبيا	٠,٠٨٨				
.٩٤	١٥٤	غينيا بيساو	٠,٠٨٥				
.٩٥	١٣١	نيبال	٠,٠٨٠				
.٩٦	١٥٢	رواندا	٠,٠٧٨				
.٩٧	١٥٥	مالي	٠,٠٦٨				
.٩٨	١٣٤	كمبوديا	٠,٠٦٤				
.٩٩	١٣٣	توغو	٠,٠٥١				
.١٠٠	١٣٥	السودان	٠,٠٤٥				
.١٠١	١٥٠	الكونجو	٠,٠٤٥				
.١٠٢	١٦٦	سيراليون	٠,٠٢٨				
.١٠٣	١٣٧	موريتانيا	٠,٠٢٠				
.١٠٤	١٣٨	الكوميروس	٠,٠١٨				
.١٠٥	١٦٣	أثيوبيا	٠,٠١٥				

المصدر :

جدول (٤-١٠)

وأخيراً هناك (٤٠) دولة لديها فجوة سالبة ، كما في الجدول (٤-١٣) ، من هذه الدول (١٤) دولة من الدول الصناعية والاخرى من الدول ذات الدخل العالي ، ولديها تنمية بشرية عالية ، وهذا شيء منطقي في ضوء تركيز هذه الدول على النمو الاقتصادي أكثر من تركيزها على العدالة الاجتماعية، علماً بأن الفجوة لديها قليلة تتراوح بين ٠,٠١١ و ٠,٠٧٥ ، تأتي بعدها بعض الدول التي لديها تنمية بشرية متوسطة وتعد من ذوات الدخل المرتفع ليس بسبب النمو الاقتصادي المتحقق من زيادة الإنتاج بقدر ما هو توفر الموارد الطبيعية لديها وأهمها (البترول) ، هذه الدول لم تنجح في ترجمة زيادة دخلها إلى تنمية بشرية ، ولم تستفد شعوبها من ثمرات النمو الاقتصادي لديها ، إما لقصور سياساتها في دعم التنمية البشرية وإما لأن سياسات توزيع الدخل لديها غير فعالة ، إذ أن لديها انفاقات من الدخل غير انمائية تثقل كاهل موازنتها أو غير ذلك ، وهناك (١٢) دولة ذات تنمية بشرية منخفضة منها (٩) دول فجوتها السالبة تتراوح بين ٠,٠١٨ و ٠,٠٥٣ وهي تحتاج إلى توجيه دخلها لافادة شعبها بشكل أفضل مع العمل على تحسين كلا المؤشرين بآن واحد ومراجعة سياساتها الاقتصادية الموجهة لأولويات التنمية البشرية ومعالجة الاسباب التي من شأنها اقتطاع جزء من انفاقها غير التنموي والذي يزيد من معاناة شعبها إن وجد .

جدول (٤-١٣)

دول لديها مؤشر نمو اقتصادي يزيد عن مؤشر التنمية البشرية

وتستطيع تحقيق مزيد من التنمية البشرية بالاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي

* فجوة سالبة							
الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة	الرقم	الرقم حسب الدليل المقترح	البلد	الفجوة
*	*	تنمية بشرية عالية		.٢١	٤٨	بروناي	٠,٠٨٦
.١	٢٦	اليابان	٠,٠٧٥	.٢٢	٩٣	السعودية	٠,٠٨٤
.٢	٢٢	سويسرا	٠,٠٧٢	.٢٣	٣٩	الامارات	٠,٠٧٨
.٣	٣١	هونغ كونغ	٠,٠٧١	.٢٤	١٠٢	جنوب أفريقيا	٠,٠٧١
.٤	٢٠	آيسلندا	٠,٠٦٨	.٢٥	٦٦	سانت كتس	٠,٠٤٥
.٥	١٩	كندا	٠,٠٤٦	.٢٦	١١٨	غواتيمالا	٠,٠٢٥
.٦	٨	النرويج	٠,٠٤٥	.٢٧	١٢٧	بابواغينيا الجديد	٠,٠٢٥
.٧	١٧	الدانمارك	٠,٠٤٥	.٢٨	٦٩	أنتيغوا وبربودا	٠,٠٢٤
.٨	٢	أمريكا	٠,٠٣٩	*	*	تنمية بشرية منخفضة	
.٩	٢١	فنلندا	٠,٠٣٨	.٢٩	١٣٠	بوتسوانا	٠,١٩١
.١٠	١٥	ألمانيا	٠,٠٢٧	.٣٠	١٦٠	أنغولا	٠,١٤١
.١١	١٣	هولندا	٠,٠٢٤	.٣١	١٥٦	غينيا	٠,١١٠
.١٢	٧	النمسا	٠,٠٢٣	.٣٢	١٥٩	أفريقيا الوسطى	٠,٠٥٣
.١٣	١٤	السويد	٠,٠١٥	.٣٣	١٦٢	بوركينا فاسو	٠,٠٥٣
.١٤	٦	أستراليا	٠,٠١٤	.٣٤	١٢٩	زمبابوي	٠,٠٥٠
.١٥	٢٣	الكيان الصهيوني	٠,٠١١	.٣٥	١٥١	غامبيا	٠,٠٥٠
*	*	تنمية بشرية متوسطة		.٣٦	١٥٣	هاييتي	٠,٠٤٨
.١٦	٥١	الكويت	٠,١٦٣	.٣٧	١٦٤	النيجر	٠,٠٣٠
.١٧	١٢٢	الغابون	٠,١٥٨	.٣٨	١٤١	لاو	٠,٠٢٩
.١٨	١٢١	ناميبيا	٠,١١٥	.٣٩	١٦١	موزمبيق	٠,٠٢٥
.١٩	٧٢	باهاماس	٠,١٠٦	.٤٠	١٤٢	ساحل العاج	٠,٠١٨
.٢٠	٨٨	سشلس	٠,٠٨٧				

المصدر :

جدول (٤-١٠) .

أما بالنسبة إلى ما تم تحقيقه في مجال التوازن الانمائي على مستوى مناطق العالم المختلفة ، فيظهر لنا من الجدول رقم (٤-١٤) أن منطقة شرق آسيا بدون الصين قد حققت نوعاً من التوازن الانمائي تقريباً بفجوة سالبة بلغت (-٠,٠١١) ، وهذا يعني أنها استخدمت قدراتها البشرية في تحقيق نمو اقتصادي بشكل فعال ، أما باقي مناطق العالم فهناك (٩) مناطق لديها فجوة بشرية موجبة تتراوح بين (+٠,٠٢٠) في الدول العربية و (+٠,١٣٣) في شرق آسيا مما يعني أن لديها قدرات بشرية مرتفعة لم توجه إلى تحقيق نمو اقتصادي بكفاءة ، فلا بد لها من وضع السياسات الفعالة للربط ما بين خطط التنمية البشرية وخطط النمو الاقتصادي وذلك للاستفادة من طاقاتها البشرية ، وهناك منطقتان لديهما فجوة تنمية بشرية سالبة وهما أفريقيا جنوب الصحراء بلغت (-٠,٠١٦) وأقطار منظمة التعاون الاقتصادي حيث بلغت الفجوة (-٠,٠٢٥) ، ورغم أن هاتين المنطقتين على النقيض ، حيث حققت أقطار منظمة التعاون الاقتصادي أعلى قيم للمؤشرين وأفريقيا وجنوب الصحراء أدنى قيم على السلم ، فإن هذا يعني عدم استفادة شعوب المنطقتين من ثمار النمو الاقتصادي بشكل أفضل ، حيث أن الأولى تهتم باقتصاد السوق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية ولا تعنى بتحقيق العدالة الاقتصادية وسياسات التوزيع ، أما الثانية فربما أنها تنفق جزءاً من دخلها على نشاطات ليس لها علاقة بالتنمية البشرية وتحسين أحوال مجتمعاتها .

ولا بد من التذكير هنا بأن هذه الفجوات عبارة عن متوسطات تخفي التباين بين الدول الواقعة في كل منطقة ولكنها تعطي صورة عامة عن التنمية البشرية في المنطقة بشكل عام .

جدول رقم (٤-١٤)

مؤشرات التنمية البشرية والدخل ودليل التنمية البشرية المقترح لمناطق العالم المختلفة لعام ١٩٩٨

المنطقة	العمر المتوقع	معدلات محو الامية	نسب التسجيل	متوسط السعرات الحرارية	متوسط الدخل الفردي	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	الدليل المقترح	مؤشر الدخل	فجوة التنمية البشرية	مؤشر دليل التنمية البشرية
١. جميع الدول النامية	٦٤,٧	٧٢,٣	٦٠	٢٦٦٣	٣٢٧٠	٦٦٢	٦٨٢	٥٥٤	٦٣٣	٥٨٢	٠,٠٥١ +	٦٤٢
٢. الاقطار الاقل نمواً	٥١,٩	٥٠,٧	٣٧	٢٠٩٩	١٠٦٤	٤٤٨	٤٦١	٣٦٦	٤٢٥	٣٩٥	٠,٠٣٠ +	٤٣٥
٣. الدول العربية	٦٦	٥٩,٧	٦٠	٢٩٣٠	٤١٤٠	٦٨٣	٥٩٨	٦٤٣	٦٤١	٦٢١	٠,٠٢٠ +	٦٣٥
٤. شرق آسيا	٧٠,٢	٨٣,٤	٧٣	٢٩٠٦	٣٥٦٤	٧٥٣	٧٩٩	٦٣٥	٧٢٩	٥٩٦	٠,١٣٣ +	٧١٦
٥. شرق آسيا بدون الصين	٧٣,١	٩٦,٣	٨٥	٣١٠٣	١٣٦٣٥	٨٠٢	٩٢٥	٧٠١	٨٠٩	٨٢٠	٠,٠١١ –	٨٤٩
٦. أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٦٩,٧	٨٧,٧	٧٤	٢٧٩٨	٦٥١٠	٧٤٥	٨٣١	٥٩٩	٧٢٥	٦٩٧	٠,٠٢٨ +	٧٥٨
٧. جنوب آسيا	٦٣	٥٤,٣	٥٢	٢٤٦٧	٢١١٢	٦٣٣	٥٣٥	٤٨٩	٥٥٢	٥٠٩	٠,٠٤٣ +	٥٦٠
٨. جنوب آسيا بدون الهند	٦٣,٤	٥٠,٥	٤٧	٢٣٩٤	٢٢٠٧	٦٤٠	٤٩٣	٤٦٥	٥٣٣	٥١٦	٠,٠١٧ +	٥٥٠
٩. جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	٦٦,٣	٨٨,٢	٦٦	٢٦٥٦	٣٢٣٤	٦٨٨	٨٠٨	٥٥٢	٦٨٣	٥٨٠	٠,١٠٣ +	٦٩١
١٠. أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨,٩	٥٨,٥	٤٢	٢٢٣٧	١٦٠٧	٣٩٨	٥٣٠	٤١٢	٤٤٧	٤٦٣	٠,٠١٦ –	٤٦٤
١١. أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٦٨,٩	٩٨,٦	٧٦	٢٩٠٧	٦٢٠٠	٧٣٢	٩١١	٦٣٦	٧٦٠	٦٨٩	٠,٠٧١ +	٧٧٧
١٢. أقطار منظمة التعاون الاقتصادي	٧٦,٤	٩٧,٤	٨٦	٣٣٨٠	٢٠٣٥٧	٨٥٧	٩٣٦	٧٩٣	٨٦٢	٨٨٧	٠,٠٢٥ –	٨٩٣
١٣. العالم	٦٦,٩	٧٨,٨	٦٤	٢٧٩١	٦٥٢٦	٦٩٨	٧٣٩	٥٩٧	٦٧٨	٦٩٧	٠,٠١٩ –	٧١٢

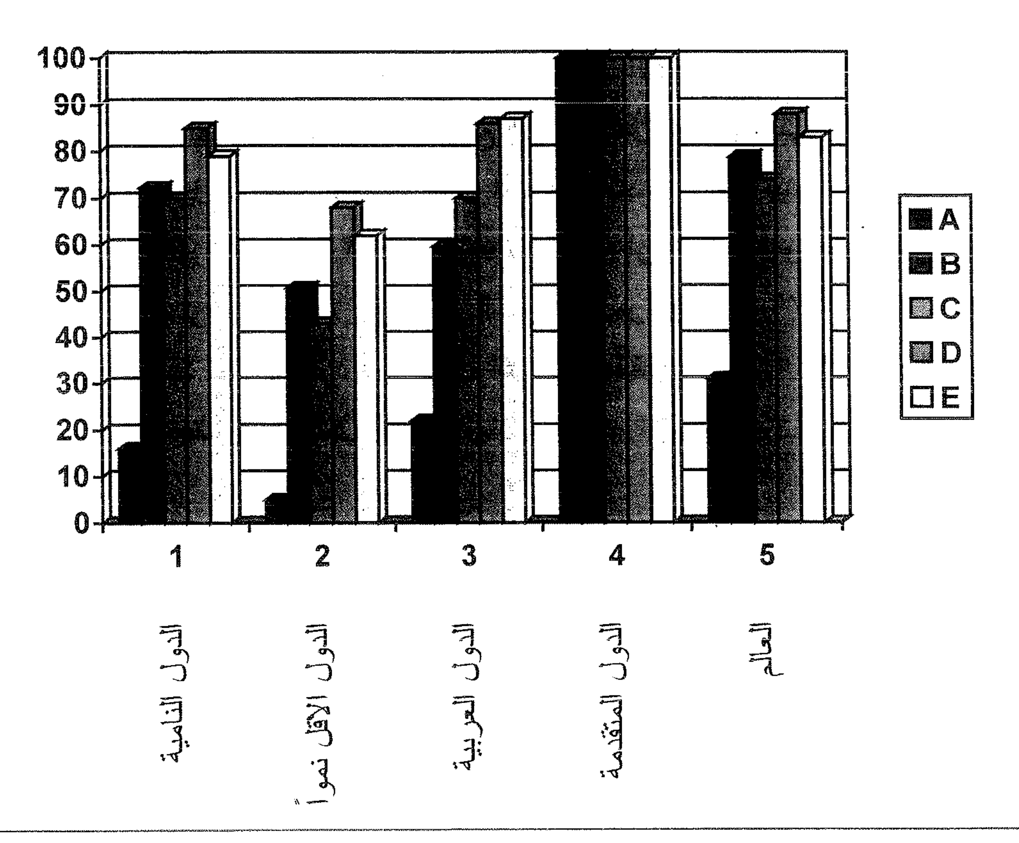
المصدر:

UNDP (2000) Human Development Report 2000, Table 1, PP. 157-160 and Table 23, PP. 237-240 .

يتبين لنا مما سبق بأنه رغم تحقيق الدول المتقدمة مزيداً من التحسن في مؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي نجد أن معاناة الدول النامية تتزايد ، فرغم أن هذه الدول جسرت الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية إلا أن ديونها المختلفة (المالية والاجتماعية والبيئية) زادت ، ولم تستطع الاستفادة من تحسين قدراتها البشرية في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي ورغم اصطباغ الاقتصاد العالمي بصبغة العولمة فلم تستطع الاستفادة من فرصها التي يفترض أن توفرها ، فعلى سبيل المثال استطاعت الدول النامية أن تجسر الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مؤشر الامية إلى ١:٠,٧٢ ومعدلات القيد إلى ١:٠,٦٨ والعمر المتوقع إلى ١:٠,٨٥ ومتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية إلى ١:٠,٧٩ إلا أن الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بأسعار ١٩٩٥ لا زالت ١:٠,١٦ ، وكما يظهر في الشكل (٤-٣) .

شكل (٤-٣)

نسبة مؤشرات التنمية البشرية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي مقارنة بما تم تحقيقه في الدول المتقدمة لعام ١٩٩٨



A = متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي
B = معدلات محو الامية
C = نسب التسجيل لجميع المستويات
D = العمر المتوقع
E = متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية

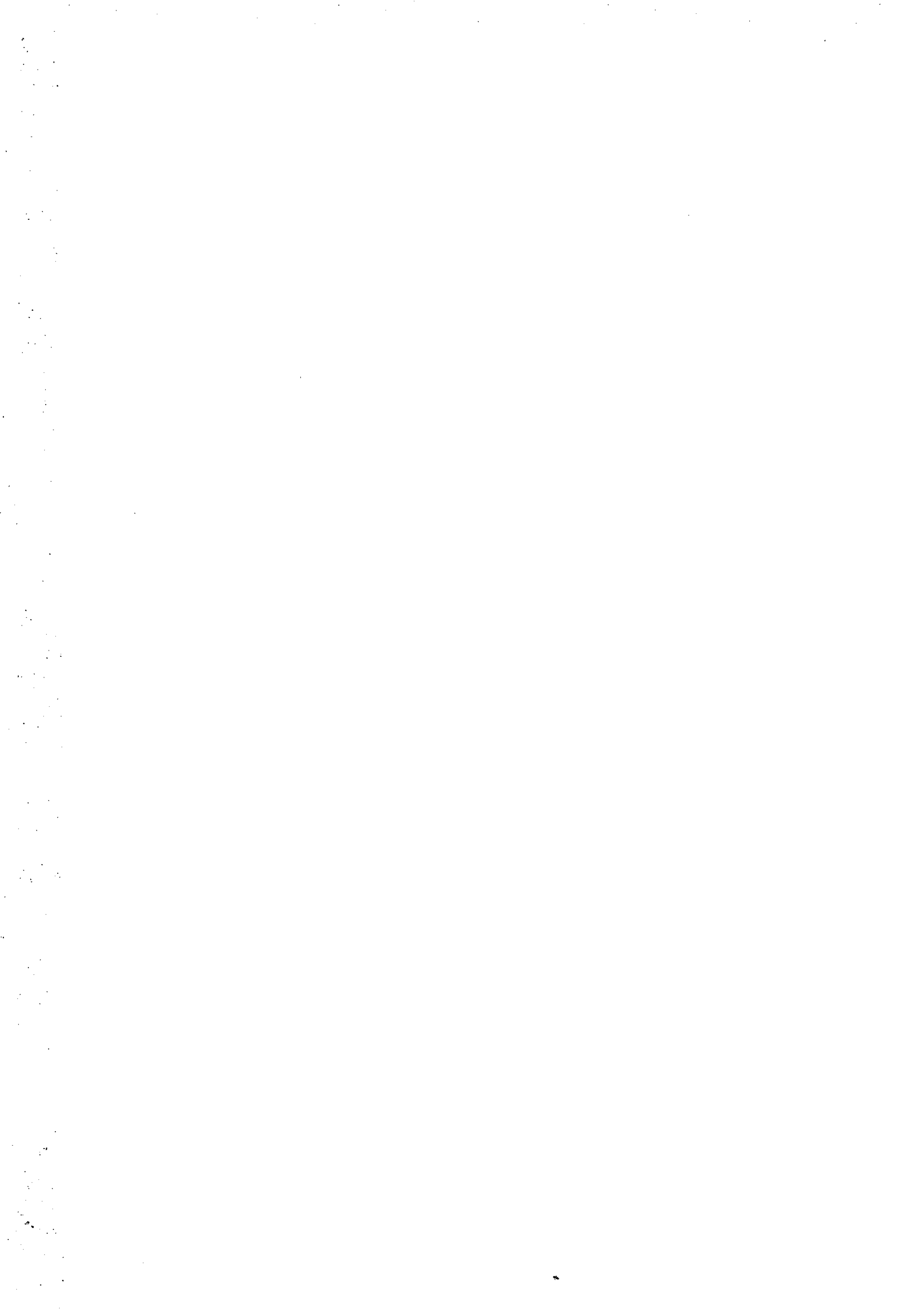
المصدر: جدول (٤-١٤)

وعند تطبيق دليل التنمية البشرية المقترح تبين أن هناك (٢١) دولة من دول العالم حققت تناغماً في متضمنات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي أغلبها من الدول

المتقدمة ، بينما غالبية الدول النامية والاشتراكية السابقة لديها فجوة موجبة مما يعني أن لديها قدرات بشرية تستطيع إذا أحسنت استخدامها أن تحقق المزيد من النمو الاقتصادي .

وفي الوقت نفسه نجد أن هناك دولاً أخرى لديها فجوة سالبة وهذا يعني أن لديها مؤشر نمو اقتصادي يزيد عن مؤشر التنمية البشرية مما يعني قدرتها على توفير مزيد من الفرص لشعوبها للاستفادة من ثمرات هذا النمو وغالبية هذه الدول من الدول الصناعية أو الدول الغنية بمصادرها الطبيعية ، وسيتم التعرف في الفصل القادم على واقع التنمية البشرية في دول مختارة مع التركيز على الأردن .

* * *



الفصل الخامس

التنمية البشرية في الأردن ودول مختارة

٥: ١ ـ متضمنات التنمية البشرية.

٥: ١: ١ ـ التعليم.

٥: ١: ٢ ـ الصحة.

٥: ١: ٣ ـ التغذية.

٥: ٢ ـ الدخل.

٥: ٣ ـ العلاقة بين جانبي التنمية البشرية.

٥- التنمية البشرية في الأردن ودول مختارة

تم التأكيد فيما سبق على أن البلدان النامية لا بد لها من الاهتمام بجانبي التنمية البشرية واللذان يتمثلان في تحسين وتطوير القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية واستخدام هذه القدرات البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وبنفس الوقت الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي في تحسين وتطوير القدرات البشرية.

وقد تباينت درجة تحقيق هذين الجانبين بين الدول وخاصة النامية منها، فمنها من لديها قدرات بشرية كبيرة ومتطورة ولكنها لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو اقتصادي بشكل مشابه، ومنها العكس حيث لديها معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لم تستفد شعوبها منها بشكل كاف، وبعضها حققت توازناً انمائياً بحيث أن القدرات البشرية والنمو الاقتصادي فيها يسيران بشكل متناغم.

ونظرة إلى ما تم تحقيقه في بعض الدول والتي تشترك مع الأردن في بعض السمات من أمثلة الموقع الجغرافي، أو الوضع الثقافي والتاريخي، أو اتباعها لسياسات اقتصادية متشابهة نوعاً ما، تم اختيار كل من (قبرص، اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، المغرب، تونس) لمقارنة أوضاع التنمية البشرية فيها، وما وصلت إليه المتضمنات التفصيلية لكلا الجانبين في واقعها الاقتصادي ودرجة تباينهما أو انسجامهما.

تختلف هذه الدول فيما بينها في عدد سكانها ودخلها القومي ومعدلات التضخم التي تعكس حالة الاستقرار الاقتصادي فيها، حيث تبين الاحصاءات لعام ١٩٩٨ أن تركيا لديها أكبر عدد سكان بين دول العينة، حيث بلغ عدد سكانها ٦٤,٥ مليون نسمة بينما بلغ عددهم في قبرص ٠,٨ مليون نسمة، أما في الأردن فبلغ ٤,٨ مليون نسمة، بنفس الوقت فإن تركيا حققت دخلاً قومياً بلغ ٢٠٠,٥ مليار دولار بينما متوسط دخل الفرد فيها من الدخل القومي بلغ ٣١٦٠ دولار، في حين بلغ الدخل القومي في قبرص ٩ مليارات دولار ولكنها حققت أعلى معدل لمتوسط دخل الفرد حيث بلغ ١١,٩٢٠

دولار، وبلغ الدخل القومي في الأردن ٥,٣ مليار دولار ودخل الفرد ١١٥٠ دولار، أما بالنسبة لمتوسط معدل التضخم للاعــوام ١٩٩٠-١٩٩٨ فقد كان أدنى معدل في كل من الأردن والمغرب وقبرص والذي تراوح بين ٣،٣% - ٣,٥% بينمــا كــان أعلى معدل في تركيا والذي بلغ ٧٩,٤% كما هو موضح في الجدول (٥-١)، هــذا وقد بلغ متوسط دخل الفرد من الدخل القومي الاجمالي فــي الــدول الناميــة ١٢٥٠ دولار، بينما بلغ في الدول العربيــة ٢٢٢٠ دولار وفــي المتقدمــة ٢٠٩٠٠ دولار وكمتوسط عالمي ٤٩١٠ دولار لعام ١٩٩٨([1]).

([1])United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, Table ١٣, P.٢٠٥.

جدول (٥-١)

أهم المؤشرات الاقتصادية والسكانية لدول العينة لعام ١٩٩٨

الدولة	عدد السكان مليون نسمة	الدخل القومي الاجمالي مليار دولار	متوسط دخل الفرد من الدخل القومي الاجمالي دولار	متوسط معدل التضخم السنوي ١٩٩٠-١٩٩٨	معدل التضخم ١٩٩٨ %
الأردن	٤,٨	٥,٣	١١٥٠	٣،٣	٣,٧
تونس	٩,٣	١٩,٢	٢٠٦٠	٤,٨	٣,٥
سوريا	١٥,٣	١٥,٥	١٠٢٠	٨,٩	٧
لبنان	٣,٢	١٥	٣٥٦٠	٢٤	٨
المغرب	٢٧,٤	٣٤,٤	١٢٤٠	٣,٥	٠,٧
قبرص	٠,٨	٩	١١٩٢٠	٣,٧	٢،٢
تركيا	٦٤,٥	٢٠٠,٥	٣١٦٠	٧٩,٤	٧٤,٢
اليونان	١٠,٦	١٢٣,٤	١١٧٤٠	١١	٥,٢

المصدر:

الأردن. دائرة الاحصاءات العامة. الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٩٩، ع ٥٠، تموز ٢٠٠٠.

UNDP (٢٠٠٠) Human development report ٢٠٠٠, Table ١٣, PP. ٢٠٢-٢٠٥ and Table ١٩, PP. ٢٢٣-٢٢٦.

٥:١ــ واقع التنمية البشرية في الأردن:

شهد الأردن ومنذ تأسيسه عام ١٩٢١العديد من التقلبات السياسية انعكست بشكل ملحوظ على ادائه الاقتصادي وأثرت على الاوضاع الاجتماعية فيه، ولم يشهد الأردن تخطيطاً اقتصادياً مؤسسياً إلا منذ بداية السبعينيات من هذا القرن، حيث كانت البداية

الفعلية للتخطيط بوضع الخطة الخمسية الأولى للاعوام ١٩٧٦-١٩٨٠، رغم وجود خطة اقتصادية ثلاثية سابقة للاعوام ١٩٧٣-١٩٧٥. وقد استهدفت أول خطة خمسية طموحة زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة ١٢% سنوياً([١]) في ضوء ما حققه الاقتصاد من فوائض في ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة نتيجة للمساعدات العربية وحوالات العاملين في الخارج([٢]) ولكن ما تم تحقيقه فعلاً هو زيادة بلغت ٨,٥% فقط([٣])، ومع بداية الثمانينيات بدأ الاقتصاد الاردني مرحلة من التباطؤ، امتدت لتصبح ركوداً اقتصادياً في أواسط الثمانينيات، وأدى التناقص الحاد في المساعدات العربية إلى ظهور مشكلة العجز في الموازنة، فلجأت الدولة إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض الخارجي الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع أعباء تسديد تلك المديونية([٤])، حيث ارتفعت المديونية من ٤٧٣,٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ إلى ١١٣٨,٣ مليون دينار عام ١٩٨٥. وواصلت الارتفاع حتى وصلت إلى ٣٥٥٦,٢ مليون دينار عام ١٩٩٠([٥])، تزامن هذا مع الانخفاض في سعر صرف الدينار أيضاً، وكمحاولة للخروج من هذه الازمة، بدأت الدولة بتطبيق المراحل الأولى من برنامج التعديل الهيكلي([٦])، اضافة إلى ذلك فقد حدث تراجع آخر سريع في الوضع الاقتصادي تمثل في فقدان الأردن أسواق صادراته كالعراق والسعودية والكويت، كما فقد نسبة كبيرة من تحويلات المغتربين في الخارج أيضاً([٧]).

([١]) الأردن. المجلس القومي للتخطيط: خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، ص٢٦.

([٢]) موسى م. شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص٢٧١.

([٣]) الأردن. المجلس القومي للتخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥، ص٣.

([٤]) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٣) *دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية*، مصدر سابق، ص٤٥.

([٥]) IMF (١٩٩٣) Government Finance Statistics Yearbook, P.٣٢١ and IMF (١٩٨٧) Government Finance Statistics Yearbook, P.٥٣٤.

([٦]) موسى م. شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص٢٧١.

([٧]) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٣) *دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية*، مصدر سابق، ص٤٥.

وبعد انقطاع عن التخطيط للمدة ١٩٨٩-١٩٩٣ حيث وضع خلالها برنامج التصحيح الاقتصادي تم وضع خطة جديدة للاعوام ١٩٩٣-١٩٩٧ لمعالجة المشكلات السابقة([1]) استهدفت بالإضافة لذلك تحقيق معدل نمو سنوي وسطي للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩١ مقداره ٦% سنوياً لينعكس إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الشرائية الحقيقية بنسبة ٣% تقريباً سنوياً([2]).

ورغم الاوضاع الاقتصادية سابقة الذكر فقد تضمنت الخطط السابقة تركيزاً على تحقيق المزيد من التحسن في متضمنات التنمية البشرية المختلفة([3])، وفيما يلي تفصيل ذلك مقارنة بمتضمنات التنمية البشرية لأقطار العينة:

٥:١:١- التعليم:

يعد التعليم عنصراً حاسماً في نجاح التنمية، حيث أن التقدم السريع في العلم والتقانة لم يعد يترك مكاناً للعمالة غير المؤهلة وغير المدربة([4]) ولقد جاء الاهتمام بالتعليم متأخراً نوعاً ما في الأردن، حيث حددت فلسفة واضحة للتربية والتعليم من خلال قانون التربية والتعليم رقم (١٦) الصادر سنة ١٩٦٤([5]) ورغم هذا القانون فلم توضع خطة رئيسية متكاملة للتربية والتعليم إلا في عام ١٩٨٨ حيث وضعت خطة كانت مدتها عشر سنوات، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت تجري عمليات معالجة محددة لبعض الجوانب التعليمية أو التربوية في النظام التربوي([6]).

([1]) الأردن. المجلس القومي للتخطيط: الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣-١٩٩٧، ص٧.

([2]) المصدر نفسه، ص٩٧.

([3]) المصدر نفسه، ص٩٨، ١٣٩-١٤١.

([4]) اسماعيل صبري عبدالله (١٩٩٥) *التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية*، مصدر سابق، ص١٩٤

([5]) محمد عليمات (١٩٩١) *التعليم والتدريب المهني في الأردن*. التربية والعلم، ص٤١٩.

([6]) منذر المصري (١٩٩٩) *التطوير التربوي في الأردن بين النظرية والتطبيق في: الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن / واصف عازر وآخرون*. مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان. والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص١٣٣.

وتعد الأردن رغم ذلك من الدول التي تتمتع بمستوى تعليمي متميز على نطاق العالم العربي([1]). فقد ارتفعت معدلات محو الامية من ٣٢% عام ١٩٦٠ إلى ٨٨,٦% عام ١٩٩٨، اضافة إلى ارتفاع نسب القيد في المستويات التعليمية المختلفة والتي بلغت ٦٩%عام ١٩٩٨، وينفق الأردن نسبة مرتفعة من دخله على التعليم بلغت بالمتوسط ٤,٧% من الدخل القومي الاجمالي الحقيقي بأسعار ١٩٩٥ للمدة من ١٩٧٦-١٩٩٧ و ١٣% من مجموع الانفاق العام الحقيقي لتلك المدة أيضاً، كما يظهر في جدول رقم (٥-١٦). اضافة إلى ما سبق فإن هناك تزايداً في نسبة الانفاق الخاص من دخل الاسرة على التعليم خلال السنوات الماضية. حيث ارتفعت النسبة من ٣,٣٩% عام ١٩٨٦ إلى ٣,٥١% عام ١٩٩٢ كما هو مبين في جدول رقم (٥-١٧).

ويعود السبب في ذلك إلى أن معدل العائد الاستثماري المتوقع من التعليم يتزايد كلما ازدادت مستويات التعليم، اضافة إلى تحسن المستوى التعليمي والثقافي لرب الاسرة([2])، اضافة إلى ما سبق فإن زيادة متوسط الدخل السنوي للاسرة يؤدي مرة أخرى إلى زيادة في متوسط الانفاق السنوي للاسرة على التعليم([3]). وفي المقابل فإن الحاصلين على سنوات تعليم قليلة يتركون عملهم بسبب التقاعد أو الاستغناء عن خدماتهم خلال سنوات أقل ممن حصلوا على سنوات تعليم أكثر([4]) مما يجعل هناك حافزاً لرب الاسرة لزيادة تحصيله العلمي.

والانفاق العام بشكل خاص كان له أثره الايجابي في تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية من حيث زيادة مشاركة الاناث وأبناء الريف في العملية التعليمية،

([1]) محيا زيتون (١٩٩٧) *مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية اعادة الهيكلة الرأسمالية*. المجلة العربية للتنمية، ص٨٧.

([2]) عبدالرزاق بني هاني و فوزي الخطيب (١٩٩٣) *رأس المال البشري واللامساواة في توزيع الدخل: دراسة حالة من القطاع الصناعي الاردني*. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، ص٢٨.

([3]) جميل الجالودي (١٩٩٨) *العلاقة بين دخل الاسرة وانفاقها على التعليم في الأردن*. دراسات (العلوم الإدارية)، ص٢.

([4]) عبدالرزاق بني هاني و فوزي الخطيب (١٩٩٣) *رأس المال البشري واللامساواة في توزيع الدخل: دراسة حالة من القطاع الصناعي الاردني*، مصدر سابق، ص٢٨.

بالإضافة إلى انخفاض عدد الطلبة لكل معلم ولكل شعبة وازدياد عدد المعلمين المؤهلين([1])، حيث تعد هذه المقاييس معبرة عن تحسن ظروف التعليم مما ينعكس ايجابياً على نوعية التعليم أيضاً([2])، وتغطي خدمات التعلم العام ما يقارب ٧٠% من الطلبة والمعلمين والمدارس في النظام التعليمي تقريباً.

ورغم تحسن هذه الظروف إلا أن الاردن لا يزال يعاني من العديد من المشاكل في المجال التعليمي والمهني تتمثل في نقص أعداد الفنيين والتقنيين والعمال المهرة، حيث أن واقع الحال يدل على عدم المواءمة ما بين نواتج النظام التعليمي وما بين حاجات التنمية([3])، وبالاضافة إلى ذلك فلا بد من التركيز على نوعية التعليم أيضاً، وذلك أن مشاركة الأردن في احدى الاختبارات الدولية في العلوم والرياضيات عام ١٩٩٠/١٩٩١ جعلته يحصل على أدنى النتائج في كلا الحقلين، فرغم أن الطلبة المشاركين حققوا درجات عليا في معرفة المفاهيم والحقائق العلمية، إلا أن انجازهم كان متدنٍ في المهارات الخاصة بحل المشكلات العلمية في الرياضيات والربط فيما بينها في العلوم([4]).

ولا بد من التركيز والتنبيه على أن النظام التعليمي لا بد من أن يحافظ على ارثه الحضاري ويتمتع بالقدرة على استيعاب العلم والتقانة، فقد أفلحت اليابان مثلاً في الحفاظ على حضارتها المتميزة رغم استيعابها للعلم والتقنية الاوروبية والامريكية، كما سارت الهند في الطريق نفسه أيضاً([5]).

([1]) عبدالرزاق بني هاني (١٩٩٠) *المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للتعليم ماقبل الجامعي (١٩٦٨-١٩٨٨): دراسة قياسية*. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، ص٢٥.

([2]) المصدر نفسه، ص١١.

([3]) منذر المصري (١٩٩٩) *التطوير التربوي في الأردن بين النظرية والتطبيق* في: *الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن*، مصدر سابق، ص١٣٣.

([4]) محيا زيتون (١٩٩٧) *مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية اعادة الهيكلة الرأسمالية*، مصدر سابق، ص٨٧.

([5]) بوجدان سوشو دولسكي (١٩٨٧) *مشاركة التعليم العالي في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد: مغزى ذلك بالنسبة للجامعات الاوربية* في: *التعليم العالي والنظام الدولي الجديد*. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي واليونسكو، ص١٩١.

ولقد حققت الأردن والدول النامية الآنفة الذكر تقدماً متبايناً في الجانب التعليمي على اختلاف أنواعه، وخاصة النوعين الرئيسين من التعليم وهما محو الامية والتعليم النظامي (الرسمي).

٥:١:١:١- محو الامية:

في هذا المجال انخفضت معدلات الامية في الأردن من ٣١,٦% عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٢% عام ٢٠٠٠ أي بانخفاض سنوي معدله ١,٠٧% بينما حققت اليونان أفضل معدل لمحو الامية بين دول العينة حيث انخفضت من ٩,٣% إلى ٥,٧% لنفس السنوات بانخفاض سنوي بلغ ٠,٥٦% سنوياً، فيما يبلغ أعلى معدل في المغرب رغم انخفاضه من ٧١,٤% عام ١٩٨٠ إلى ٥١,١% عام ٢٠٠٠، ويعد هذا المعدل ٦,٨ ضعف المعدل في الأردن.

وهناك تباين في معدلات الامية بين الذكور والاناث أيضاً، ففي الأردن بلغ معدل الامية للذكور ١٨% عام ١٩٨٠ مقابل ٤٦% للاناث، انخفض إلى ٥,١% للذكور عام ٢٠٠٠ مقابل ١٥,٦% للاناث وهذا يعني أنه لا يزال هناك فجوة بين الذكور والاناث تبلغ ١: ٣,٠٦ رغم أن معدلات الامية انخفضت بنسبة ٠,٦% سنوياً للذكور مقابل ١,٥٢% للاناث سنوياً خلال الفترة، أما بالنسبة لليونان فقد بلغ معدل الامية للذكور ١,٤% عام ٢٠٠٠ مقابل ٤% للاناث بعد أن كان ٣,٩% للذكور عام ١٩٨٠ مقابل ١٤,٣% للاناث، وفي المغرب تعتبر معدلات الامية مرتفعة جداً وخاصة للاناث رغم انخفاضها من ٨٤,٥% عام ١٩٨٠ إلى ٦٤% عام ٢٠٠٠ فيما هي أقل بالنسبة للذكور حيث انخفضت من ٥٨% عام ١٩٨٠ إلى ٣٨,١% عام ٢٠٠٠، وتبلغ الفجوة بين المغرب والاردن أربعة أضعاف للاناث و ٧,٥% ضعف للذكور كنسب كما يبينه الجدول (٥-٢)، وقد بلغ معدل الامية في الدول النامية

٢٧,٧% مقابل ٤٠,٣% في الدول العربية فيما بلغ المعدل في الدول المتقدمة صفر تقريباً كما في الجدول (٤-٣).

٥:١:١:٢- التعليم النظامي:

يضم التعليم النظامي النسبة الكبرى من الطلبة المقيدين في المؤسسات التعليمية المختلفة وعلى مستوى مراحل التعليم الثلاث (الاساسي والثانوي والعالي) وبعض الدول توفر الفرصة للطلبة للالتحاق بالمرحلة الدراسية التي تسبق المرحلة الاساسية حيث تبدو اهتمامات الدول مختلفة بالنسبة لهذا المستوى من التعليم، حيث يبين الجدول رقم (٥-٣) أن أعلى نسبة محققة للتسجيل في هذا المستوى كانت عام ١٩٩٦ في لبنان حيث بلغت ٧٥% للاطفال في هذا العمر يقابلها أدنى نسبة في سوريا حيث بلغت ٧% فيما كانت أدنى نسبة عام ١٩٧٥ في تركيا ٠,٤% مقابل ٥٩% في لبنان كأعلى نسبة، ولا تتوفر بيانات عن الأردن في هذه المرحلة حيث لا تتبنى الدولة هذا التعليم كتعليم عام. أما نسبة الطلبة لكل معلم في هذا المستوى فقد بلغت في الأردن ٣٣ طالب عام ١٩٧٥ انخفضت إلى ٢١ طالب عام ١٩٩٧، فيما بلغت النسبة في اليونان ١٥ طالب لكل معلم عام ١٩٩٧ وهي أقل نسبة مقابل ٢٢ طالب لكل معلم في سوريا وهي أعلى نسبة محققة، وقد تباينت النسب المحققة في التسجيل ونسب الطلبة لكل معلم حسب المراحل النظامية الثلاث وكما يلي:

جدول (٥-٢)

معدلات الامية %

السنوات / القطر	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٥			٢٠٠٠		
	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث
الأردن	٣١,٦	١٨	٤٦	٢٥	١٤,٤	٣٦,٦	١٨,٨	١٠,١	٢٨,٣	١٤,٤	٩,٥	١٩,٥	١٠,٢	٥,١	١٥,٦
تونس	٥٣,٢	٣٨,٩	٦٧,٧	٤٧,٣	٣٣,٨	٦٠,٩	٤٠,٩	٢٨,٣	٥٣,٦	٣٥,٥	٢٤	٤٧	٢٩,٢	١٨,٦	٣٩,٩
سوريا	٤٦,٧	٢٧,٩	٦٦,١	٤٠,٦	٢٢,٤	٥٩,٢	٣٥,١	١٨,١	٥٢,٥	٣٠,١	١٤,٦	٤٥,٩	٢٥,٦	١١,٧	٣٩,٦
لبنان	٢٧,٦	١٧,٤	٣٧,٠	٢٣,٦	١٤,٤	٣١,٧	١٩,٦	١١,٥	٢٦,٨	١٦,٦	٩,٥	٢٣,٠	١٣,٩	٧,٧	١٩,٦
المغرب	٧١,٤	٥٨	٨٤,٥	٦٦,٥	٥٢,٦	٨٠	٦١,٣	٤٧,٣	٧٥	٥٦	٤٢,٣	٦٩,٥	٥١,١	٣٨,١	٦٤
قبرص	١٠,٣	٤,١	١٦,٤	٨,١	٣,١	١٣	٦,٢	٢,٤	١٠	٤,٧	١,٨	٧,٤	٣,١	١,٣	٥,٠
تركيا	٣٤,٣	١٨,٧	٥٠,٢	٢٣,٦	١٢,٤	٣٥,٧	٢٠,٧	١٠,٢	٣١,٥	١٨	٨,٣	٢٧,٨	١٤,٨	٦,٤	٣,٣
اليونان	٩,٣	٣,٩	١٤,٣	٧,١	٣,١	١٠,٩	٥,٢	٢,٤	٧,٨	٣,٨	١,٨	٥,٧	٢.٨	١,٤	٤,٠

المصدر :

UNESCO (1999) Statistical Yearbook 1999, Table II .

جدول رقم (٥-٣)

نسب التسجيل ونسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة ما قبل الاساسي

السنوات / القطر	نسب التسجيل للمرحلة ما قبل الاساسي %			نسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة ما قبل الإساسي			
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧
الأردن	-	-	-	٣٣	٢٧	٢٣	٢١
تونس	-	٨	١١	-	-	-	-
سوريا	٤	٦	٧	٣٣	٣١	١٩	٢٢ *
لبنان	٥٩	٦٨	٧٥	-	-	-	-
المغرب	٥٠	٦٦	٦٨	-	٢٠	٢٠	٢١ *
قبرص	-	٥٧	٥٩	١٩	٢٥	٢٣	-
تركيا	٠,٤	٥	٨	-	١٨	١٧	١٨ *
اليونان	٥٤	٥٦	٦٤	٢٦	٢٢	١٦	١٥ *

* الارقام لسنة ١٩٩٦.

<u>المصدر:</u>

اليونسكو (١٩٩١) تقرير عن التربية في العالم ١٩٩١، باريس: اليونسكو، ١٩٩١، جـــــدول ٣، ص ص١١٢-١١٥.

اليونسكو (٢٠٠٠) تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠، (التقرير الخامس)، باريس، اليونسكو، ٢٠٠٠، جـدول ٣، ص ص١٣٦-١٣٩.

UNESCO (١٩٩٩) Statistical Yearbook ١٩٩٩, Table II.

١:٢:١:١:٥- المرحلة الاساسيَة (المستوى الأول):

بلغت نسبة التسجيل المحققة في هذه المرحلة أكثر من ٩٠% في خمس دول فيما بلغت ٧٦% و ٧٤% لكل من لبنان والمغرب عام ١٩٩٦، ولا تتوفر بيانات عن الأردن في هذه السنة ولكنها كانت ٩٣% عام ١٩٨٠، فيما بلغت النسبة عام ١٩٨٠ في قبرص ١٠٠% كأعلى نسبة مقابل ٦٢% في المغرب كأدنى نسبة كما يبين الجدول (٥-٤) وقد بلغت نسبة التسجيل في هذه المرحلة عام ١٩٩٧ في الدول النامية ١٠١,٦% أما في الدول العربية فبلغت ٨٤,٧% فيما بلغت النسبة في الدول المتقدمة ١٠٢,٧% كما يبين الجدول (٤-٤).

أما نسبة الطلبة لكل معلم فقد بلغت في الأردن ٢٥ طالباً لكل معلم عام ١٩٩٧ بعد أن كانت ٣٥ طالباً عام ١٩٧٥، أما أقل نسبة محققة فهي في اليونان حيث بلغت ١٤ طالباً لكل معلم عام ١٩٩٧ مقابل ٣٠ طالباً كأعلى نسبة في المغرب، وقد كانت النسبة المحققة في البلدان النامية ٢٩,٨ طالباً لكل معلم، فيما كانت في البلدان العربية ٣٢,٤ طالباً أما في الدول المتقدمة فبلغت ١٦ طالباً.

جدول (٥-٤)

نسب التسجيل ونسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة الاساسية (المستوى الأول)

السنوات / القطر	نسب التسجيل للمرحلة الاساسية %			نسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة الاساسية (المستوى الأول)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧
الأردن	٩٣	–	–	٣٥	٣٢	٢٥	٢٥
تونس	٨٣	٩٤	٩٨	٤٠	٣٩	٢٨ *	٢٤
سوريا	٩١	٩٨	٩١	٣٤	٢٨	٢٥	٢٣ **
لبنان	–	–	٧٦	–	١٨	–	–
المغرب	٦٢	٥٨	٧٤	٤٢	٣٨	٢٧	٢٨ **
قبرص	١٠٠	١٠٠	٩٧	٢٧	٢٢	٢١	١٥ **
تركيا	–	٨٩	٩٩	٣٢	٢٧	٣٠	–
اليونان	٩٦	٩٤	٩٠	٣٠	٢٤	١٩	١٤

* الارقام لسنة ١٩٩١.

** الارقام لسنة ١٩٩٦.

<u>المصدر:</u>

اليونسكو (١٩٩١) تقرير عن التربية في العالم ١٩٩١، باريس: اليونسكو، ١٩٩١، جدول ٤، ص١١٦-١١٩.

اليونسكو (٢٠٠٠) تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠، (التقرير الخامس)، باريس، اليونسكو، ٢٠٠٠، جدول ٤، ص١٤٠-١٤٣.

UNESCO (١٩٩٩) Statistical Yearbook ١٩٩٩, Table II.

٥:١:١:٢:٢- المرحلة الثانوية (المستوى الثاني):

تقسم هذه المرحلة إلى نوعين من التعليم (التعليم العام والتدريب المهني)، وقد بلغت نسبة التسجيل في هذه المرحلة ٩٢% في قبرص عام ١٩٩٦ كأعلى نسبة مقابل ٣٨% في سوريا كأدنى نسبة ولا تتوفر بيانات عن الأردن في هذه السنة ولكنها كانت ٦٨% عام ١٩٨٠، أما نسبة التسجيل التي حققتها الدول النامية في هذه المرحلة في عام ١٩٩٧ فبلغت ٥١,٧%، فيما بلغت في الدول العربية ٥٦,٩% أما في البلدان المتقدمة فبلغت ١٠٠,١% كما يظهر في الجدول (٤-٤). أما نسبة الطلبة لكل معلم فقد حقق الأردن نسبة قدرها ١٧ طالباً لكل معلم في هذه المرحلة عام ١٩٩٥ بعد أن كانت ٢١ طالباً عام ١٩٧٥، وتعد النسبة التي حققتها كل من قبرص واليونان وهي ١٢ طالباً لكل معلم أدنى نسبة، فيما بلغت أعلى نسبة في تركيا وقدرها ٢٢ طالباً لكل معلم عام ١٩٩٦، كما يظهر في الجدول رقم (٤-٥)، وقد بلغت نسبة الطلبة لكل معلم والتي تم تحقيقها في الدول النامية ٢٠,٣ طالباً عام ١٩٩٧ فيما بلغت في الدول العربية والمتقدمة ١٥,٩ و ١٣,٧ طالباً على التوالي، أما في التعليم العام فبلغت النسبة المحققة في الأردن ١٧ طالباً لكل معلم عام ١٩٩٥، فيما بلغت أدنى نسبة في اليونان ١٢ طالباً وأعلى نسبة في تركيا ٢٤ طالباً وفي التعليم المهني حققت الأردن نسبة ١٤ طالباً لكل معلم عام ١٩٩٥ فيما بلغت النسبة في سوريا ولبنان ٧ طلاب لكل معلم كأدنى نسبة محققة عام ١٩٩٧، فيما بلغت النسبة في تركيا ١٨ طالباً لكل معلم كأعلى نسبة.

جدول (٥-٥)

نسب التسجيل ونسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة الثانوية (المستوى الثاني)

السنة / القطر	نسب التسجيل في المرحلة الثانوية (المستوى الثاني) %			نسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة الثانوية (المستوى الثاني)				نسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة الثانوية (التعليم العام)				نسبة الطلبة إلى المعلمين للمرحلة الثانوية (التدريب المهني)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧
الأردن	٦٨	–	–	٢١	٢١	١٥	١٧	٢١	٢١	١٦	١٧**	١٨	١٦	١٢	١٤**
تونس	٢٣	٤٣	–	٢٣	٢٠	١٧	–	–	–	–	٢٣***	–	–	–	٨***
سوريا	٤٠	٤٦	٣٨	٢٠	–	١٧	١٥***	٢٠	٢٠	١٩	١٦***	١٣	٨	٧	٧
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–	١٢	–	–	–	–	٩*	٧***
المغرب	٢٠	–	–	–	٢٢	١٥	١٧***	٢٤	–	١٥	–	–	–	٢٢	–
قبرص	٨٧	٧٩	٩٢	٢٠	١٦	١٢	١٢	٢١	١٧	١٣	١٣	١٦	١٢	٧	٨
تركيا	–	٤١	٥١	–	٢٠	٢٤	٢٢***	–	٢٢	٢٧	٢٤***	–	١٥	١٨	١٨***
اليونان	–	٨٣	٨٧	–	١٩	١٤	١٢***	٢٨	٢٠	١٤	١٢***	–	١٣	١٣	١٠***

* الارقام لسنة ١٩٩١ . ** الارقام لسنة ١٩٩٥ . *** الارقام لسنة ١٩٩٦ .

المصدر :

اليونسكو (١٩٩١) تقرير عن التربية في العالم ١٩٩١ ؛ باريس ، اليونسكو ، ١٩٩١ ؛ جدول ٦ ، ص ص١٢٤-١٢٧ .

اليونسكو (٢٠٠٠) تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠ ، (التقرير الخامس) ، باريس ؛ اليونسكو ، ٢٠٠٠ ؛ جدول ٦ ، ص ص١٤٨-١٥١ .

UNESCO (1999) Statistical Yearbook, 1999, Table II .

٥:١:١:٢:٣- مرحلة التعليم العالي (المستوى الثالث):

تشمل هذه المرحلة جميع مراحل الدراسة العليا، وقد بلغت نسبة التسجيل في الأردن ٢١,٧% عام ١٩٩٠، فيما حققت اليونان ٤٦,٨% عام ١٩٩٦ كأعلى نسبة مقابل ١١,١% في المغرب كأدنى نسبة في نفس العام، وكما هو في الجدول رقم (٥-٦)، وقد بلغت النسبة المحققة في الدول النامية ١٠,٣% لعام ١٩٩٧، وفي الدول العربية ١٤,٩% فيما بلغت في الدول المتقدمة ٥١,٦% كما يظهر في الجدول (٤-٤)، أما بالنسبة لنسبة الطلبة لكل عضو هيئة تدريس فقد بلغت في الأردن ٢٢ طالباً عام ١٩٩٧، فيما حقق لبنان نسبة ٨ طلاب لكل معلم عام ١٩٩٥ كأدنى نسبة، مقابل ٢٩ طالباً في تركيا كأعلى نسبة للعام ١٩٩٦، أما في الجامعات فتبلغ في سوريا ٣٥ طالباً كأعلى نسبة، وفي لبنان ٨ طلاب كأدنى نسبة، فيما كانت النسبة في الدول النامية ١٥,٥ طالباً عام ١٩٩٧ أما في الدول العربية فكانت ٢٠,٢ طالباً وفي الدول المتقدمة ١٣,٦ طالباً لكل عضو هيئة تدريس ([1]).

([1]) اليونسكو: تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠ (التقرير الخامس)، باريس: اليونسكو، جدول ٨.

جدول (٥-٦)

نسب التسجيل ونسبة الطلبة إلى المدرسين في التعليم العالي (المستوى الثالث)

القطر	نسب التسجيل في التعليم العالي (المستوى الثالث) %			نسبة الطلبة إلى المدرسين في التعليم العالي (المستوى الثالث)				نسبة الطلبة إلى الهيئة التدريسية في الجامعات			
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٧
الأردن	٢٦,٦	٢١,٧	–	١٥	–	–	٢٢	١٥	–	٢١	٢٢
تونس	٤,٩	٨,٥	١٣,٧	١٤	٨	١٥	١٨****	١٤	٨	–	١٨***
سوريا	١٥,٦	١٨,٢	١٥,٧	٥٢	–	–	–	٤٩	–	–	٣٥***
لبنان	٣٠,١	٢٨,٩	٢٧,٠	–	–	١٦*	٨***	–	–	١٦	٨****
المغرب	٥,٩	١٠,٦	١١,١	٢٨	–	–	–	٣٧	١٨	–	٢٨***
قبرص	٤	١٥	٢٣	٩	٩	١٠	٩****	–	–	–	١٠
تركيا	٥,٤	١٣,١	٢١,٠	٢١	١١	٢٢	٢٩****	١٠	١٠	١٣	١٨**
اليونان	١٧,١	٣٦,١	٤٦,٨	١٩	١١	–	٢٣****	١٦	١٢	–	–

* الارقام لسنة ١٩٩١ . ** الارقام لسنة ١٩٩٤ . *** الارقام لسنة ١٩٩٥ . **** الارقام لسنة ١٩٩٦ .

المصدر :

الأردن ، مجلس التعليم العالي : التقرير الاحصائي السنوي ١٩٩٨/١٩٩٧ ، حزيران ١٩٩٩ ، جدول ٣ ، ص٢٤ .

الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة : الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٩٨ ، العدد ٤٩ ، حزيران ١٩٩٩ ، جدول ١/٢/١٠ ، ص١٢٧ .

اليونسكو (١٩٩١) تقرير عن التربية في العالم ١٩٩١ ، باريس ، اليونسكو ، جدول ٨ ، ص ص١٣٢-١٣٥ .

اليونسكو (٢٠٠٠) تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠ (التقرير الخامس) ، باريس ، اليونسكو ، جدول ٨ ، ص ص١٥٦-١٥٩ .

UNESCO (1999) Statistical Yearbook, 1999, Table II .

أما بالنسبة لنسب التسجيل لجميع المراحل التعليمية المحققة فقد بلغت في الأردن ٦٦% لعام ١٩٩٧ فيما كانت النسبة العليا المحققة للسنة نفسها في اليونان حيث بلغت ٨٠% والنسبة الدنيا المحققة في المغرب ٤٩%، وقد بلغت النسبة المحققة في نسب التسجيل لجميع المراحل في كل من الدول النامية والعربية والمتقدمة ٥٨,٩%، ٥٧,٩%، ٨٦,٣% على التوالي عام ١٩٩٧ كما في الجدول (٤-٤). وتختلف هذه النسب بين الذكور والاناث حيث بلغت أعلى نسبة محققة للذكور ٨١% في قبرص وأدناها ٤٣% في المغرب بالمقابل كانت النسبة العليا للاناث في اليونان ٨٠% بينما كانت الدنيا في المغرب ٥٦% ولا يوجد احصاءات خاصة بالاردن لسنة ١٩٩٧، وكما يبين الجدول رقم (٥-٧).

جدول رقم (٥-٧)

نسب القيد الاجمالي لسنة ١٩٩٧

القطر	الاجمالي	ذكور	اناث
الأردن	٦٦	–	–
تونس	٧٠	٦٨	٧٤
سوريا	٦٠	٥٦	٦٣
لبنان	٧٦	٧٧	٧٦
المغرب	٤٩	٤٣	٥٦
قبرص	٧٩	٨١	٧٩
تركيا	٦١	٥٤	٦٧
اليونان	٨٠	٨٠	٨٠

المصدر:

UNDP (١٩٩٩) Human development report ١٩٩٩, Table (١), PP. ١٣٤-١٣٧.

UNDP (٢٠٠٠) Human development report ٢٠٠٠, Table (٢), PP. ١٦١-١٦٤.

ومقارنة هذه النسب بما ينفق على التعليم نجد أن الانفاق على التعليم مرتفع في الدول التي حققت أعلى المعدلات في محو الامية ونسب القيد، رغم أن النسبة من الناتج القومي الاجمالي أو الانفاق الحكومي شبه متقاربة، والسبب في ذلك هو ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، ففي قبرص واليونان والتي بلغت معدلات محو الامية فيها ٩٦,٦% و ٩٦,٩% على التوالي في عام ١٩٩٨ و ٨١% في نسب القيد لكلا الدولتين نجد أنها تنفق ٤,٥% و ٢,٥% من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للدولتين على التوالي كمتوسط للاعوام ١٩٩٤-١٩٩٦، في حين كان ٤،٤% و ١,٧% عام ١٩٧٥، بالمقابل نجد أن أعلى نسبة انفاق هي في الأردن والبالغة ٧,٩% من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٩٥، هذا وقد بلغت النسبة المنفقة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية ٣,٨% وفي الدول العربية ٥,٤% وفي الدول المتقدمة ٥% كمتوسط للفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧[١]، والنسبة من الانفاق الحكومي بلغت ١٣,٢% و ٨,٢% لكل من قبرص واليونان عام ١٩٩٥، مقابل ١٤,٣% و ٨% عام ١٩٧٥، فيما بلغت في الأردن ١٩,٨% عام ١٩٩٥ مقابل ١٤,٤% عام ١٩٧٥ كما يظهر في الجدول (٥-٨)، مع العلم أن نسبة نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي الحقيقي تساوي ١:٨,٦ بين قبرص والاردن و ١:٨,١ بين اليونان والاردن، فيما تبلغ نسبة الانفاق على التعليم ١:٠,٥٧ بين قبرص والاردن و ١:٠,٣٧ بين اليونان والاردن لعام ١٩٩٨، بينما كانت النسبة لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بين قبرص والاردن ١:٣,٦٤ عام ١٩٧٥ وبين اليونان والاردن ١:٨,٣٦، فيما كانت نسبة الانفاق على التعليم ١:٠,٦٧ بين قبرص والاردن و ١:٠,٢٦ بين اليونان والاردن لنفس السنة، وهذا يؤكد على أن اعتماد معدلات محو الامية ونسب القيد كمؤشر على نوعية التعليم والذي بدوره سيؤدي إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي ليس كافياً في هذا المجال، إذ لا بد من التركيز على نوعية التعليم وكفاءته ليؤثر ايجابياً على تحقيق نسب نمو اقتصادية مقبولة. وهذا ينطبق على الأردن أيضاً فرغم

---

(١) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report ٢٠٠٠*, Table ١٦.

أن المؤشرات التفصيلية المتعلقة بالتعليم قد تم تحقيقها بشكل مقبول مقارنة بالنسب العالمية مثل نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي الاجمالي وتوفير ظروف تعليمية جيدة وتغطية الدولة لـ ٧٠% من خدمات التعليم في المملكة، وتحقيقها أيضاً لمعدلات مرتفعة في محو الامية ونسب القيد الاجمالي، إلا أن استخدام هذه القدرات في تحقيق معدلات جيدة في نمو الناتج القومي الاجمالي لم يكن فعالً، حيث أن هذه المعدلات متواضعة، ولسنوات لم تتجاوز الزيادة السكانية ويعزز هذه النتيجة أيضاً النقص الحاصل في إعداد الفنيين والتقنيين مما يعني أنه لم يكن هناك مواءمة بين خطط التعليم وحاجة سوق العمل.

جدول (٥-٨)

الانفاق على التعليم كنسبة من الدخل القومي الاجمالي (GNP) والانفاق الحكومي

السنوات	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٧	
القطر	كنسبة من GNP	كنسبة من الانفاق الحكومي	كنسبة من GNP	كنسبة من الانفاق الحكومي	كنسبة من GNP	كنسبة من الانفاق الحكومي	كنسبة من GNP	كنسبة من الانفاق الحكومي	كنسبة من GNP	كنسبة من الانفاق الحكومي
الأردن	٦,٦	١٤,٤	٦,٨	١٥,٨	٨,٩	١٧,١	٨,٦	١٩,١	***٧,٩	***١٩,٨
تونس	٥,٢	١٦,٤	٥,٤	١٦,٤	٥,٨	١٤,١	*٦,٢	*١٣,٥	٧,٧	١٩,٩
سوريا	٣,٩	٧,٨	٤,٦	٨,١	٦,١	١١,٨	٤,٣	١٧,٣	***٣,٣	***١١,٢
لبنان	–	١٦,١	–	١٣,٢	–	١٦,٨	–	–	****٢,٥	****٨,٢
المغرب	٥,٣	١٢,٥	٦,١	١٨,٥	٦,٣	٢٢,٩	٥,٥	٢٦,١	****٥,٣	****٢٤,٩
قبرص	٤,٤	١٤,٣	٣,٥	١٢,٩	٣,٧	١٢,٢	٣,٤	١١,٣	***٤,٥	***١٣,٢
تركيا	–	–	٢,٢	١٠,٥	١,٨	–	٢,١	–	**٣,٤	**١٤,٧
اليونان	١,٧	٨	–	–	٢,٤	٧,٥	٢,٥	–	***٢,٩	***٨,٢

* الارقام لسنة ١٩٩١ . ** الارقام لسنة ١٩٩٤ . *** الارقام لسنة ١٩٩٥ . **** الارقام لسنة ١٩٩٦ .

المصدر :

UNESCO (1999) Statistical Yearbook 1999, Table II .

٥:١:٢- الصحة:

تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية حيث تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حياة المجتمع والافراد وبالتالي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، والمؤشر المستخدم في أدبيات التنمية البشرية الدال على تحسن الوضع الصحي في بلد ما هو العمر المتوقع عند الولادة رغم وجود مجموعة مؤشرات فرعية تتعلق بالصحة تعكس ذلك، وقد حقق الأردن تقدماً في النواحي الصحية المختلفة خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٩٧ تمثل ذلك في تحسن الكثير من المؤشرات الصحية، فقد انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع من ٧٧ لكل ألف طفل عام ١٩٧٠ إلى ٣٠ لكل ألف طفل عام ١٩٩٨، اضافة إلى أن نسبة الاطباء لكل ١٠,٠٠٠ نسمة ارتفعت من ٤,٣ طبيب عام ١٩٧٢([١]) إلى ١٥٨ طبيب عام ١٩٩٨، أما عدد أسرة المستشفيات فقد ارتفعت من ١١,٧ لكل ١٠,٠٠٠نسمة عام ١٩٧٢ إلى ٥٥٥ عام ١٩٩٨([٢])، أما بالنسبة للعمر المتوقع فقد حقق الأردن ارتفاعاً في معدله من ٥٦,٦% سنة في عام ١٩٧٠ إلى ٧٠,٤% سنة في عام ١٩٩٨([٣]) ويبدو التباين الحاصل في القيم المحققة بين دول العينة ضئيلاً حيث بلغ ١١,٥ سنة لعام ١٩٩٨ وهو الفرق بين العمر المتوقع المحقق في اليونان والبالغ ٧٨,١ سنة مقابل ٦٦,٦ سنة في المغرب، وهو نفس التباين تقريباً في العمر المتوقع المحقق في الدول المتقدمة والدول النامية وهو ١١,٧ سنة حيث بلغ في الدول المتقدمة ٧٦,٤ سنة وفي الدول النامية ٦٤,٧ سنة فيما بلغ في الدول العربية ٦٦ سنة لعام ١٩٩٨ كما في الجدول (٤-٦)، أما الاختلاف في وفيات الاطفال الرضع فيبلغ ٥١ حالة وهو الفرق بين أدنى قيمة محققة في اليونان وتبلغ ٦ حالات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة وأعلى قيمة محققة في

([١]) الأردن. المجلس القومي للتخطيط: خطة التنمية الاقتصادية الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠، جدول رقم ١، ص٢١٧.

([٢]) الأردن. وزارة الصحة (١٩٩٩)، التقرير الاحصائي السنوي، ص٣.

([٣]) المصدر نفسه، ص١٥٨.

المغرب وتبلغ ٥٧ حالة كما يظهر الجدول رقم (٥-٩)، أما ما يتم انفاقه على الصحة نجد أن نسب الانفاق من الناتج القومي الاجمالي متقاربة تقريباً رغم اختلاف قيمها المطلقة، فقد تراوحت للدول التي حققت عمراً متوقعاً عند الولادة قريباً من السبعين سنة ما بين ٢,١% في قبرص و ٣,٥% في الأردن في عام ١٩٩٧، فيما تبدو قريبة من ١% للدول الأخرى، أما النسبة المنفقة من اجمالي الانفاق العام فقد بلغت ٧% في اليونان و ١٠% في الأردن كأعلى قيمة مقابل ٢,٣% في لبنان كأدنى قيمة منفقة وكما يبين الجدول (٥-١٠)، علماً بأنه لا يوجد هناك قيماً محددة للانفاق عالمياً، حيث يتم تحديد هذه القيم حسب أولويات الدولة وما تواجهه من مشاكل صحية وطبيعة الامراض التي يعاني منها سكانها، ففي الدول المتقدمة بلغت نسبة الانفاق على الصحة من الناتج القومي الاجمالي ٦,٢% فيما بلغ في الدول النامية ٢،٢%، وقد بلغ متوسط الانفاق العالمي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ٥,٦% كمتوسط للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ كما يظهر في الجدول (٤-٥).

ويبدو أن نسب الانفاق المنخفض لهذه الدول هو نتيجة طبيعية كونها لا تعاني من مشاكل استفحال الامراض المستعصية فيها كالايدز وغيره والتي تستلزم جزءاً كبيراً من الانفاق حيث سجلت في الأردن مثلاً ٠,٠٤٦ حالة ايدز لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة فقط عام ١٩٩٩، فيما سجلت في اليونان ٧٥٠٠ حالة عام ١٩٩٧. وإنما يذهب هذا الانفاق في أغلبه على الامراض السارية التقليدية كوقاية وعلاج، ويبدو هذا في انخفاض وفيات الاطفال الرضع وشلل الاطفال والملاريا حيث لم يسجل في الأردن إلا ٠,٢٥ حالة ملاريا لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٩([1])، بينما بلغت الحالات المسجلة في تركيا ٥٥,٩ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة لعام ١٩٩٧ وكما هو مبين في جدول (٥-٩). ومجمل هذه المؤشرات تعكس تحسن الاحوال الصحية في الأردن وعدم انتشار الامراض المستعصية بين سكانها اضافة إلى انخفاض حالات الاصابة بالامراض السارية، وهذا يعني أن السياسة الوقائية والعلاجية كان لها الأثر الايجابي

([1]) الأردن. دائرة الاحصاءات العامة (٢٠٠٠) النشرة الاحصائية السنوية، جدول ٢ - ١٠، ص١١٨.

على الاوضاع الصحية للمجتمع ولا بد من أن يترجم هذا الوضع إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي للوصول إلى التوازن الانمائي المنشود.

وقد ازداد الاهتمام بالصحة في الأردن من قبل أفراد المجتمع، حيث ارتفعت نسبة الانفاق الخاص على الصحة من ١,٧٧% عام ١٩٨٠ إلى ٢,٢٤% عام ١٩٩٢ رغم زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي وكما يظهر جدول (٥-١٧)، حيث كان لكل من متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودرجة التحضر والانفاق على الصحة في السنة السابقة أثر ايجابي على متوسط الانفاق الصحي للفرد كما بينت احدى الدراسات في هذا الجانب([١]).

---

(١) Jamil AL – Jalode and Bashir AL – Zubi (١٩٩٧) *Determinants of health expenditures in Jordan*. Dirasat, "Adminisrative sciences", P.٢٨٣.

جدول (٥-٩)

العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الاطفال الرضع

السنوات / القطر	العمر المتوقع عند الولادة ١٩٧٠-١٩٧٥	العمر المتوقع عند الولادة ١٩٩٥-٢٠٠٠	معدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠,٠٠٠ نسمة ١٩٧٠	معدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠,٠٠٠ نسمة ١٩٩٨	طبيب لكل ١٠٠,٠٠٠ ١٩٩٢-١٩٩٥
الأردن	٥٦,٦	٧٠,٤	٧٧	٣٠	١٥٨
تونس	٥٥,٦	٦٩,٥	١٣٥	٢٥	٦٧
سوريا	٥٧	٦٨,٩	٩٠	٢٦	١٠٩
لبنان	٦٥	٦٩,٩	٤٠	٢٩	١٩١
المغرب	٥٢,٩	٦٦,٦	١٢٠	٥٧	٣٤
قبرص	٧١,٤	٧٧,٨	٢٩	٨	٢٣١
تركيا	٥٧,٩	٦٩	١٥٠	٣٧	١٠٣
اليونان	٧٢,٣	٧٨,١	٣٨	٦	٣٨٧
الدول النامية	٥٥,٦	٦٤,٤	١١٠	٦٤	٧٨
الدول المتقدمة	٧٠,٤	٧٦,٢	٤٠	١٢	٢٢٢
العالم	٥٩,٩	٦٦,٧	٩٧	٥٨	١٢٢

المصدر :

UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠, Table (٩), PP. ١٨٦-١٨٩ and Table (١٠), PP. ١٩٠-١٩٣.

جدول (٥-١٠)

الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي(١) والانفاق العام(٢)

السنوات / القطر	١٩٧٦		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٧	
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
الأردن	١,٦	٤	*١,٤	*٤	١,٣	٤	٢	٥	٣,٥	١٠
تونس	٢	٦,٧	٢,٣	٧,٢	٢,٢	٦,١	٢,١	٦,١	****٢,٢	****٦,٩
سوريا	٠,٥	١	٠,٤	٠,٨	**٠,٥	**١,٥	٠,٤	١,٩	٠,٧	٢,٧
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢,٣
المغرب	١,٣	٣,٣	١,١	٣,٤	٠,٨	٢,٨	٠,٨	٣	*****١	*****٣,١
قبرص	–	–	١,٧	٦	١,٨	٦,١	١,٩	٥,٨	*****٢,١	*****٦,١
تركيا	–	٢,٥	–	٣,٦	–	١,٨	–	٣,٦	–	٤,١
اليونان	٢,٦	٨,١	٣,٤	١٠,٣	–	–	***٢,٨	***٧,٩	٢,٤	٧

* الارقام لسنة ١٩٨١ . ** الارقام لسنة ١٩٨٦ . *** الارقام لسنة ١٩٩١ . **** الارقام لسنة ١٩٩٥ . ***** الارقام لسنة ١٩٩٦ .

المصدر :

IMF : Government Finance Statistics Yearbook 1999, 1993, 1987 .

IMF : International Financial Statistics Yearbook 1999 .

٥:١:٣- التغذية:

يعد الامن الغذائي مؤشراً مهماً لمستوى الرفاهية التي وصل إليها مجتمع ما، فكلما انخفضت كميات الغذاء المتوفرة في البلد، دل ذلك على ارتفاع معدلات الفقر فيه وانتشار سوء التغذية بين سكانه، ويعكس حالة الحرمان البشري التي يعاني منها، وللدلالة على الوضع الغذائي في بلد ما، عادة ما يستخدم متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية وإن كان كمتوسط يخفي الكثير من التباين، إلا أنه يدلل على مدى ما تم توفيره من حاجة الفرد اليومية من السعرات الحرارية زيادة عن الكمية التي تعد ضرورية ولازمة لاستمراره على قيد الحياة والتي تتطلب توفير ما لا يقل عن ١٠٠٠ سعر حراري تقريباً يومياً وهو ما يسمى بخط الفقر المدقع([١])، وقد حققت جميع دول العالم هذا الرقم كمتوسط حيث حققت أرتيريا أدنى متوسط عالمي عام ١٩٩٧ والبالغ ١٦٢٢ سعر حراري([٢]). وبالرغم من هذا تعاني الكثير من دول العالم النامي بشكل عام والاقل نمواً بشكل خاص من وجود نسب من السكان تعيش في فقر مدقع، فبالنسبة للاردن مثلاً وبالرغم من أنها من الدول ذات الدخل المتوسط إلا أنها تعاني من ارتفاع معدلات الفقر بأنواعه، فقد بلغت نسبة الاسر التي تعاني من الفقر المدقع ٦،٦% عام ١٩٩٢، مقابل ٢١,٣% من الاسر تعاني من الفقر المطلق([٣]). وتحاول الدولة معالجة هذه المشكلة عن طريق اقامة شبكة حماية اجتماعية تقدم برامج للتخفيف من هذا الوضع مثل: المعونة النقدية المتكررة ودعم الرعاية الصحية، وصرف قسائم الغذاء، والمساعدات لذوي الحاجات الخاصة مثل الايتام والعجزة، وتقديم منح عينية، وتوفير فرص عمل من خلال اقامة المشاريع المدرة للدخل، وتقديم برامج القروض الاستثمارية... الخ([٤])، ورغم أن هذه الشبكة تعد من أكثر الشبكات

([١]) موسى م. شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص ص٢٧٤-٢٧٥.

([٢]) United Nations Development Program (٢٠٠٠) *Human development report* ٢٠٠٠, Table ٢٣, P.٢٤٠.

([٣]) الأردن. المجلس القومي للتخطيط: الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣-١٩٩٧، ص٤٤.

([٤]) موسى م. شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص٢٨١.

الاجتماعية تطوراً في الدول العربية إلا أنها تعاني من العديد من المشكلات والصعوبات، منها أنها ذات طابع رعائي تهدف إلى تخفيف وطأة الفقر بدلاً من أن تتوجه لمعالجة الاسباب الحقيقية للفقر، اضافة إلى أنها تتصف بالعمومية، وقدراتها الإدارية والفنية ضعيفة، ولا تتوفر لديها دراسات جدوى لمشاريع القروض التي تمنحها والمشاريع التي تتبناها ولا يتوفر لديها دراسات تقويمية أيضاً([1])، اضافة إلى ما سبق، فإن اعتماد الجزء الأكبر منها على المساعدات (المنـــح والقـــروض) والاسهام المتواضع في تمويل هذه البرامج من خزينة الدول يعكس خطر التبعية الاجتماعية الذي لا يقل خطورة عن التبعية الاقتصادية([2])، هذا وقد بلغ متوسط الانفاق على دعم الغذاء من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بأسعار ١٩٩٥ نسبة ١,٣٤% للفترة من ١٩٧٧-١٩٩٧، مقابل نسبة ٣,٩% من مجموع النفقات العامة الحقيقية لنفس الفترة، وبلغت نسبة الانفاق الخاص على الغذاء أكثر من ٤٠% كمتوسط لنفس الفترة كما في الجدول (٥-١٧)، وقد حقق الأردن أدنى متوسط لنصيب الفرد من السعرات الحرارية لمجموعة الدول المختارة بلغ ٣٠١٤ سعر حراري وهو يقل بمقدار ٦٣٥ سعر حراري عما حققته اليونان والذي بلغ ٣٦٤٩ سعر حراري عام ١٩٩٧، كما في جـــدول (٥-١١)، رغم أن ما حققه الأردن من متوسط يزيد عن المتوسط المطلوب لشخص متوسط النشاط بنسبة ٢١% أما في اليونان فيزيد بنسبة ٤٦% على اعتبار أن المتوسط المطلوب هو ٢٥٠٠ سعر حراري، وقد بلغ المتوسط في الدول النامية ٢٦٦٣ سعر حراري كمتوسط للفرد، فيما بلغ المتوسط في الدول المتقدمة ٣٣٨٠ سعر حراري وفي الدول العربية ٢٩٣٠ سعر حراري وكمتوسط عالمي ٢٧٩١ سعر حراري كما في الجدول (٤-٧)، وجميع هذه المتوسطات تزيد عن المتوسط المطلوب بنسبة ٧%، ٣٥%، ١٧%، ١٢% للدول

([1]) المصدر نفسه، ص٢٨٧.

([2]) موسى م. شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص٢٩٨ عن فايز الصـــايغ: حزمـــة الامـــان الاجتماعي، مراجعة أولية، وزارة التخطيط، الاردن، ١٩٩٧.

النامية والمتقدمة والعربية وكمتوسط عالمي على التوالي، في الوقت نفسه توفر اليونان أعلى متوسط من البروتينات والدهنيات والبالغ ١١٥ و ١٣٥ غم على التوالي مقابل ٧٥ غم بروتينات في الأردن كأقل متوسط و ٦١ غم دهنيات في المغرب كأدنى متوسط كما في الجدول (٥-١٢).

جدول (٥-١١)

تطور متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية

السنوات / القطر	١٩٦٩-١٩٧١	١٩٧٩-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩١	١٩٩٧
الأردن	٢٤٣٥	٢٦٥٨	٢٦٥٢	٣٠١٤
تونس	٢٢٩٥	٢٨٣٤	٣٢٢٩	٣٢٨٣
سوريا	٢٣٣٤	٢٩٦٢	٣١٧٠	٣٣٥١
لبنان	٢٣٥١	٢٧١٧	٣٢٣٣	٣٢٧٧
المغرب	٢٤٧٣	٢٧٤٩	٣١٠٣	٣٠٧٨
قبرص	٣٠٩٧	٢٨٤٩	٣٢١١	٣٤٢٩
تركيا	٢٩٧٩	٣٢٨٧	٣٥٥٥	٣٥٢٥
اليونان	٣١٠٧	٣٢٩٧	٣٥٨٢	٣٦٤٩

المصدر:

FAO (١٩٩٨) Food Balance Sheets, Rome: United Nations, ١٩٩٨.

UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report, ٢٠٠٠, Table ٢٣, PP. ٢٣٧-٢٤٠.

جدول (٥-١٢)

متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات والدهنيات لعام ١٩٩٧

القطر	سعرات حرارية	بروتينات	دهنيات
الأردن	٣٠١٤	٧٥	٨٦
تونس	٣٢٨٣	٨٨	٩٣
سوريا	٣٣٥١	٨٦	٩٥
لبنان	٣٢٧٧	٨٥	١٠٨
المغرب	٣٠٧٨	٨٢	٦١
قبرص	٣٤٢٩	١٠٩	١٤٧
تركيا	٣٥٢٥	٩٨	١٠١
اليونان	٣٦٤٩	١١٥	١٥٣

المصدر:

UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠, Table ٢٣, PP. ٢٣٧-٢٤٠.

مما سبق يتبين أن الأردن ودول العينة بشكل عام حققت متوسط سعرات حرارية يزيد عن المتوسط المطلوب لفرد بالغ متوسط النشاط والمقدر بـــ ٢٥٠٠-٢٧٠٠ سعر حراري، اضافة إلى أن نسبة الانفاق الخاص من دخل الاسرة في الأردن على الغذاء أقل من ٥٠% كمتوسط لأفراد المجتمع مما يعني أن هذا المستوى الجيد من التغذية لا بد من أن ينعكس في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن هذه النسب هي عبارة عن متوسطات تخفي الكثير من التباين حيث أن هناك نسبة من السكان يعانون من الفقر المدقع والذي يعني عدم حصول الفرد على حاجته اليومية من السعرات الحرارية الضرورية اللازمة لاستمراره على قيد الحياة، وقد بلغت نسبتهم في عام ١٩٩٣ حوالي ٦،٦%(١).

(١) موسى م.شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص٢٧٤، ٢٧٦.

٥:٢ـ الدخل:

تركز أدبيات التنمية البشرية على أن الجانب الآخر من جوانب التنمية البشرية هو استخدام القدرات البشرية الناشئة عن تحسن متضمنات التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ولا بد من أن تتناغم تلك المؤشرات مع النمو الاقتصادي، والمؤشر المستخدم والذي يعكس النمو الاقتصادي في بلد ما هو متوسط نصيب الفرد من الدخل الاجمالي الحقيقي. ورغم ما يخفيه هذا المتوسط من تباين بين أفراد البلد الواحد إلا أن التباين بين الدول في تحقيق هذا المؤشر واضح وجلي إذا ما قورن بالتفاوت في متضمنات التنمية البشرية السابقة الذكر، ونظرة إلى التفاوت في متوسط نصيب الفرد في الدول المختارة نجد أن المتوسط في قبرص بلغ عام ١٩٩٨ حوالي ١٢٨٥٧ دولاراً وهو أعلى متوسط محقق، فيما حققت سوريا أدنى متوسط في نفس السنة والذي بلغ ١٢٠٩ دولاراً وهذه النسبة بين قبرص وسوريا تساوي ١٠,٦: ١ في حين حقق الأردن ١٤٩١ دولاراً وهذا المتوسط بين قبرص والاردن يساوي نسبة ٨,٦: ١ وهذا التفاوت بين قبرص وسوريا ارتفع ٢,٥ مرة تقريباً عن عام ١٩٧٥ حيث حققت قبرص ٣٦١٩ دولاراً وسوريا ٩٠٧ دولاراً والنسبة تساوي ٤: ١ كما في الجدول (٥-١٣)، وهذا يعني أنه ورغم زيادة متوسط نصيب الفرد لأعلى دولة وأدنى دولة من دول العينة بين عام ١٩٧٥-١٩٩٨ إلا أن الفجوة اتسعت بين الدولتين مما يعني أن استخدام القدرات البشرية في قبرص كان أفضل منه في سوريا وفي الأردن أيضاً حيث كانت النسبة بين قبرص والاردن في تلك السنة ٣,٦: ١ والذي يعني أن الفجوة بين قبرص والاردن قد تضاعفت إلى حوالي ٢,٤ مرة بين عامي١٩٧٥-١٩٩٨أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لعام ١٩٩٨ في الدول النامية بلغ ١٢٥٠ دولاراً في حين بلغ في الدول العربية ٢٢٢٠ دولار، أما في الدول المتقدمة فبلغ ٢٠٩٠٠ دولار لعام ١٩٩٨، كما في الجدول (٤-٩).

جدول (٥-١٣)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بأسعار ١٩٩٥ بالدولار

السنوات / القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٨
الاردن	٩٩٣	١٧١٥	١٨٢٤	١٤٣٦	١٤٩١
تونس	١٣٧٣	١٦٤١	١٧٧١	١٨٢٣	٢٢٨٣
سوريا	٩٠٧	١٠٧١	١٠٣٦	٩٥٦	١٢٠٩
لبنان	–	–	–	١٧٢١	٢٩٩٩
المغرب	٩٥٦	١١١٤	١١٧٣	١٣١٠	١٣٨٨
قبرص	٣٦١٩	٦٣٣٤	٧٨١٨	١٠٤٠٥	١٢٨٥٧
تركيا	١٨٩٨	١٩٥٩	٢١٩٧	٢٥٨٩	٣١٦٧
اليونان	٨٣٠٢	٩٦٤٥	١٠٠٠٥	١٠٧٣٥	١٢٠٦٩

المصدر:

UNDP (٢٠٠٠) Human Development Report ٢٠٠٠, Table ٧, PP. ١٧٨-١٨٠.

ونظرة إلى ما تم تحقيقه من نمو اقتصادي خلال الفترة السابقة نجد أن الجهود التنموية في الأردن أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع خلال السنوات ١٩٧٦-١٩٨٢ بشكل عام بسبب عدة عوامل أهمها (تدفق المساعدات المالية من الدول العربية وتحويلات العاملين في الخارج وتوسيع القطاع العام) حيث فاقت معدلاته الزيادة السكانية، إذ بلغ متوسط النمو لتلك السنوات ١٢,٤%، إلا أنه بدأ بالتراجع بعد ذلك حيث كانت هناك معدلات سالبة لبعض السنوات في المدة من ١٩٨٣-١٩٩١ حيث يعود ذلك إلى حدوث انخفاض في المساعدات العربية وانخفاض سعر الدينار الاردني وتذبذب في حوالات العاملين وكان بشكل عام أقل من الزيادة السنوية

كمتوسط لهذه الفترة حيث بلغ المعدل كمتوسط (-٠,٧)، إلا أنه عاد واستعاد عافيته من جديد للمدة اللاحقة ١٩٩٢-١٩٩٧ حيث كانت الزيادة أعلى من متوسط الزيادة السكانية للفترة تلك حيث بلغ بالمتوسط ٧,٨%، وقد تراوح معدل النمو السكاني للمدة جميعها بين ٣,٦% و ٣,٨% كمتوسط[1]، ونتيجة لهذا الوضع فقد ظهر هناك تفاوت في توزيع الدخل لمجموع السكان خلال تلك المدة وكما يظهر في الجدول (٥-١٤)، ففي عام ١٩٨٠ حصلت الفئة المصنفة كأدنى ٢٠% من فئات السكان (الفئة الأولى) على ٤,٢% من مجموع الدخل، في حين حصلت الفئة المصنفة كأعلى ٢٠% (الفئة الخامسة) على ٣٤,١% من مجموع الدخل، ونتيجة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في المدة ١٩٧٦-١٩٨٢ ارتفع نصيب الفئة الدنيا (الأولى) بنسبة ٥,١% وللفئة العليا (الخامسة) بنسبة ٣,٩% على حساب الفئتين (الثانية والرابعة)، حيث انخفض نصيب الفئة الدنيا (الثانية) بنسبة ٤,٥% والفئة العليا (الرابعة) بنسبة ٥,٥% بينما ارتفعت حصة الفئة الوسطى (الثالثة) بمقدار ١%، وبسبب الركود الاقتصادي الذي مر به الاقتصاد الاردني في المدة اللاحقة ١٩٨٣-١٩٩١ وحصول نمو سالب في الدخل القومي وازدياد أعباء المديونية وانخفاض سعر صرف الدينار وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج عاد نصيب الفئة الأولى من السكان من الدخل إلى الانخفاض بنسبة بلغت ٣,٤% والفئة الخامسة بنسبة ٦,٢% وانخفض نصيب الفئة الثانية والثالثة بنسبة ٠,٥% و ٤% على التوالي، بينما ارتفع نصيب الفئة الرابعة بنسبة ١٤,١%، استمر هذا الانخفاض في عام ١٩٩٥ أيضاً للفئات الأولى والثانية والخامسة حيث انخفض نصيب هذه الفئات بنسبة ٢,١%، ٣,٦%، ٤,٨% على التوالي فيما ارتفع نصيب الفئة الثالثة والرابعة بنسبة ٤,٨%، ٥,٧% على التوالي، وهذا يبين أن التفاوت في توزيع الدخل قد ازداد رغم تحقيق معدلات نمو أعلى من الزيادة السكانية السنوية بين الاعوام ١٩٩٢-١٩٩٧ حيث انعكس هذا التفاوت في ازدياد نسبة الاسر الفقيرة فقراً مدقعاً عام ١٩٩٣ أكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت

([1]) الأردن. دائرة الاحصاءات العامة (١٩٩٨)، الكتاب الاحصائي السنوي، ص ص٩-١٠.

عليه عام ١٩٨٩ حيث ارتفعت نسبتها من ١,٥% إلى ٦،٦% بالإضافة إلى ازدياد نسبة الاسر التي تعيش في فقر مطلق من ١٨,٧% عام ١٩٨٩ إلى إلى ٢١,٣% عام ١٩٩٣([1]).

جدول (٥-١٤)

التغير في التوزيع النسبي لدخل الاسرة في الاردن %

النسبة المئوية	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٩١(١)	١٩٩٥(٢)
٢٠%	٣٤,١	٣٨,٠	٣١,٨	٢٧,٠
٢٠%	٢٧,٢	٢١,٧	٣٥,٨	٤١,٥
٢٠%	١٧,٧	١٨,٧	١٤,٧	١٩,٥
٢٠%	١٦,٨	١٢,٣	١١,٨	٨,٢
٢٠%	٤,٢	٩,٣	٥,٩	٣,٨

المصدر:

(١) جميل الجالودي: النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأردن ١٩٧٣-١٩٩١، دراسات (العلوم الإنسانية)، مج ٢٢ (أ)، ع ٦، الملحق ١٩٩٥، ص٣٦٦٥.

(٢) الأردن، دائرة الاحصاءات العامة (١٩٩٦) مسح الظروف المعيشية في الأردن ١٩٩٦، النتائج الرئيسية (تقرير أولي)، تشرين الأول ١٩٩٦، ص٢٣.

ورغم أن ظاهرتي النمو والتفاوت في توزيع الدخل تتلازمان كثيراً وترتبطان بعلاقة طردية في الدول النامية حيث يزداد التفاوت في توزيع الدخل مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة وبالذات حيث يكون لآلية السوق دور مهم في توزيع الموارد حيث لا يستطيع الاستفادة من ثمار النمو المحقق فإن خطط التنمية الاقتصادية في الأردن لم تضع في جملة أهدافها تقليص التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد، حيث تستطيع أن تحقق ذلك من خلال السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية المناسبة والانفاق العام على خدمات التعليم والصحة وتوزيع الاستثمارات بين الاقاليم

([1]) موسى م. شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص ص٢٧٥-٢٧٦.

وغيرها، مما يعكس أثراً كبيراً على الحد من تطرف حجم التفاوت، وخفض درجته ومن ثم رفع مستوى الرفاه الاقتصادي.

وقد ذكرنا سابقاً أن عدم تحقيق عدالة في توزيع الدخل ينعكس سلباً على متضمنات التنمية البشرية حيث يفترض التوازن الانمائي استفادة أفراد المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي المتحقق لتحسين قدراتهم البشرية، أما في حالة عدم تحقق ذلك فسيحرم كثير من أفراد المجتمع من هذه الثمار وبالتالي حرمانهم من هذه السلع والخدمات وازدياد معاناتهم، وهذا ما هو حاصل للاسر الفقيرة في الأردن حيث أن نسبة ٨٨,٧% من الفقراء لم يتجاوز تحصيلهم العلمي المرحلة الاعدادية (الأساسية)، وغالبيتهم من العاملين ولكنهم يعانون من تدني أجورهم([1])، وهذا بطبيعة الحال سينعكس سلباً على انتاجيتهم وبالتالي انخفاض مساهمتهم في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، لذلك لا بد من الاهتمام بتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل اضافة إلى توفير مزيد من الخدمات الاساسية للاسر الفقيرة وخاصة التعليم والصحة والغذاء وغيرها([2]) لتحسين قدرات الفقراء وبالتالي زيادة مساهمتهم في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

٥:٣ـ العلاقة بين جانبي التنمية البشرية:

بعد استعراضنا لجانبي التنمية البشرية في الدول المختارة سابقة الذكر تبين لنا أن هناك تفاوتاً بينها في تحقيق متضمنات التنمية البشرية، وهذا يعني أن السياسة الاقتصادية لتلك الدول في تحقيق تناغم بين جانبي التنمية البشرية قد نجحت في بعضها مثل قبرص، وحققت نجاحا إلى حد ما في البعض الآخر مثل المغرب وتونس وتركيا، واخفقت في دول اخرى حيث الفجوة كبيرة في كل من لبنان والاردن

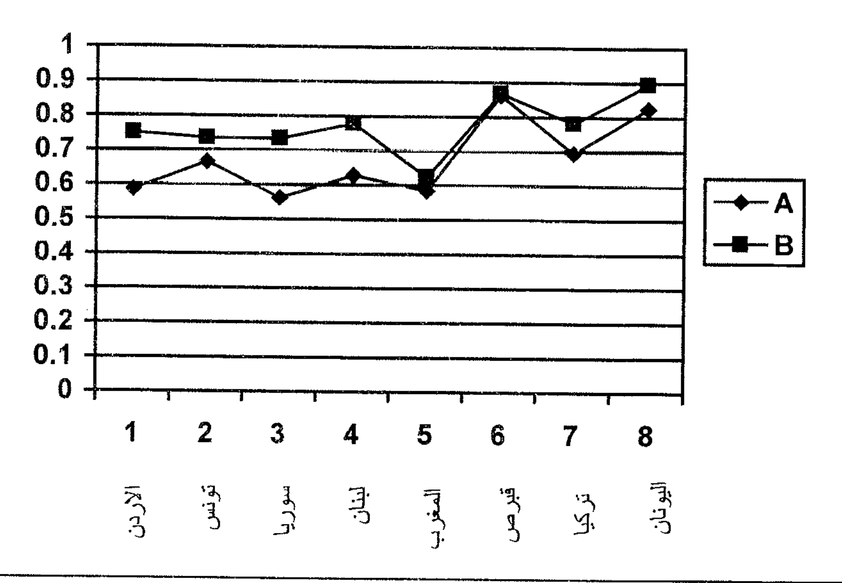
([1]) موسى م. شتيوي (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن*، مصدر سابق، ص ص٢٧٦-٢٧٧.

([2]) جميل الجالودي (١٩٩٥) *النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأردن ١٩٧٣-١٩٩١* دراسات (العلوم الإنسانية): ٢٢ أ (٦ الملحق)، ص٣٦٦٥.

وسوريا وكما يظهر في الشكل (٥-١)، وقد انعكس هذا في بقاء الفجوة بين الجانبين موجودة. ففي الدليل المقترح حققت اليونان أعلى قيمة بلغت ٠,٨٩٥ فيما حققت المغرب أدنى قيمة ٠,٦٢٤ وفي جانب الدخل حققت قبرص أعلى قيمة حيث بلغت ٠,٨٦٣ فيما حققت سوريا أدنى قيمة ٠,٥٦٢.

شكل (٥-١)

فجوة التنمية البشرية المقترحة لدول العينة



A = مؤشر الدخل B = مؤشر التنمية البشرية

المصدر: جدول (٥-١٥)

وبنفس الوقت فإن غالبية الدول حققت في الدليل المقترح قيمة أعلى من القيمة المحققة في مؤشر الدخل ما عدا قبرص حيث بلغت فجوة التنمية البشرية في قبرص (+٠,٠٠٥) مما يعني انها حققت نوعا من التوازن الانمائي واليونان قريبة ايضا من التوازن الانمائي بفجوة بلغت (٠,٠٧٠)، اما المغرب وتونس وتركيا فقريبة من التوازن الانمائي بفجوة تقع بين (٠,٠٤٠-٠,٠٨٦)ولكن لا بد لها من المزيد من الجهد في سبيل تحقيق مزيد من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بينما كانت فجوة التنمية البشرية لكل من لبنان والاردن وسوريا تتراوح بين (٠,١٤٩-٠,١٧٢)، مما يعني أن لديها قدرات بشرية اضافية تستطيع من خلالها تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وكما هو موضح في الجدول رقم (٥-١٥). وهذه النتيجة توضح أن هذه الدول قد أنفقت على تطوير قدراتها البشرية بشكل أكثر قدرة على تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي واستثمار قدراتهم بشكل أفضل في سبيل رفع انتاجيتهم وكما هو موضح في الجدول (٥-١٥)وهنا يأتي دور السياسات الاقتصادية ومدى قدرتها على استغلال هذه الطاقات وتوجيهها نحو مزيد من النمو ورفع الكفاءة الانتاجية للقوة العاملة، وترجمة ثمار الانفاق على تنمية القدرات البشرية في تحقيق التوازن الانمائي.

جدول رقم (٥-١٥)

مؤشرات التنمية البشرية والدخل ودليل التنمية البشرية المقترح لعام ١٩٩٨ للدول المختارة

القطر	العمر المتوقع	معدلات القراءة والكتابة	نسب القيد الاجمالي	السعرات الحرارية لعام ١٩٩٧	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي	مؤشر الصحة	مؤشر التعليم	مؤشر التغذية	الدليل المقترح	مؤشر الدخل	فجوة التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية حسب دليل التنمية البشرية
الأردن	٧٠,٤	٨٨,٦	٦٩	٣٠١٤	٣٣٤٧	٠,٧٦	٠,٨٢	٠,٦٧	٠,٧٥٠	٠,٥٨٦	٠,١٦٤+	٠,٧٢١
تونس	٦٩,٨	٦٨,٧	٧٢	٣٢٨٣	٥٤٠٤	٠,٧٥	٠,٧٠	٠,٧٦	٠,٧٣٥	٠,٦٦٦	٠,٠٦٩+	٠,٧٠٣
سوريا	٦٩,٢	٧٢,٧	٥٩	٣٣٥١	٢٨٩٢	٠,٧٤	٠,٦٨	٠,٧٨	٠,٧٣٤	٠,٥٦٢	٠,١٧٢+	٠,٦٦٠
لبنان	٧٠,١	٨٥,١	٧٧	٣٢٧٧	٤٢٢٦	٠,٧٥	٠,٨٢	٠,٧٦	٠,٧٧٨	٠,٦٢٩	٠,١٤٩+	٠,٧٣٥
المغرب	٦٧	٤٧,١	٥٠	٣٠٧٨	٣٣٠٥	٠,٧٠	٠,٤٨	٠,٦٩	٠,٦٢٤	٠,٥٨٤	٠,٠٤٠+	٠,٥٨٩
قبرص	٧٧,٩	٩٦,٦	٨١	٣٤٢٩	١٧٤٨٢	٠,٨٨	٠,٩٢	٠,٨١	٠,٨٦٨	٠,٨٦٣	٠,٠٠٥+	٠,٨٨٦
تركيا	٦٩,٣	٨٤	٦١	٣٥٢٥	٦٤٢٢	٠,٧٤	٠,٧٦	٠,٨٤	٠,٧٨١	٠,٦٩٥	٠,٠٨٦+	٠,٧٣٢
اليونان	٧٨,٢	٩٦,٩	٨١	٣٦٤٩	١٣٩٤٣	٠,٨٩	٠,٩١	٠,٨٨	٠,٨٩٥	٠,٨٢٥	٠,٧٠+	٠,٨٧٥

المصدر :

UNDP (2000) Human Development Report 2000, Table 1, PP. 157-160 and Table 23, PP. 237-240.

٤:٥-الانفاق على التنمية البشرية في الاردن:

أما بالنسبة للاردن فقد أنفق على متضمنات التنمية البشرية الاساسية الثلاث (التعليم والصحة والغذاء) نسباً متشابهة من كل من الدخل القومي والانفاق العام تقريباً خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٩٧، حيث كانت النسبة المنفقة على التعليم من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي حوالي ٤,٧% كمتوسط للفترة فيما كانت النسبة من الانفاق العام حوالي ١٣% كمتوسط أيضاً، بينما كانت النسبة للصحة ١,٨% و ٥% من كل من الدخل القومي والانفاق العام على التوالي فيما كانت لدعم الغذاء ولنفس النسبتين ١,٥% و ٣,٩% وكما هو موضح في الجدول رقم (٥-١٦)، ولقد شهدت قيم هذا الانفاق تذبذباً خلال الفترة نفسها فكانت تزداد عندما يزداد الدخل القومي الحقيقي والانفاق العام بشكل عام لكل من التعليم والصحة مثل الاعوام (١٩٧٩، ١٩٨٥ وما بعد ١٩٩٥) وتنخفض عندما ينخفض مثل الاعوام (١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩١)، أما دعم الغذاء فالعكس صحيح بشكل عام حيث شهدت الاعوام من (١٩٨١-١٩٨٨) انخفاضاً في الانفاق على دعم الغذاء رغم زيادة الناتج القومي في بعض السنوات، أما عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ فقد شهدا ارتفاعاً كبيراً في زيادة الدعم رغم تحقيق معدلات سالبة في الناتج أما بعد عام ١٩٩٥ فقد حصل نقص في الدعم الموجه لدعم الغذاء رغم تحقيق معدلات نمو موجبة في الدخل القومي لتلك السنوات، وهذا يعني أن السياسة المالية اعتبرت أن الانفاق على متضمنات التنمية البشرية دالة في الدخل القومي ولم تعتبر تحسين هذه المتضمنات هدفاً من أهداف التنمية بينما كان من المفترض أن يكون الهدف الاساسي هو تنامي الانفاق على هذه المتضمنات (التعليم والصحة والغذاء) بهدف تحسين القدرات البشرية ثم توجيه هذه القدرات في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي لتحقيق التوازن الانمائي.

وبالمجمل فقد كان متوسط الزيادة السنوية في كل من الناتج القومي والانفاق العام والانفاق الاجتماعي والانفاق على كل من التعليم والصحة والغذاء (٤,٤٥%،

٤,١٧%، ٩,٣٩%، ٧,٨٢%، ١٠,٩٤%، ١٣,٩%) على التوالي للفترة ١٩٧٦-١٩٩٧ وكما يظهر في الجدول (٥-١٨). هذا وقد كانت نسبة الانفاق العام على التعليم كمتوسط للفترة وكأولوية إجتماعية حسب منهجية نسب الانفاق العام التي وضعها برنامج الامم المتحدة الانمائي ٤,٨%، حيث تعد هذه النسبة مرتفعة، أما للصحة فقد بلغ متوسط الفترة ١,٩% فيما كانت النسبة لدعم الغذاء كمتوسط ١,٥% وهاتان النسبتان تعدان منخفضتين كأولوية اجتماعية.

جدول (٥-١٦)

نسب الانفاق على التعليم والصحة والتغذية من الناتج القومي الاجمالي(١) والانفاق العام(٢) والانفاق الاجتماعي(٣) في الاردن بالاسعار الحقيقية لعام ١٩٩٥ للفترة من ١٩٧٦-١٩٩٧ (%)

السنوات	نسبة (٢) : (١)	نسبة (٣) : (١)	نسبة (٣) : (٢)	نسبة الانفاق على التعليم من			نسبة الانفاق على الصحة من			نسبة الانفاق على التغذية من		
				(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)
١٩٧٦	٣٨	١٠	٢٦	٤	١١	٤٢	٢	٤	١٧	–	–	–
١٩٧٧	٤٦	١٠	٢١	٤	٩	٤٣	٢	٤	١٧	٢	٥	٢٤
١٩٧٨	٤٠	٩	٢٢	٤	١٠	٤٥	١	٤	١٧	١	٣	١٤
١٩٧٩	٤٩	١٥	٣١	٥	١٠	٣١	٢	٤	١٣	٢	٥	١٦
١٩٨٠	٤١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٨١	٣٧	١٠	٢٨	٣	٨	٢٧	١	٤	١٤	٣	٧	٢٥
١٩٨٢	٣٦	١٢	٣٤	٤	١٠	٣١	١	٤	١١	١	٣	٩
١٩٨٣	٣٥	١٠	٣٠	٤	١٢	٣٨	١	٤	١٢	٠,٧	٢	٧
١٩٨٤	٣٠	١٠	٣٢	٣	١١	٣٦	١	٤	١٣	٠,٦	٢	٦
١٩٨٥	٣٥	٩	٢٧	٤	١٢	٤٥	١	٤	١٤	٠,٤	١	٤
١٩٨٦	٣٢	١٠	٣٠	٤	١٤	٤٥	١	٤	١٤	٠,٣	١	٣

يتبع ..

السنوات	نسبة (٢) : (١)	نسبة (٣) : (١)	نسبة (٣) : (٢)	نسبة الانفاق على التعليم من			نسبة الانفاق على الصحة من			نسبة الانفاق على التغذية من		
				(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)
١٩٨٧	٣٧	١١	٣١	٥	١٣	٤٢	٢	٥	١٧	٠,٤	١	٣
١٩٨٨	٣٧	١٣	٣٤	٦	١٥	٤٥	٢	٤	١٢	٠,٤	١	٣
١٩٨٩	٤٢	١٤	٣٣	٦	١٤	٤٢	٢	٦	١٧	١	٣	٩
١٩٩٠	٤٠	١٥	٣٩	٦	١٥	٣٨	٢	٥	١٣	٣	٧	١٨
١٩٩١	٤٠	١٤	٣٤	٥	١٣	٣٧	٢	٥	١٥	٣	٧	٢٠
١٩٩٢	٣٣	١٣	٣٨	٥	١٤	٣٧	٢	٦	١٦	٢	٦	١٦
١٩٩٣	٣٤	١٤	٤٢	٦	١٦	٣٩	٢	٧	١٧	٢	٥	١٢
١٩٩٤	٣٢	١٣	٤١	٥	١٦	٣٨	٢	٨	١٨	٢	٥	١٢
١٩٩٥	٣٣	١٤	٤٣	٥	١٥	٣٦	٢	٧	١٦	١	٤	٩
١٩٩٦	٣٦	١٧	٤٧	٥	١٤	٣١	٣	٩	١٩	٢	٦	١٣
١٩٩٧	٣٤	١٦	٤٧	٥	١٥	٣١	٣	١٠	٢٢	١	٤	٩

(•) تم حساب النسب بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (٥-١٨) .

وقد تم اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي المتحقق في الأردن للفترة من ١٩٧٦-١٩٩٧ معبراً عنه بالناتج القومي الاجمالي الحقيقي بأسعار ١٩٩٥ والانفاق العام الحقيقي أيضاً على كل من متضمنات التنمية البشرية المقترحة (التعليم والصحة والغذاء) والمتمثلة بالجدول (٥-١٨) من خلال المعادلة التالية:

$$GNPR = a_{٠} + a_{١}\, Edr + a_{٢}\, Her + a_{٣}\, For + a_{٤}\, Dx + U$$

حيث:

GNPR = هو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

Edr = الانفاق العام الحقيقي على التعليم.

Her = الانفاق العام الحقيقي على الصحة.

For = الانفاق العام الحقيقي على دعم الغذاء.

Dx = متغير وهمي يعبر عن الظروف السياسية والاقتصادية الخارجية.

U = متغير عشوائي.

حيث كانت نتيجة المعادلة كما يلي:

$$GNPR = ١٤٥١,٢٩٤ + ٠,٥٥٣\, Edr + ٠,٥٦٥\, Her - ٠,٢٠٧\, For + ٠,٢١٥ Dx$$

(٢,٥٧٦) (٢,٤٠٢) (-١,٥٧٥) (١,٧٠٣)

$R^{٢} = ٠,٨٢٩$ D.W. = ١,٥٩٦

$R^{-٢} = ٠,٧٨٣$ F = ١٨,١٥٧

هذه النتيجة التي تم الحصول عليها بعد تجريب علاقات كثيرة واضافة متغيرات وهمية خارجية وداخلية أو داخلية كانت أفضل التقديرات، حيث تبين معنوية المتغيرات المفسرة (الانفاق العام الحقيقي على كل من التعليم والصحة ودعم الغذاء والمتغير الوهمي للظروف الخارجية) في تأثيرها على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي، فاختبار (t) لكل من المتغيرين (الانفاق على التعليم والصحة) يعد معنويا عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وقيمة (t) للمتغيرين (الانفاق على دعم الغذاء والمتغير الوهمي) يعد معنويا عند مستوى معنوية ٠,١٠([1])، واختبار دربن- واتسون يمكن قبوله عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ومقبول عند مستوى معنوية ٠,٠١([2])، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين العوامل، اضافة إلى أن اختبار (F) معنوي مما يعني أن علاقات النموذج بشكل عام مقبولة أما اختبار R^2 فيبين أن المتغيرات المفسرة الاربعة (الانفاق على التعليم والصحة ودعم الغذاء والظروف الخارجية) تفسر ٠,٨٢٩ من الأثر الكلي للمتغيرات المفسرة للمتغير التابع (الدخل القومي الحقيقي) وهذا يعني أن باقي المتغيرات المفسرة الغير مستخدمة في النموذج تفسر ٠,١٧١ فقط من الأثر على المتغير التابع

وهذه النتيجة تتفق مع الواقع، حيث ثبت أن الانفاق على التعليم والصحة بشكل عام له تأثير ايجابي على تحقيق زيادة في الناتج القومي الحقيقي والذي يعني المساهمة الفاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي([3])، وهذا ما انطبق على الاقتصاد الاردني أيضاً، والعلاقة السالبة بين الانفاق على دعم الغذاء والنمو الاقتصادي هي أيضاً مقبولة وذلك لأن السياسة العامة الاردنية كانت قائمة على دعم المواد الغذائية الاساسية لكل افراد المجتمع وكلما كان هناك ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الغذاء كلما تطلب ذلك مزيداً من الانفاق العام على دعم الغذاء وذلك بهدف المحافظة على

([1]) خاشع الراوي (١٩٨٤) المدخل الى الاحصاء، الموصل،جامعة الموصل، جدول Π، ص٤٥٦

([2]) Damodar Gujarati (١٩٧٨) *Basic Econometrics*. McGraw Hill book Company, New York, U.S.A., PP.٦٨٦-٦٨٩.

([3]) الجابري، محمد عابد والامام، محمد محمود (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية*، مصدر سابق، ص١٠١.

توفير الكمية المناسبة لأفراد المجتمع وابقاء الكمية المطلوبة من تلك السلع من قبل المستهلكين متوفرة بالاسعار الثابتة المقررة رسمياً، وهذا بدوره أدى إلى تحويل مزيد من الموارد المالية من الموزانة إلى سياسة الدعم الأمر الذي أظهر التأثير السلبي على الناتج القومي الحقيقي، أما العلاقة الإيجابية بين الظروف السياسية والاقتصادية الخارجية والناتج القومي الاجمالي الحقيقي فيعود إلى أن ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٩ أدى إلى زيادة في تحويلات العاملين في الخارج والى زيادة الطلب على القوى العاملة الاردنية في الدول النفطية، أما الحرب العراقية الايرانية فقد نشطت الاقتصاد الاردني من خلال زيادة الطلب على الإنتاج الاردني اضافة إلى اعتماد العراق على السوق الاردني في توفير حاجته من السلع والخدمات سواء كان ذلك عن طريق توفيرها من الإنتاج الاردني أو استيرادها ونقلها عبر الأردن، أما في بداية التسعينيات فقد أدت عودة عشرات الآلاف من الاردنيين العاملين في الخارج بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى جلب مدخراتهم واستثمارها في السوق الاردني مما أثر ايجابياً أيضاً على تنشيط الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج القومي الاجمالي، وقد بلغت المرونة للانفاق على التعليم ٠,٠٤٤ فيما بلغت للانفاق على الصحة ٠,٠١١ بينما بلغت للانفاق على دعم الغذاء ٠,٠٠٣ ([١]).

أما بالنسبة للانفاق الخاص فيظهر الجدول (٥-١٧) بأن الفترة من (١٩٧٦-١٩٩٧) شهدت زيادة في النسبة الموجهة من دخل الاسرة إلى كل من التعليم والصحة مما يدلل على الاهتمام المتزايد لأفراد المجتمع على هذين المؤشرين، فيما انخفضت نسبة الانفاق الموجهة إلى الطعام والشراب.

ويعد ذلك منطقياً من وجهة النظر الاقتصادية، حيث أن مرونة الطلب الدخلية على الغذاء تعد منخفضة حتى عند المستويات الدخلية المنخفضة لذلك فإن الارتفاع المطلق في الدخل يؤدي إلى انخفاض نسبي في الانفاق على هذه السلع، وهذا عكس اتجاه الاهمية النسبية لكل من التعليم والصحة مما يعني أن المجتمع لا زال دون

---

(١) FAO(١٩٧٢) Income Elasticities of Demand for Agricultural Products,Rome,FAO,P١٧

اشباع حاجاته من التعليم والصحة ويسعى إلى تحسين أوضاعه التعليمية والصحية كلما ارتفع دخله.

جدول (٥-١٧)

نسب الانفاق الخاص على متضمنات التنمية البشرية في الأردن

للفترة ١٩٨٠-١٩٩٢

	١٩٨٠			١٩٨٧/١٩٨٦			١٩٩٢		
	المملكة%	الحضر%	الريف%	المملكة%	الحضر%	الريف%	المملكة%	الحضر%	الريف%
الانفاق على التعليم	-	-	-	٣,٤	٣,٩	٢	٣,٥	٣,٨	١,٩
الانفاق على الصحة	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٩	١,٤	٢,٢	٢,٤	١,٣
الانفاق على الغذاء	٤٢,٢	٤٠,٩	٤٥,٢	٤٠,٢	٣٧,٤	٤٨,٢	٤٠,٦	٣٨,٨	٤٩,٢

المصدر:

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة (١٩٨٠) دراسة نفقات الاسرة ١٩٨٠، جدول رقم ٣٦.

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة (١٩٨٧) دراسة نفقات ودخل الاسرة ١٩٨٧/١٩٨٦، جدول رقم ٧٠١.

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة (١٩٩٢) دراسة نفقات ودخل الاسرة ١٩٩٢، جدول رقم ٨٠١.

جدول (٥-١٨)

متضمنات التنمية البشرية في الاردن للفترة ١٩٧٦-١٩٩٧ بالاسعار الحقيقية لعام ١٩٩٥ (مليون دينار)

الانفاق على الغذاء	الانفاق على الصحة	الانفاق على التعليم	الانفاق الاجتماعي	الانفاق العام	الناتج القومي الاجمالي	السنة
-	٣٢,٨٣	٨٢,٥٤	١٩٦,٤٠	٧٤٩,٠٨	١٩٩٥,٠٥	١٩٧٦
٤٦,٩٣	٣٣,٦٢	٨٣,٨١	١٩٦,٣٥	٩٣٨,٦٧	٢٠٥١,٧٠	١٩٧٧
٢٧,٢١	٣٣,٦٩	٨٩,٢٨	١٩٦,٩٥	٩٠٧,٠٣	٢٢٥٩,٣٧	١٩٧٨
٥٦,٩٩	٤٦,٧٣	١١٠,٢٥	٣٥٥,٥٢	١١٣٩,٨٥	٢٣٤١,٥٢	١٩٧٩
٨٠,٧٥	-	-	-	١١٥٣,٥٢	٢٧٩٨,١١	١٩٨٠
٨٠,١٥	٤٢,٩٤	٨٧,٠٢	٣١٦,٤٨	١١٤٥,٠١	٣١١١,٥٣	١٩٨١
٣٥,٢٤	٤٤,٢٢	١٢٢,٤٥	٣٩٤,٨١	١١٧٤,٧٠	٣٢٨١,٦٠	١٩٨٢
٢٣،٢٣	٤٢,١٤	١٣٤,٠٤	٣٤٨,٣٤	١١٦١,٥٦	٣٣٢٣,٧٢	١٩٨٣
٢٠,٠٨	٤٢,٠٩	١١٣,٦٤	٣١٧,٦٥	١٠٠٣,٨١	٣٣٠٢,٩٨	١٩٨٤
١١,٩٥	٤٥,٦١	١٤٦,٢٢	٣٢٣,٣٣	١١٩٥,٢٩	٣٤٠٤,٥٦	١٩٨٥
١١,٦٤	٤٨,٥٧	١٦٠,٢٠	٣٥٣,٧٩	١١٦٤,٢٥	٣٦١٩,٣٩	١٩٨٦
١٣,٤١	٧٢,٢٨	١٧٣,٨١	٤١٣,٦١	١٣٤١,١٦	٣٦٧٠,٧٥	١٩٨٧
١٣,١٧	٥٣,٦٦	٢٠١,١٤	٤٤٦,٦٧	١٣١٦,٧٥	٣٥٣٨,٠٥	١٩٨٨
٣٦,٦٣	٧١,١٠	١٧٢,٨٥	٤٠٩,٠١	١٢٢٠,٩٧	٢٩٣١,٠٥	١٩٨٩
٨١,٦٠	٥٨,٠٢	١٧١,٥٣	٤٥٣,٠٨	١١٦٥,٧٤	٢٩٢٩,٧٩	١٩٩٠
٨٤،٨٤	٦٢,٦٩	١٥٥,٨٠	٤١٥,٥٠	١٢١٢,٠٦	٣٠٢٤,١١	١٩٩١
٧٠,٦٧	٧٤,٠٧	١٦٨,٩٥	٤٥٢,٩٤	١١٧٧,٧٨	٣٦٠٢,١٨	١٩٩٢
٦٥,٢٨	٩٢,٠٧	٢١٢,٦٩	٥٤٥,٥٦	١٣٠٥,٦٠	٣٨٦١,١٠	١٩٩٣
٦٧,٨٨	١٠١,٨٦	٢١٢,٧٢	٥٦٢,٢٥	١٣٥٧,٦٠	٤٢٠٥,٣٨	١٩٩٤
٥٨,٨٦	١٠٣,٧٠	٢٢٧,٨٠	٦٣٥,٣٠	١٤٧١,٥٠	٤٥٠٢,٥٠	١٩٩٥
٩٧,٧٧	١٤٧,٢١	٢٣٣,١٤	٧٦٠,٥١	١٦٢٩,٤٢	٤٥٤٤,٤٨	١٩٩٦
٦٤,٠١	١٦٣,٨٤	٢٣٣,٢١	٧٤٧,٤٨	١٦٠٠,٢٩	٤٧١١,٧٠	١٩٩٧

<u>المصدر:</u>

الأردن. دائرة الاحصاءات العامة: الكتاب الاحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

IMF: Government Finance Statistics Yearbook, ١٩٩٩, ١٩٩٣،١٩٨٧.

IMF: International Financial Statistics Yearbook, ١٩٩٩, ١٩٩٧.

<u>ملاحظة:</u>

* تم إيجاد قيم الانفاق على الغذاء بعد حساب نسبتها من الانفاق العام في الكتاب الاحصائي السنوي.

** تم حساب مكمش (مخفض) الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٤ عن طريق تحويل الارقام في International Financial Statistics Yearbook لعام ١٩٩٧ من أسعار ١٩٩٠ إلى أسعار ١٩٩٥.

يتبين لنا مما سبق أن الأردن ودول العينة قد حققت تقدماً في مؤشرات التنمية البشرية الثلاثة الرئيسة (التعليم والصحة والغذاء) ورغم انخفاض الفجوة بينها في معدلات الامية ونسب التسجيل كمؤشرات للتعليم والعمر المتوقع كمؤشر للصحة ومتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية كمؤشر للتغذية وتقارب نسب الانفاق من الناتج الاجمالي الحقيقي والانفاق العام الحقيقي رغم اختلاف القيم المطلقة إلا أن البون لا زال واسعاً بل وزاد اتساعاً عبر ربع القرن الماضي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي مما يبين أن لدى الدول النامية من العينة (الأردن وسوريا ولبنان وتونس والمغرب وتركيا) قدرة على استثمار قدراتها البشرية في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، وكانت نتيجة اختبار العلاقة بين متضمنات التنمية البشرية السابقة والناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الأردن ايجابية مما يعني أنه لا بد من تحسين كفاءة القدرات البشرية واستخدامها بشكل أفضل في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، وأظهرت حسابات المرونة أن مرونة الطلب الدخلية لكل من التعليم والصحة تعد مرتفعة مقارنة بمرونة الطلب الدخلية على الغذاء مما يعني أن المجتمع الاردني يوجه النسبة الأكبر من الزيادة في دخله إلى الصحة والتعليم أكثر من النسبة التي يوجهها إلـــى الغذاء.

* * *

المصادر العربية والاجنبية

أولاً ــ المصادر العربية

ثانياً ــ المصادر الاجنبية

أولاً - المصادر العربية:

❖ الكتب العربية:

١. أبو العز، محمد صفي (١٩٩٠) *الجوانب البيئية لعدم اشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي في: برنامج الامم المتحدة للبيئة: حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات الاساسية)*، ترجمة ؛ عبدالسلام رضوان (سلسلة عالم المعرفة ؛ ١٥٠). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٢. اسماعيل صبري عبدالله (١٩٩٥) *التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية في:* مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون: *التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاسكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣. الامام، محمد محمود (١٩٩٥) *التنمية البشرية من المنظور القومي في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤. باقر، محمد حسين (١٩٩٧) *قياس التنمية البشرية مع اشارة خاصة الى الدول العربية (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٥)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.

٥. الببلاوي، حازم (١٩٧٢) *المجتمع التكنولوجي الحديث*. منشأة المعارف، الاسكندرية.

٦. برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٠-١٩٩٨) *تقرير التنمية البشرية للاعوام من ١٩٩٠-١٩٩٨* . برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك.

٧. برنامج الامم المتحدة للبيئة (١٩٩٠) *حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات الاساسية)* ؛ ترجمة عبدالسلام رضوان (سلسلة عالم المعرفة ؛ ١٥٠). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٨. البستاني، باسل (١٩٩٦) *تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٣)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.

٩. البنك الدولي (١٩٨٠) *تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠* . البنك الدولي، واشنطن.

١٠. الجابري، محمد عابد والامام، محمد محمود (١٩٩٦) *التنمية البشرية في الوطن العربي: الابعاد الثقافية والمجتمعية (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٢)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.

١١. الجبلي، مصطفى (١٩٩٠) *تلبية الحاجات الغذائية الاساسية للعالم العربي، بعض التقديرات لاحتمالات المستقبل في: حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي.* المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٢. حسونة، وفيق (١٩٩٠) *المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية للاشباع الدائم للحاجات الصحية الاساسية في العالم العربي في: حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي.* المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٣. الحق، محبوب (١٩٧٧) *ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث* ؛ ترجمة أحمد فؤاد بلبع. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٤. الحق، محبوب (١٩٩٤) *مفاهيم التنمية البشرية في: منتدى الفكر العربي: التنمية البشرية في الوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (عمان: ١٠-١١ نيسان / أبريل ١٩٩٣)*، تحرير علي أومليل. منتدى الفكر العربي، عمان.

١٥. دراز، حامد عبدالمجيد (١٩٨٩) *مبادىء الاقتصاد العام*. الدار الجامعية، الاسكندرية.

١٦. دولسكي، بوجدان سوشو (١٩٨٧) مشاركة التعليم العالي في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي الجديد: مغزى ذلك بالنسبة للجامعات الاوربية في: التعليم العالي والنظام الدولي الجديد. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي واليونسكو.

١٧. الراوي، منصور (١٩٩١) *دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي*. جامعة بغداد، بغداد.

١٨. رمسيس، نادية (١٩٨٤) *النظرية الغربية والتنمية العربية في: مركز دراسات الوحدة العربية: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٩. روبنسون، جوان وايتويل، جون (١٩٨٠) *مقدمة في علم الاقتصاد الحديث* ؛ تعريب فاضل عباس مهدي. دار الطليعة، بيروت.

٢٠. زحلان، أنطوان (١٩٩٠) *احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية*. منتدى الفكر العربي، عمان.

٢١. زحلان، أنطوان (١٩٩٩) *العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٢. زكي، رمزي (١٩٩٥) *أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٣. شتيوي، موسى م. (١٩٩٩) *مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر: حالة الأردن في: وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي (القاهرة: ١٦-١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧). (سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨))* الامم المتحدة (الاسكوا)، نيويورك ومعهد التخطيط القومي، مصر.

٢٤. الشعيبي، صالح المحمد (١٤٠٦/١٩٨٦) *التنمية واقتصاديات القوى العاملة*. مطابع بحر العلوم، [د. م.].

٢٥. صندوق النقد العربي (١٩٨٨) *التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية (ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة والاسكوا وصندوق النقد الدولي) (أبو ظبي: ٥-٧ كانون أول / ديسمير، ١٩٨٨)*.

٢٦. عثمان محمد عثمان (١٩٩٥) *قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٧. عثمان هاشم (١٩٩٤) *ورقة برنامج الامم المتحدة الانمائي – عمان في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (عمان: ١٠-١١ نيسان / أبريل ١٩٩٣)*. منتدى الفكر العربي، عمان.

٢٨. العربي، اسماعيل (١٩٧٩) *التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٢٩. عمار، حامد (١٩٩٨) *مقالات في التنمية البشرية: الاحوال والبيئة الثقافية*. مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.

٣٠. العيسوي، ابراهيم (١٩٨٤) مؤشرات *قطرية للتنمية العربية في: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل (سلسلة كتب المستقبل العربي ؛ ٦)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣١. غبور، سمير (١٩٩٠) *تعريف الحاجات الانسانية الاساسية وتقييمها في: حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٣٢. فارس، محمد الامين (١٩٩٥) *تعقيباً على ورقة جورج القصيفي: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٣. فرجاني، نادر (١٩٨٤) غياب *التنمية في الوطن العربي في: التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٤. قرم، جورج (١٩٩٧) *التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٦)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.

٣٥. القصيفي، جورج (١٩٩٥) *التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٦. الكواري، علي خليفة (١٩٨٥) *نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣٧. كوزنتس، سيمون (١٩٦٦) *النمو الاقتصادي الحديث*. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (١٩٩٦) *التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم الى التطبيق: دليل للعاملين في التنمية، ورقة للمناقشة من برنامج الامم المتحدة الانمائي (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ *)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.

٣٩. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) *مستقبلنا المشترك ؛ ترجمة محمد كامل عارف (سلسلة عالم المعرفة ؛ ١٤٢)*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٤٠. محمد العوض جلال الدين (١٩٩٣) *التنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي*. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٤١. محمد حامد عبدالله (١٤٠٧/١٩٨٧) *النظم الاقتصادية المعاصرة: عرض وتحليل ونقد*. جامعة الملك سعود، الرياض.

٤٢. مرسي، فؤاد (١٩٩٠) *الرأسمالية تجدد نفسها (سلسلة عالم المعرفة ؛ ١٤٧)*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٤٣. مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون (١٩٩٥) *التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي*

(القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤٤. المصري، منذر (١٩٩٩) *التطوير التربوي في الأردن بين النظرية والتطبيق* في: *الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن / واصف عازر وآخرون*. مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان. والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٤٥. مصطفى حسن علي (١٩٨٣) *شركاء في تشويه التنمية: دراسة انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لاقامة نسق اقتصادي دولي جديد (حالة اليونيدو)*. دار الطليعة، بيروت.

٤٦. المعهد العربي للتخطيط (١٩٩١) *التعليم والثقافة كحاجات أساسية في الوطن العربي: القمة النقاشية الثانية عشرة، نوفمبر ١٩٨٨- أبريل ١٩٨٩*، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

٤٧. منتدى الفكر العربي (١٩٩٤) *التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (عمان: ١٠-١١ نيسان / أبريل ١٩٩٣)*، تحرير علي أومليل. منتدى الفكر العربي، عمان.

٤٨. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٣) *دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية*. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

٤٩. نامق، صلاح الدين (١٩٦٦) *التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة*. دار المعارف، القاهرة.

٥٠. النجار، سعيد (١٩٨٨) *التخصيصية والتصحيحات الهيكلية: القضايا الاساسية* في: *ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية (أبو ظبي: ٥-٧ كانون أول / ديسمبر، ١٩٨٨)*.

٥١. النجفي، سالم توفيق (١٩٩٩) *الامن الغذائي العربي: المحددات الراهنة واشكاليات المستقبل: رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين*. كلية الحدباء الجامعية، الموصل.

٥٢. النجفي، سالم توفيق (١٩٩٩) *المتضمنات الاقتصادية للامن الغذائي والفقر في الوطن العربي، اشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل*. بيت الحكمة، بغداد.

٥٣. نجيب عيسى (١٩٩٧) *قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٨)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.

٥٤. نصار، علي (١٩٩٧) *التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس (سلسلة دراسات التنمية البشرية ؛ ٤)*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.

٥٥. نصار، علي (١٩٩٥) *تعقيباً على عثمان محمد عثمان: قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية في: ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (القاهرة: ٦-٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣)*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٥٦. هارتلي، كيث وتيسدل، كلم (١٩٨٨) *السياسة الاقتصادية الجزئية* ؛ ترجمة عبدالمنعم السيد علي. الجامعة المستنصرية، بغداد.

٥٧. اليونسكو (١٩٨٢) *تعليم الكبار والتنمية (٢)*، مختارات من مستقبل التنمية.

❖ البحوث العربية:

١. ابراهيم سعد الدين عبدالله (١٩٨٦) *النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات*. المستقبل العربي: ع٨ (آب): ٨٤-١١٦

٢. أسامة علي عبدالخالق (١٩٩٥) *تنمية وتطوير الموارد البشرية العربية واستراتيجية البقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة*. مجلة العمل العربية: ٦٠: ١٥-٥٦.

٣. بني هاني، عبدالرزاق (١٩٩٠) *المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للتعليم ماقبل الجامعي (١٩٦٨-١٩٨٨): دراسة قياسية*. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية": ٦ (٤): ٩-٣٤.

٤. بني هاني، عبدالرزاق والخطيب، فوزي (١٩٩٣) *رأس المال البشري واللامساواة في توزيع الدخل: دراسة حالة من القطاع الصناعي الاردني*. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية": ٩ (١): ٩-٤٢.

٥. الجالودي، جميل (١٩٩٨) *العلاقة بين دخل الاسرة وانفاقها على التعليم في الأردن.* دراسات (العلوم الإدارية): ٢٥ (١): ١-١٠.

٦. الجالودي، جميل (١٩٩٥) *النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأردن ١٩٧٣-١٩٩١* دراسات (العلوم الإنسانية): ٢٢ أ (٦ الملحق): ٣٦٥١-٣٦٦٩.

٧. زيتون، محيا (١٩٩٧) *مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية اعـــادة الهيكلة الرأسمالية.* المجلة العربية للتنمية: ١٧ (١): ٧٥-١٢٢.

٨. طارق عبدالله (١٩٩٩) *حول الازمة الآسيوية: الخلفيات والابعاد.* المستقبل العربي: ع٢٤٠ (شباط): ٣٦-٤٨.

٩. العاني، أسامة عبدالمجيد (١٩٩٩) *منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصــادات العربية.* شؤون عربية: ع٩٧: ٦١-٧٢.

١٠. عليمات، محمد (١٩٩١) *التعليم والتدريب المهني في الأردن.* التربية والعلــم: ١٠: ٤١٧-٤٣٥.

١١. غراب، كامل السيد (١٩٩٤) *الربط بين استراتيجية التطوير التكنولــوجي وأســاليب ادارة العمليات في تحسين الكفاءة الانتاجية: التجربة اليابانية.* المجلة العربية للادارة: ١٦ (١): ١٥١-١٩٣.

١٢. قضيب البان، غادة (١٩٩١) *التعليم مشروع اقتصادي.* المســتقبل العربــي: ع١٤٦ (نيسان): ٦١-٨٢.

١٣. مكتب العمل العربي (١٩٩٧) *الموارد البشــرية العربيــة ودورهــا فــي الحيــاة الاقتصادية.* مجلة العمل العربي: ع٦٨: ١١٧-١٤٢.

١٤. الهيتي، نوازد عبدالرحمن (١٩٩٩) *تنمية الموارد البشرية مدخل للتطور التكنولوجي العربي.* شؤون عربية: ع٩٨: ٩٩-١١٥.

❖ المنشورات:

١. الأردن. دائرة الاحصاءات العامة: دراسة نفقات الاسرة ١٩٨٠.

٢. الأردن. دائرة الاحصاءات العامة: دراسة نفقات ودخل الاسرة ١٩٨٦/١٩٨٧.

٣. الأردن. دائرة الاحصاءات العامة: دراسة نفقات ودخل الاسرة ١٩٩٢.
٤. الأردن. دائرة الاحصاءات العامة: الكتاب الاحصائي السنوي، عدة سنوات.
٥. الأردن. دائرة الاحصاءات العامة: مسح الظروف المعيشية في الأردن ١٩٩٦، النتائج الرئيسية (تقرير أولي).
٦. الأردن. مجلس التعليم العالي: التقرير الاحصائي السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨.
٧. الأردن. المجلس القومي للتخطيط: خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠.
٨. الأردن. المجلس القومي للتخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥.
٩. الأردن. وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠
١٠. الأردن. وزارة التخطيط: الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣-١٩٩٧.
١١. الأردن. وزارة الصحة. التقرير الاحصائي السنوي لعدة سنوات.
١٢. منظمة الاغذية والزراعة (الفاو): مؤتمر القمة العالمي للاغذية، المجلد الأول، الوثيقة الثالثة، ١٩٩٦.
١٣. اليونسكو: تقرير عن التربية في العالم ١٩٩١.
١٤. اليونسكو: تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠.

ثانياً - المصادر الاجنبية:

❖ **Books:**

1. Ashton , David and Green , Francis (1996) *Education , Training and the global economy*. Edward Elgar , Cheltenham.

2. Chambers , Robert (1995) *Poverty and Livelihoods: Whose reality counts ? a policy paper commissioned by UNDP for the world summit for social development , Copenhagen*. UNDP , New York, U.S.A.

3. Cohn , Elchanan (1979) *The economics of education*. Ballinger publishing company , , U.S.A.

4. Cullis , John G. and West , Peter A. (1979) *The economics of health: an introduction*. Marten Robertson company Ltd. , Oxford.

5. Davadas , R. P. (1987) *A major factor in national development: Nutrition* In: *science and technology education and future human needs edited by J. L. Lewis and P. J. Kelly*. Pergamon Press , Oxford.

6. Galbraith , John Kenneth (1965) *Economic development*. Harvard University Press , London , U.K.

7. Harbison , Frederick H. (1973) *Human resources as the wealth of nations*. Oxford University Press , London , U.K.

8. Harbison , Frederick and Myers , Charles A. (1975) *Education , Manpower , and economic growth: strategies of human resource development*. McGraw – Hill book company , New York , U.S.A.

9. Johnson , Harry G. (1973) *The theory of income distribution*. Gray – mills publishing Ltd. , London , U.K.

10. Kuhnle , Stein (1995) *Human development: the Scandinavian experience* In: *selected proceeding of the expert group meeting on*

human development in the Arab world , (Cairo 6-9 December 1993) (Human studies series ; 1). United Nations , New York , U.S.A.

11. Lewis , W. Arthur (1963) *The theory of economic growth.* George Allen and Unwin Ltd. , London , U.K.

12. Meier, Gerald M. (1976) *Leading issues in economic development,* 3rd ed.. Oxford University Press , New York , U.S.A.

13. Munday , Stephen C. R. (1996) *Current development in economics.* Macmillan Press Ltd. , London , U.K.

14. Norman , Victor D. (1976) *Education , Learning , and Productivity.* Scandinavian University Press , Bergen ,

15. Norris , Keith and Vaizey , John (1973) *The economics of research and technology ; edited by Charles Carter (studies in economic ; 7).* George Allen and Unwin Ltd. , London , U.K.

16. Parker , Barbara (1998) *Globalization and business practice: managing across boundaries.* Sage publications , London , U.K.

17. Psacharopoulos , George and Woodhall , Maureen (1985) *Education for development: an analysis of investment choices.* Oxford University Press , New York , U.S.A.

18. Streeten , Paul (1989) *Mobilizing human potential: the challenge of unemployment.* UNDP , New York , U.S.A.

19. Tilak , Jandhyala B. G. (1994) *Education for development in Asia.* Sage publications , New Delhi , India.

20. United Nations Development Program (1996, 1999, 2000) *Human development report (1996, 1999,2000).* Oxford University Press , New York , U.S.A.

21. Zweifel , Peter and Breyer , Friedrich (1997) *Health economics.* Oxford University Press , New York , U.S.A.

❖ **Articles:**

1. Anand , Sudhir and Ravallion , Martin (1993) *Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services.* Journal of economic perspectives: 7 (1):133-150.

2. Aturupane , Harsha and Glewwe , Paul and Isenman , Paul (1994) *Poverty, Human development, and growth ; an emerging consensus?*. The American Economic Review: 84 (2): 244-249.

3. Bagwell , Kyle and staiger , Robert W. (1999) *An economic theory of GATT.* The American Economic Review:

89 (1): 215-248.

4. Blaug , Mark (1976) *The empirical status of human Capital theory: a slightly jaundiced survey.* Journal of economic Literature: September: 827-856.

5. Cohen , Barney and House , William J. (1994) *Education experience and earnings in the Labor market of a developing economy: the case of urban Khartoum.* World development:

22 (10): 1549-1565.

6. Herder – Dorneich , Phillip (1978) *Social control in health economic.* Review of social economy: 36 (1): 1-17.

7. AL – Jalode, Jamil and AL – Zubi, Bashir (1997) *Determinants of health expenditures in Jordan.* Dirasat, "Adminisrative sciences": 24 (1): 283-289.

8. AL – Jalode, Jamil and Carney, Kim (1997) *Determinants of health status in Jordan.* Dirasat, "Administrative sciences":

24 (1): 297-306.

9. Kiker , B. F. (1966) *The historical roots of the concept of human capital.* Journal of political economy: 74 (oct.): 481-499.

10. Mandle , Jay R. (1980) *Basic needs and economic systems.* Review of social economy: 38 (oct.): 179-189.

11. Mundle, Sudipto (1998) *Financing Human development: some Lessons from advanced Asian countries.* World development:

26 (4): 659-672.

12. Orcutt Duleep , Harriet and Regets , Mark C. (1999) *Immigrants and human capital investment.* The American Economic Review: 89 (2): 186-191.

13. Paglin , Morton (1974) *Public health and development: a new analytical framework.* Economica: November: 432-441.

14. Psacharopoulos , George (1986) *Links between education and the Labor market: a broader perspective.* European journal of education: 21 (4): 409-415.

15. Psacharopoulos , George (1981) *Returns to education: an update international comparison.* Comparative education:

17 (3): 321-341.

16. Putting a value on people (1995). Economist: 335 (7920): 69.

17. Schultz , Theodore W. (1961) *Investment in human capital.* The American Economic Review: 51 (1): 1-17.

18. Share, Monther (1993) *Education as determining factor of income distribution: The case of Jordan.* Abhath AL – Yarmouk, "Hum. & Soc. Ser.": 9 (3): 25-37.

19. Sirageldin , Ismail and Al Khaled , Rana (1997) *The challenges of globalization and human resources development in the Arab world , Myth and reality (Working paper ; 9712).* Economic research forum , Cairo , Egypt.

20. Srinivason , T. N. (1994) *Human development: a new paradigm or reinvention of the wheel ?.* The American Economic Review: 84 (2): 238-243.

21. Streeten , Paul (1994) *Human development: means and ends.* The American Economic Review: 84 (2): 232-237.

22. Tansel , Aysit and Gungor , Nil Damet (1997) *Economic growth and Convergence: an application to the provinces of Turkey 1975-1995 (Working paper ; 9908).* Economic research forum , Cairo , Eygept.

23. Tirrell , John A. and Cowell , Thomas H. (1981) *Human resources development - A mushroom ?*. Training and development journal: March: 18-26.

Documents:

FAO (1998) Food balance sheets. United Nations, Rome.

IMF (1999, 1993, 1987) Government Finance Statistics Yearbook.

IMF (1999, 1997) International Financial Statistics.

UNESCO (1999) Statistical Yearbook.